

۷۰۶
۱۳۱۵
المطی
۱۸۹۷
۶۵

تالیف
لایقہ قطب الدین الترمذی



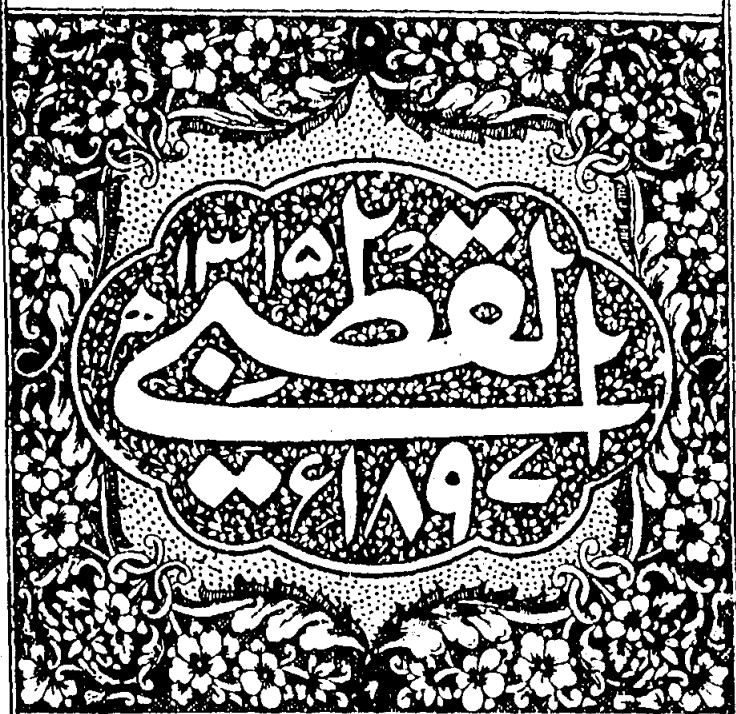
مکتبہ نوریہ

سیرکی روڈ، کوئٹہ

فون ۶۶۶۶۳۰

وَعَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مَرْيَمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

عَنْ اللَّهِ الَّذِي كَرَّمَ نَوْحَ الْإِنْسَانِ بِالْإِبْرَاهِيمِ الْحَكِيمِ وَشَفَّاهُ بِالْأَمَلِ النُّطْقِيَّةِ عَلَى السُّنَنِ



مَكْتَبَةُ رِشَادِيَّةِ
سِرِّي رُوڈ — كُوٹہ

آعلان من علیہ من نفی تصدیق تحسینہ جلیل کنا لہ فیاضی علائکہ فہرطارہ کلتیہ الہدیہ بافتنا انشا مولوی عبدالمکرر کنا نیرہ اس کے حقہ صریح آن نکلہ فقط

النفقات لا يوجب خصوم من النفق عليه لان
والنفقات في موارد انفاد وجوده
النفق عليه الانفاد الى ان لا يكون مخرجاً
في شرفه احواله الى ان لا يكون مخرجاً
الا اصطلاحاً فتمت كمال السيد الفاضل
السند والسند على ما

[illegible][illegible]

کلاسها کا بجا روز کرشمہ
بغیر زیادہ شیوع الا فضلہ

فان هذه الشكرات والتعديقات مضافا إليها على ميرزا جباري عز وجل لا عيبه ولا

[illegible]

المخلوقات في بحار أفضاله وجوده تارة لا في ظلمة الليالي
المراد بها الممن الراد بالوجودات
أنوار حكمته الباهرة واستنار على صفحات الأيام أشرف
سلطته القاهرة فحمد على ما كان لنا من الألاء ازهرت رياضها
أي صايات ذات دهر فذكر في الم

[illegible][illegible]

مکان الآل جمع معنی "اتی" و صفوہ بضم الف الح ۱۲ عبیدہ

[illegible]

كتاب التوسل الى الله عز وجل
 في كل وقت من اوقات اليوم
 في كل حال من احوال الدنيا
 في كل مقام من مقامات الآخرة
 في كل شأن من اشياء الوجود
 في كل وقت من اوقات اليوم
 في كل حال من احوال الدنيا
 في كل مقام من مقامات الآخرة
 في كل شأن من اشياء الوجود
 في كل وقت من اوقات اليوم
 في كل حال من احوال الدنيا
 في كل مقام من مقامات الآخرة
 في كل شأن من اشياء الوجود

هذه الرسالة هي رسالة الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر الخراساني
التي كتبها في شهر ربيع الثاني سنة 1211 للهجرة
في مدينة مشهد المقدسة
والتي هي من رسائله العديدة التي كتبها في هذا الشأن
والتي هي من رسائله العديدة التي كتبها في هذا الشأن
والتي هي من رسائله العديدة التي كتبها في هذا الشأن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
والله اعلم بالصواب

في جواب رسالة السيد محمد باقر الخراساني
التي كتبها في شهر ربيع الثاني سنة 1211 للهجرة
في مدينة مشهد المقدسة
والتي هي من رسائله العديدة التي كتبها في هذا الشأن
والتي هي من رسائله العديدة التي كتبها في هذا الشأن
والتي هي من رسائله العديدة التي كتبها في هذا الشأن

وبعد فقد طال الحاح المشتغلين على والمتبردين الى ان اخرج
لهم الرسالة التيسيرية في هذه العوالم المنطقية علمها منهم
بأنهم سألوا عن نظامها واستطروا سمها باسمها
سعدت على سكوها

في جواب رسالة السيد محمد باقر الخراساني
التي كتبها في شهر ربيع الثاني سنة 1211 للهجرة
في مدينة مشهد المقدسة
والتي هي من رسائله العديدة التي كتبها في هذا الشأن
والتي هي من رسائله العديدة التي كتبها في هذا الشأن
والتي هي من رسائله العديدة التي كتبها في هذا الشأن

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

۱۱۰

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم منتهى الحكمة والهدى

[illegible]

Handwritten marginal notes at the top of the page, including phrases like "الكتاب" and "الرسالة".

في شرح الرسالة الشمسية وحملت به على حضرة مريضة
الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الانسية وجعلها تحت يده
بتصاعد رتبته مراتب الدنيا والدين ويتطلب ان سرادقات دولته
وقال الملوك والسلاطين هو المجدد اعظم دستوره اعظم النور في العالم
صالح السيف والقلم سيقا الغياث فصنت رايات السعادات البائع
الملك الامير

Handwritten marginal notes on the right side of the main text block.

Handwritten marginal notes on the left side of the main text block.

Handwritten marginal notes on the right side of the main text block.

Handwritten marginal notes on the right side of the main text block.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, including phrases like "الكتاب" and "الرسالة".

منه اشارة الى ان الله سبحانه وتعالى قد جعل في كل شيء حكمة وعلما واما ما ذكره من ان الله قد جعل في كل شيء حكمة وعلما فانه قد جعل في كل شيء حكمة وعلما واما ما ذكره من ان الله قد جعل في كل شيء حكمة وعلما فانه قد جعل في كل شيء حكمة وعلما

من قوله في القدر بين الكفاية...
المنع في جميع الاحكام...
من قوله في القدر بين الكفاية...
المنع في جميع الاحكام...
من قوله في القدر بين الكفاية...
المنع في جميع الاحكام...

في اشاعة العدل الاحسان باقصى النهايات المطلوبة ديون الوزارة عين
اي اخذوا العدل واشاره ١٢
اي اميا ١٢
اعيان الامارة اللائح من غوته الغراء لوائح السعادة الالديت للفتح
اي فاشرفهم الامير السيد الطاهر ١٢
مين ١٢
روشن ١٢
من همته المليار وائح العنابة السرمدية فمهد قواعد الملة
اي بسط اصول الدين ١٢
الريانية مؤسس مهابي الدولة السلطانية العالي بعثت الجلال
الاف والارن فانه كان خلاف القياس ١٢
اي من غير
رايات اقباله التالى لسان الاقيال آيات جلاله ظل الله
فانده ١٢
على العالمين ملجأ الافاضل والعالمين شرف الحق والدة
منه ١٢
اي من غير
والدين رشيد الاسلام وموحد المسلمين امير احمد شمس الله
اشاره الى تعبايه ١٢
ملطف بيان ١٢

الاشارة الى

الاشارة الى

من قوله في القدر بين الكفاية...
المنع في جميع الاحكام...
من قوله في القدر بين الكفاية...
المنع في جميع الاحكام...
من قوله في القدر بين الكفاية...
المنع في جميع الاحكام...

من قوله في القدر بين الكفاية...
المنع في جميع الاحكام...
من قوله في القدر بين الكفاية...
المنع في جميع الاحكام...
من قوله في القدر بين الكفاية...
المنع في جميع الاحكام...

من قوله في القدر بين الكفاية...
المنع في جميع الاحكام...
من قوله في القدر بين الكفاية...
المنع في جميع الاحكام...
من قوله في القدر بين الكفاية...
المنع في جميع الاحكام...

من قوله في القدر بين الكفاية...
المنع في جميع الاحكام...
من قوله في القدر بين الكفاية...
المنع في جميع الاحكام...
من قوله في القدر بين الكفاية...
المنع في جميع الاحكام...

من قوله في القدر بين الكفاية...
المنع في جميع الاحكام...
من قوله في القدر بين الكفاية...
المنع في جميع الاحكام...
من قوله في القدر بين الكفاية...
المنع في جميع الاحكام...

13

وأفاض برحمته محركات الاجرام الفلكية والصلوة على واثق النفس
 القدرسية المنزهة عن الكد ورات الانسية خصوصاً على سيدنا
 محمد صاحب الآيات والمعجزات وعلى آله واصحابه التابعين للبحر
 والبيان وبعث فلما كان باتفاق اهل العقل والطباق وذوى
 ان العلوم سبيل اليقينية اعلى المطالب وابهى المناقب واصحابها
 اشرف الاشخاص البشرية ونفسه اسرع اتصالاً بالعقول الملكية
 وكان الاطلاع على دقائقها والاحاطة بكنه حقائقها لا يمكن الا بالعلم
 الموسوم بالنطق اذ به يعرف صحته كمن سقى ثمراً وعشر ثمراً
 بعد بلطف الحق واختار بتأييده من يدرك في خلقه وما لا رضاء له
 والقاص في لم يتابعته الطبع والعاص وهو المولى الصدر الصاحب
 المعظم العالم الفاضل المقبول المنعم المحسن الحسين بن الحسين
 شمس الملة الدين بهاء الاسلام والمسلمين قدوة الكابر والامثال
 ملك الصدور ولا افضل قطب الاعاني فذاك العارض محمد بن محمد
 المعظم صاحب الاعظم ستور كفا واصف الزمان ملك وزراء الشرق والغرب
 صاحب ديوان الممالك بهاء الحق والدين ومويد علماء الاسلام ومسلمين

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم هدى للناس
بين البينات والهدى لعلهم يتقون

والله اعلم بالصواب

الكتاب ان الخطبة في بيان
الكتاب ان الخطبة في بيان
الكتاب ان الخطبة في بيان

قطب للملوك والسياسين محمد ادم الله ظلالها وضاعف جلالها
الذي مع حداثة سنه فاق بالسعادات الابدية والكرامات السرمدة
واختص بالفضائل الجميلة والخصائل الحميدة بتحرير كتاب في
المنطق جامع لقواعدها واصولها وضوابطها بدت الى مقتضى اشراق
وشرعت في ثبته ومكانته مستلزما ان لا اخل بشئ يعتد به من القواعد
والضوابط مع زيادات شريفة ونكت لطيفة من عندي غير تابع
لاحد من الخلاق بل للحق الصريح الذي لا ياتي به الباطل من
بين يديه ولا من خلفه سميت بالرسالة الشمسية بحر القواعد
المنطقية ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة
معتمدا بحبل التوفيق من واهب العقل ومتوكلا على جوده
المفيض للخير والعدل انه خير موفق ومعين اما المقدمة ففيها
بحثان الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه اقول
الرسالة مرتبة على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة اما
المقدمة ففيها ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه و
موضوعه اما المقالات فتلك فاولها في المفردات

الكتاب ان الخطبة في بيان
الكتاب ان الخطبة في بيان
الكتاب ان الخطبة في بيان

الكتاب ان الخطبة في بيان
الكتاب ان الخطبة في بيان
الكتاب ان الخطبة في بيان

الكتاب ان الخطبة في بيان
الكتاب ان الخطبة في بيان
الكتاب ان الخطبة في بيان

١٢ احوال
في بحث العكس المستوي الخ يجوز احوال القضاء ١٢

[illegible]

ان يكون في احوال المفردات اسما
 على ذلك سياتي في المفردات من
 التي اوردنا في هذا القسم
 ان يكون في احوال المفردات اسما
 على ذلك سياتي في المفردات من
 التي اوردنا في هذا القسم

من حيث الصورة وحدها وهي المقالة الثالثة او من حيث
المادة وهما الخاتمة والمراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه
الشروع في العلم ووجه توقف الشروع اما على تصور العقائم
فلا بد من الشارح

غفر الله له ولوالديه

قل قوله
 من حيث الصورة فانه يثبت
 ان التعيين يذهب بالتخييل فيكون في غير
 مثال هذه العلة في اشياء الاوائل لها كالاشياء في
 النظر فيها من حيث الصورة فنفي كونها الشكل الاول
 صغروا موجبة كبره كذا ان الشكل الاول انصف
 جبان يكون ذلك ليس المراد انما واسطة في ثبوتها
 من الشيئية المأخوذة في موضوعات مسائل الصغرى
 ان المقصود الاضافة من انما يبحث هو العلم
 البحث المذكور في افقته هو العلم بصحة المادة
 فيما من ثل اجاب انقول الموضوع في هذه القياس
 واما من اودة القياس لا انما يكون البحث عن القياس
 الاشكال كما هو الصريح في ما يخبرنا في قول المادان بان
 من حيث الصورة ما يرد في افقته بصورة والمادة على السواء
 من القياس من حيث هو بدون افقته بصورة والمادة على السواء
 قياسي احوال يكون نسبة الصورة والمادة على السواء
 على القياس من حيث هو من غير علم من دليل صحة تعريفه
 بالقدر من حيث هو من غير علم من دليل صحة تعريفه
 فلا حاجة الى تعريفه ثانيا وجب
 بوجوده الاول في الاول
 غير مقصود

[illegible]

في العلم لو لم يتصور ولا ذاك العلم لكان طالبا للجهول
أي بوجه من الوجوه ١٢
المطلق وهو محال لا متنازع توجه النفس نحو الجهول المطلق
علمه أي الجهول من كل وجه ١٣
وفيه نظر لأن قوله الشروع في العلم يتوقف على صورة
أن أراد به التصور بوجه ما فسلم لكن لا يلزم منه أنه
لا بد من صورة برسمه فلا يتم القريب إذا المقصود بيان
سبب إيراد رسم العلم في مفتتح الكلام وأن أراد به
التصور برسمه فلا نسلم أن العلم من تصور برسمه
يلزم طلب الجهول المطلق وإنما يلزم ذلك لو لم يكن العلم
متصورا بوجه من الوجوه وهو ممنوع فالأولى أن يقلل لابد من
تصور العلم برسمه ليكون الشارح فيه على بصيرة فانه إذا تصور
العلم برسمه وقفت على جميع مسئلته إجمالا حتى إن كل مسألة منه
ترد عليه علما إنها من ذلك العلم كما أن من أراد سلوك
طريق لم يشاهده لكن عرف أماراته فهو على بصيرة في
سلوكه وأما على بيان الحاجة إليه فلأنه لو لم يعلم غاية
العلم والغرض منه لكان طالبا عبثا وأما على موضوعه

الغاية والغرض في وجه ١٤

الكتاب

في العلم لو لم يتصور ولا ذاك العلم لكان طالبا للجهول
أي بوجه من الوجوه ١٢
المطلق وهو محال لا متنازع توجه النفس نحو الجهول المطلق
علمه أي الجهول من كل وجه ١٣
وفيه نظر لأن قوله الشروع في العلم يتوقف على صورة
أن أراد به التصور بوجه ما فسلم لكن لا يلزم منه أنه
لا بد من صورة برسمه فلا يتم القريب إذا المقصود بيان
سبب إيراد رسم العلم في مفتتح الكلام وأن أراد به
التصور برسمه فلا نسلم أن العلم من تصور برسمه
يلزم طلب الجهول المطلق وإنما يلزم ذلك لو لم يكن العلم
متصورا بوجه من الوجوه وهو ممنوع فالأولى أن يقلل لابد من
تصور العلم برسمه ليكون الشارح فيه على بصيرة فانه إذا تصور
العلم برسمه وقفت على جميع مسئلته إجمالا حتى إن كل مسألة منه
ترد عليه علما إنها من ذلك العلم كما أن من أراد سلوك
طريق لم يشاهده لكن عرف أماراته فهو على بصيرة في
سلوكه وأما على بيان الحاجة إليه فلأنه لو لم يعلم غاية
العلم والغرض منه لكان طالبا عبثا وأما على موضوعه

214

19

قولہ کیا کہ بیان
 فتح و نظام بیان نہا شکارے
 جواب دخل مقدور و وجہ الزلزلہ فی بحث علی صحت وانی
 از لم لم یورد فی بحث واحد انما الثالث علی تقدیر بیع بین
 لم لم یورد لم یوجہ فی بحث واحد انما الثالث علی تقدیر بیع بین
 وافر و الا واحدنا باحث اند لم یورد بیان جوارک شارب
 والوضوح مع بیان المایہ و انت خیران جوارک شارب
 طایرہ دفع البعض دون کل ظلم لیکن اخلا جوارک شارب
 و الا بیہ فی بحث واحد انما الثالث علی تقدیر بیع بین
 و الا بیہ فی بحث واحد انما الثالث علی تقدیر بیع بین

عہدی السورہ جہاز السورہ فی بخارہ ۱۳

[illegible][illegible][illegible]

١٠٠ - المصنفات المكتوبة في القصر : ٢٧

[illegible]

فصل في أصول التصور في العقل والحواس
 تعريفه وهو حصول صورة الشيء في العقل إشارة إلى تعريفه مطلق
 تعريفه على تعريفه حصول صورة الشيء في العقل إشارة إلى تعريفه مطلق
 التصور دون التصور فقط لأنه لما ذكر التصور فقط ذكر أمرين أحدهما
 التصور المطلق لأن المقيد إذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا
 بالضرورة وثانيهما التصور فقط الذي هو التصور الساذج فذلك
 الضمير إما أن يعود إلى مطلق التصور أو إلى التصور فقط لأجائنه
 أن يعود إلى التصور فقط لصدق حصول صورة الشيء في العقل
 على التصور الذي معه حكم فلو كان تعريفه للتصور فقط لم يكن مانعا
 للدخول غير فيه فتعين أن يعود الضمير إلى مطلق التصور الذي هو
 مراد في العلم دون التصور فقط فيكون حصول صورة الشيء في العقل
 تعريفه وأما عرف مطلق التصور دون التصور فقط مع أن المقام
 يقتضيه تعريفه تنبيهها على أن لفظ التصور كإطلاق فيكون المشهور
 على ما يقابل التصديق أعني التصور الساذج كذلك يطلق على
 ما يرادف العلم ويغم التصديق وهو مطلق التصور وأما الحكم

فصل في أصول التصور في العقل والحواس
 تعريفه وهو حصول صورة الشيء في العقل إشارة إلى تعريفه مطلق
 تعريفه على تعريفه حصول صورة الشيء في العقل إشارة إلى تعريفه مطلق
 التصور دون التصور فقط لأنه لما ذكر التصور فقط ذكر أمرين أحدهما
 التصور المطلق لأن المقيد إذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا
 بالضرورة وثانيهما التصور فقط الذي هو التصور الساذج فذلك
 الضمير إما أن يعود إلى مطلق التصور أو إلى التصور فقط لأجائنه
 أن يعود إلى التصور فقط لصدق حصول صورة الشيء في العقل
 على التصور الذي معه حكم فلو كان تعريفه للتصور فقط لم يكن مانعا
 للدخول غير فيه فتعين أن يعود الضمير إلى مطلق التصور الذي هو
 مراد في العلم دون التصور فقط فيكون حصول صورة الشيء في العقل
 تعريفه وأما عرف مطلق التصور دون التصور فقط مع أن المقام
 يقتضيه تعريفه تنبيهها على أن لفظ التصور كإطلاق فيكون المشهور
 على ما يقابل التصديق أعني التصور الساذج كذلك يطلق على
 ما يرادف العلم ويغم التصديق وهو مطلق التصور وأما الحكم

فصل في أصول التصور في العقل والحواس
 تعريفه وهو حصول صورة الشيء في العقل إشارة إلى تعريفه مطلق
 تعريفه على تعريفه حصول صورة الشيء في العقل إشارة إلى تعريفه مطلق
 التصور دون التصور فقط لأنه لما ذكر التصور فقط ذكر أمرين أحدهما
 التصور المطلق لأن المقيد إذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا
 بالضرورة وثانيهما التصور فقط الذي هو التصور الساذج فذلك
 الضمير إما أن يعود إلى مطلق التصور أو إلى التصور فقط لأجائنه
 أن يعود إلى التصور فقط لصدق حصول صورة الشيء في العقل
 على التصور الذي معه حكم فلو كان تعريفه للتصور فقط لم يكن مانعا
 للدخول غير فيه فتعين أن يعود الضمير إلى مطلق التصور الذي هو
 مراد في العلم دون التصور فقط فيكون حصول صورة الشيء في العقل
 تعريفه وأما عرف مطلق التصور دون التصور فقط مع أن المقام
 يقتضيه تعريفه تنبيهها على أن لفظ التصور كإطلاق فيكون المشهور
 على ما يقابل التصديق أعني التصور الساذج كذلك يطلق على
 ما يرادف العلم ويغم التصديق وهو مطلق التصور وأما الحكم

العلم

مبحث

فصل في أصول العلم

تعريفه

فصل في أصول العلم

تعريفه

فصل في أصول العلم

تعريفه

فصل في أصول العلم

تعريفه

فصل في أصول العلم

تعريفه

فصل في أصول العلم

تعريفه

فصل في أصول العلم

تعريفه

[illegible]

[illegible]

من تلك النية في دفع
في السلام والبرهان كذا خلاص
النية في دفع الشك في النية
في دفع الشك في النية
في دفع الشك في النية

[illegible][illegible][illegible]

عنه اعلم ان الامام رحمه الله فبفسن تركيب التصديق من التصور وادراك الحكم بكونها اذ كانا اوصلا بل تشابها القدم في مراد الامام رحمه الله فلفظ هذا السلب اللامع ٢١ المذهب الردى لبعض الكتب ٣٢ عيسوي

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

هو الحكم وان قال
الثالث والحكم هو
هو الحكم فقط و
يسيطر على هذا
تصور الطرفين
وشطره الداخ
على زعمهم وج
بين القوم ان
التصور الساذ
الاعتراض على
فاسلان احدا
او يكون قسيم للشي
والفعل او اضافة

[illegible]

يكون التصديق محجبه
 على ما يجب الكشف
 انما على رأي الحكماء
 جوهرا احدها ان الت
 على رأي الامام و
 من خارج عنه على ق
 انما الثمان الحكمه نفس
 عنه واعلم ان المش
 يدق والمصدق عدل
 بيب العدل عنه
 ومن وجهين الاول
 ان يكون قسم الشئ
 احلان وذلك لان
 في قسمه في حق ان لا يستدل
 انما في قسمه في حق ان لا يستدل
 انما في قسمه في حق ان لا يستدل
 انما في قسمه في حق ان لا يستدل

وروود
 التفسير
 التصدق
 وروود
 التفسير
 التصدق
 وروود
 التفسير
 التصدق

الاول ان لا يكون التصديق...
 الثاني ان لا يكون التصديق...
 الثالث ان لا يكون التصديق...
 الرابع ان لا يكون التصديق...
 الخامس ان لا يكون التصديق...
 السادس ان لا يكون التصديق...
 السابع ان لا يكون التصديق...
 الثامن ان لا يكون التصديق...
 التاسع ان لا يكون التصديق...
 العاشر ان لا يكون التصديق...

قلنا ان اردتم به انه قسم من التصور الساخج للقابل للتصديق
 فظاهر انه ليس كذلك وان اردتم به انه قسم من مطلق التصور
 فليس كذلك قسم للتصديق ليس مطلق التصور بل التصور للساخج
 فلا يلزم ان يكون قسم الشئ قسما له ولثاني ان المراد بالتصور اما
 الحضور الذهني مطلقا او المقيد بعدم الحكم فان عني به الحضور
 الذهني مطلقا لم انقسم الشئ الى نفسه والى غيره لان الحضور
 مطلقا نفس العلم وان عني به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور
 والتصديق لان عدم الحكم يكون معتبرا فلو كان التصور معتبرا
 والتصديق لكان عدم الحكم معتبرا فيه ايضا والحكم معتبرا فيه فم
 اعتبار الحكم وعدمه في التصديق وان محال فاجاب ان التصور بطوره لا يشترط
 على اعتباره عدم الحكم وهو التصور للساخج والى الحضور الذهني مطلقا
 كما وقع التنبيه عليه في الاعتبار والتصديق ليس هو الاول بل الثاني

لان القسم يجب ان يكون غير المقسم في كل قسم ومن اراد ان لا يكون القسم في كل قسم

الاول ان لا يكون التصديق...
 الثاني ان لا يكون التصديق...
 الثالث ان لا يكون التصديق...
 الرابع ان لا يكون التصديق...
 الخامس ان لا يكون التصديق...
 السادس ان لا يكون التصديق...
 السابع ان لا يكون التصديق...
 الثامن ان لا يكون التصديق...
 التاسع ان لا يكون التصديق...
 العاشر ان لا يكون التصديق...

الاول ان لا يكون التصديق...
 الثاني ان لا يكون التصديق...
 الثالث ان لا يكون التصديق...
 الرابع ان لا يكون التصديق...
 الخامس ان لا يكون التصديق...
 السادس ان لا يكون التصديق...
 السابع ان لا يكون التصديق...
 الثامن ان لا يكون التصديق...
 التاسع ان لا يكون التصديق...
 العاشر ان لا يكون التصديق...

الاول ان لا يكون التصديق...
 الثاني ان لا يكون التصديق...
 الثالث ان لا يكون التصديق...
 الرابع ان لا يكون التصديق...
 الخامس ان لا يكون التصديق...
 السادس ان لا يكون التصديق...
 السابع ان لا يكون التصديق...
 الثامن ان لا يكون التصديق...
 التاسع ان لا يكون التصديق...
 العاشر ان لا يكون التصديق...

الاول ان لا يكون التصديق...
 الثاني ان لا يكون التصديق...
 الثالث ان لا يكون التصديق...
 الرابع ان لا يكون التصديق...
 الخامس ان لا يكون التصديق...
 السادس ان لا يكون التصديق...
 السابع ان لا يكون التصديق...
 الثامن ان لا يكون التصديق...
 التاسع ان لا يكون التصديق...
 العاشر ان لا يكون التصديق...

انصور الشيء لا يشترط ان يكون له وجود حقيقي بل يشترط ان يكون له تصور في العقل
 انصور الشيء لا يشترط ان يكون له وجود حقيقي بل يشترط ان يكون له تصور في العقل
 انصور الشيء لا يشترط ان يكون له وجود حقيقي بل يشترط ان يكون له تصور في العقل

والحاصل ان المحصور الذي مطلقا هو العلم والتصور وان يعتبر بشرط
 اي حاصل الجواب
 شي اي الحكم يقال له التصديق او بشرط شي اي عدم الحكم يقال
 له التصور الساذج ولا بشرط شي وهو مطلق التصور والقبول المتصان
 هو التصور بشرط شي والمعتبر في التصديق شرط او شرط هو
 التصور لا بشرط شي فلا اشكال قال وليس الحكم من كل من هذا بل هي
 ولا لما جعلنا شيئا ولا نظرا ولا لاللا ولا سلسل اقول العلم اما بهي
 وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب كصور الحركات والبرودة
 وكالتصديق بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان ولما نظر
 وهو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب كصور العقل والنفس
 وكالتصديق بان العلم المحدث فلذا عرفت هذا فنقول

ان تصور الشيء لا يشترط ان يكون له وجود حقيقي بل يشترط ان يكون له تصور في العقل
 ان تصور الشيء لا يشترط ان يكون له وجود حقيقي بل يشترط ان يكون له تصور في العقل
 ان تصور الشيء لا يشترط ان يكون له وجود حقيقي بل يشترط ان يكون له تصور في العقل

ان تصور الشيء لا يشترط ان يكون له وجود حقيقي بل يشترط ان يكون له تصور في العقل
 ان تصور الشيء لا يشترط ان يكون له وجود حقيقي بل يشترط ان يكون له تصور في العقل
 ان تصور الشيء لا يشترط ان يكون له وجود حقيقي بل يشترط ان يكون له تصور في العقل

ان تصور الشيء لا يشترط ان يكون له وجود حقيقي بل يشترط ان يكون له تصور في العقل
 ان تصور الشيء لا يشترط ان يكون له وجود حقيقي بل يشترط ان يكون له تصور في العقل
 ان تصور الشيء لا يشترط ان يكون له وجود حقيقي بل يشترط ان يكون له تصور في العقل

ان تصور الشيء لا يشترط ان يكون له وجود حقيقي بل يشترط ان يكون له تصور في العقل
 ان تصور الشيء لا يشترط ان يكون له وجود حقيقي بل يشترط ان يكون له تصور في العقل
 ان تصور الشيء لا يشترط ان يكون له وجود حقيقي بل يشترط ان يكون له تصور في العقل

مع اول مقصوده ان ليس كل التصديق بديهيا ولا جوهريا شيئا من المقصورات وهو خلاف الواقع وليس كل فرد من التصديقات بديهيا ولا جوهريا شيئا من المقصورات والواقع ليس ككثير منها دعويان
مع زعمها اعتقادها في العبارة وان شئت كما في الدليل فلا يراد ان ظاهر العبارة على عكس المقصود ابطال ما يترتب جميع المقصورات والتصديقات من حيث المهورع وليس ككثير فغير ١٢ فمعيد العدد ١

فان قيل ان المقصود ان لا يكون التصديق بديهيا ولا جوهريا شيئا من المقصورات وهو خلاف الواقع وليس كل فرد من التصديقات بديهيا ولا جوهريا شيئا من المقصورات والواقع ليس ككثير منها دعويان
مع زعمها اعتقادها في العبارة وان شئت كما في الدليل فلا يراد ان ظاهر العبارة على عكس المقصود ابطال ما يترتب جميع المقصورات والتصديقات من حيث المهورع وليس ككثير فغير ١٢ فمعيد العدد ١

فان قيل ان المقصود ان لا يكون التصديق بديهيا ولا جوهريا شيئا من المقصورات وهو خلاف الواقع وليس كل فرد من التصديقات بديهيا ولا جوهريا شيئا من المقصورات والواقع ليس ككثير منها دعويان
مع زعمها اعتقادها في العبارة وان شئت كما في الدليل فلا يراد ان ظاهر العبارة على عكس المقصود ابطال ما يترتب جميع المقصورات والتصديقات من حيث المهورع وليس ككثير فغير ١٢ فمعيد العدد ١

فان قيل ان المقصود ان لا يكون التصديق بديهيا ولا جوهريا شيئا من المقصورات وهو خلاف الواقع وليس كل فرد من التصديقات بديهيا ولا جوهريا شيئا من المقصورات والواقع ليس ككثير منها دعويان
مع زعمها اعتقادها في العبارة وان شئت كما في الدليل فلا يراد ان ظاهر العبارة على عكس المقصود ابطال ما يترتب جميع المقصورات والتصديقات من حيث المهورع وليس ككثير فغير ١٢ فمعيد العدد ١

فان قيل ان المقصود ان لا يكون التصديق بديهيا ولا جوهريا شيئا من المقصورات وهو خلاف الواقع وليس كل فرد من التصديقات بديهيا ولا جوهريا شيئا من المقصورات والواقع ليس ككثير منها دعويان
مع زعمها اعتقادها في العبارة وان شئت كما في الدليل فلا يراد ان ظاهر العبارة على عكس المقصود ابطال ما يترتب جميع المقصورات والتصديقات من حيث المهورع وليس ككثير فغير ١٢ فمعيد العدد ١

فان قيل ان المقصود ان لا يكون التصديق بديهيا ولا جوهريا شيئا من المقصورات وهو خلاف الواقع وليس كل فرد من التصديقات بديهيا ولا جوهريا شيئا من المقصورات والواقع ليس ككثير منها دعويان
مع زعمها اعتقادها في العبارة وان شئت كما في الدليل فلا يراد ان ظاهر العبارة على عكس المقصود ابطال ما يترتب جميع المقصورات والتصديقات من حيث المهورع وليس ككثير فغير ١٢ فمعيد العدد ١

فان قيل ان المقصود ان لا يكون التصديق بديهيا ولا جوهريا شيئا من المقصورات وهو خلاف الواقع وليس كل فرد من التصديقات بديهيا ولا جوهريا شيئا من المقصورات والواقع ليس ككثير منها دعويان
مع زعمها اعتقادها في العبارة وان شئت كما في الدليل فلا يراد ان ظاهر العبارة على عكس المقصود ابطال ما يترتب جميع المقصورات والتصديقات من حيث المهورع وليس ككثير فغير ١٢ فمعيد العدد ١

ليس كل واحد من كل واحد من التصورات والتصديقات بديهيا
فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات بديهيا لما كان شيء من
الاشياء مجهولا لنا وهذا باطل فبغير نظر يجوز ان يكون الشيء بديهيا
ومجهولا لنا فان البديهي وان لم يتوقف حصوله على نظر وكسب لكن
يمكن ان يتوقف حصوله على شيء اخر مخرج العقل في الاحكام او على
والحق ان غير ذلك في المجهول في الاشياء الموقوفة على ما يحصل البديهي
لذلك لا يستلزم حصول التصورات الباطنة لكل واحد من التصورات
والتصديق بديهيا احتجنا بتحصيل شيء من الاشياء الكسبية ونظر
وهذا فليس ضرورة احتياجنا في تحصيل بعض التصورات والتصديقات
لا الفكر والنظر في الظواهر ليس كل واحد من كل واحد من التصورات والتصديقات
نظر فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات بديهيا لما كان شيء من
والدهر يتوقف الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء من جهة واحدة

فان قيل ان المقصود ان لا يكون التصديق بديهيا ولا جوهريا شيئا من المقصورات وهو خلاف الواقع وليس كل فرد من التصديقات بديهيا ولا جوهريا شيئا من المقصورات والواقع ليس ككثير منها دعويان
مع زعمها اعتقادها في العبارة وان شئت كما في الدليل فلا يراد ان ظاهر العبارة على عكس المقصود ابطال ما يترتب جميع المقصورات والتصديقات من حيث المهورع وليس ككثير فغير ١٢ فمعيد العدد ١

قال الشيخ رحمه الله في المصوب فافهم ١٢ فمعيد العدد ١

فان قيل ان المقصود ان لا يكون التصديق بديهيا ولا جوهريا شيئا من المقصورات وهو خلاف الواقع وليس كل فرد من التصديقات بديهيا ولا جوهريا شيئا من المقصورات والواقع ليس ككثير منها دعويان
مع زعمها اعتقادها في العبارة وان شئت كما في الدليل فلا يراد ان ظاهر العبارة على عكس المقصود ابطال ما يترتب جميع المقصورات والتصديقات من حيث المهورع وليس ككثير فغير ١٢ فمعيد العدد ١

[illegible][illegible]

العلم المطلوب يتوقف على استحضار ما لا نهاية له واستحضار ما لا نهاية له مع الموقوف على المحال مع فإن قلت ان عينتم بقولكم حصول العلم المطلوب يتوقف على ذلك التقدير على استحضار ما لا نهاية له ان مقتضى توقف على استحضار الامور الغير المنتهية دفعة واحدة فلا ثم انه لو كان لا اكتساب بطريق التسلسل يلزم توقف حصول العلم المطلوب على حصول امور غير متناهية دفعة واحدة فان الامور الغير المنتهية معملات لحصول المطلوب للمعلمات ليس من لوازمه ان تجتمع في الوجود دفعة واحدة بل يكون السابق معلا للوجود اللاحق وان عينتم ان مقتضى توقف على استحضارها ان مقتضى متناهية فمسلم ولكن لا ثم ان استحضار الامور الغير المنتهية في الازمنة الغير المنتهية مع وانما يستحيل ذلك لو كان النفس حادثة فاما اذا كانت قديمة تكون موجودة في ازمنا غير متناهية فجاز ان يحصل لها علوم

حاصل اقبل حصوله وانته محال واما بطريق التسلسل فلا يحصل العلم المطلوب يتوقف على استحضار ما لا نهاية له واستحضار ما لا نهاية له مع الموقوف على المحال مع فإن قلت ان عينتم بقولكم حصول العلم المطلوب يتوقف على ذلك التقدير على استحضار ما لا نهاية له ان مقتضى توقف على استحضار الامور الغير المنتهية دفعة واحدة فلا ثم انه لو كان لا اكتساب بطريق التسلسل يلزم توقف حصول العلم المطلوب على حصول امور غير متناهية دفعة واحدة فان الامور الغير المنتهية معملات لحصول المطلوب للمعلمات ليس من لوازمه ان تجتمع في الوجود دفعة واحدة بل يكون السابق معلا للوجود اللاحق وان عينتم ان مقتضى توقف على استحضارها ان مقتضى متناهية فمسلم ولكن لا ثم ان استحضار الامور الغير المنتهية في الازمنة الغير المنتهية مع وانما يستحيل ذلك لو كان النفس حادثة فاما اذا كانت قديمة تكون موجودة في ازمنا غير متناهية فجاز ان يحصل لها علوم

العلم المطلوب يتوقف على استحضار ما لا نهاية له واستحضار ما لا نهاية له مع الموقوف على المحال مع فإن قلت ان عينتم بقولكم حصول العلم المطلوب يتوقف على ذلك التقدير على استحضار ما لا نهاية له ان مقتضى توقف على استحضار الامور الغير المنتهية دفعة واحدة فلا ثم انه لو كان لا اكتساب بطريق التسلسل يلزم توقف حصول العلم المطلوب على حصول امور غير متناهية دفعة واحدة فان الامور الغير المنتهية معملات لحصول المطلوب للمعلمات ليس من لوازمه ان تجتمع في الوجود دفعة واحدة بل يكون السابق معلا للوجود اللاحق وان عينتم ان مقتضى توقف على استحضارها ان مقتضى متناهية فمسلم ولكن لا ثم ان استحضار الامور الغير المنتهية في الازمنة الغير المنتهية مع وانما يستحيل ذلك لو كان النفس حادثة فاما اذا كانت قديمة تكون موجودة في ازمنا غير متناهية فجاز ان يحصل لها علوم

العلم المطلوب يتوقف على استحضار ما لا نهاية له واستحضار ما لا نهاية له مع الموقوف على المحال مع فإن قلت ان عينتم بقولكم حصول العلم المطلوب يتوقف على ذلك التقدير على استحضار ما لا نهاية له ان مقتضى توقف على استحضار الامور الغير المنتهية دفعة واحدة فلا ثم انه لو كان لا اكتساب بطريق التسلسل يلزم توقف حصول العلم المطلوب على حصول امور غير متناهية دفعة واحدة فان الامور الغير المنتهية معملات لحصول المطلوب للمعلمات ليس من لوازمه ان تجتمع في الوجود دفعة واحدة بل يكون السابق معلا للوجود اللاحق وان عينتم ان مقتضى توقف على استحضارها ان مقتضى متناهية فمسلم ولكن لا ثم ان استحضار الامور الغير المنتهية في الازمنة الغير المنتهية مع وانما يستحيل ذلك لو كان النفس حادثة فاما اذا كانت قديمة تكون موجودة في ازمنا غير متناهية فجاز ان يحصل لها علوم

[illegible][illegible]

لا تستعمل في التعريفات الا اذا قامت قرينة تدل

(Handwritten musical notation on a staff)

بما أن الظاهر أنها اجزاء ذهنية كما هو الشأن ١٢

[illegible]

من قول الله تعالى في صد سيرة طري آه ١١٤

في مقام
 يساق الى ذلك ثم
 القوم وبنو قوم وجموعه على ان لا
 السابق له سعة العلم
 ان من الجوز ان الفرق العلم
 الترفيع بلفظ لصحاب اسم الذي
 وبنو قومنا كما على ان المقصود
 في قوله بنو النطق بلفظ
 في مقامات الفرق ولفظ
 بصورت وجود في هذه المعاني وال
 صدر انظر لذكره صاحب القاموس
 وقال السيد ابن بطون
 على النطق

[illegible]

[illegible][illegible]

وقانون هو ما على اسم
 القانون في اللغة السيرة اسم المجدول والباب
 ان يكون سطر الكتاب وان يكون سطر في باب
 ان يكون سطر في باب الى سطر في باب
 الاصطلاح والمرتبة في باب
 كما هو في السيرة في باب
 في باب

[illegible][illegible]

[illegible]

لشروع فيه وانما المقدمة معروفة بحسب رسمه فلهذا صرح
 بقوله وهرسموه دون ان يقول وحده الى غير ذلك من العبارات
 تنبيهها على ان مقدمة الشروع في كل علم رسمه لاحد فان
 قلت العلم بالمسائل التصديقية بها ومعرفة العلم بمجدها تصوره
 والتصور لا يستفاد من التصديق قلت العلم بالمسائل هو التصديق
 بالمسائل حتى اذا حصل التصديق بجميع المسائل حصل العلم
 المطلوب ولكن تصور العلم المطلوب بمجده يتوقف على تصور
 تلك التصديقات لا على نفسها فالتصور غير مستفاد من
 التصديق قال وليس كله بديهيا ولا الاستغناء عن تعلمه
 ولا نظريا ولا دارا وتسلسل بل بعضه بديهي وبعضه نظري
 مستفاد منه **اقول** هذا اشارة الى جواب معارضة تور
 ههنا وتوجيهها ان يقال المنطق بديهي فلا حاجة الى تعلمه

المسائل
 التصديقات لا تصورها لا يستفاد
 من التصديق بها لان المسائل من حيث العلم
 التصديقية لا تصورها لا يستفاد من التصديق بها لان المسائل من حيث العلم
 التصديقية لا تصورها لا يستفاد من التصديق بها لان المسائل من حيث العلم

لقد اوضحنا في كتابنا المنطق
 ان التصديق بالمسائل لا يستفاد من التصديق بها لان المسائل من حيث العلم
 التصديقية لا تصورها لا يستفاد من التصديق بها لان المسائل من حيث العلم

اقول ان هذه الحجة صالحة على النظر في معرفة مجده فلا يخجل المرء المذكور من
 ان التصديق بالمسائل لا يستفاد من التصديق بها لان المسائل من حيث العلم
 التصديقية لا تصورها لا يستفاد من التصديق بها لان المسائل من حيث العلم

منه قوله انما المقدمة معروفة بحسب رسمه فلهذا صرح
 بقوله وهرسموه دون ان يقول وحده الى غير ذلك من العبارات
 تنبيهها على ان مقدمة الشروع في كل علم رسمه لاحد فان
 قلت العلم بالمسائل التصديقية بها ومعرفة العلم بمجدها تصوره
 والتصور لا يستفاد من التصديق قلت العلم بالمسائل هو التصديق
 بالمسائل حتى اذا حصل التصديق بجميع المسائل حصل العلم
 المطلوب ولكن تصور العلم المطلوب بمجده يتوقف على تصور
 تلك التصديقات لا على نفسها فالتصور غير مستفاد من
 التصديق قال وليس كله بديهيا ولا الاستغناء عن تعلمه
 ولا نظريا ولا دارا وتسلسل بل بعضه بديهي وبعضه نظري
 مستفاد منه **اقول** هذا اشارة الى جواب معارضة تور
 ههنا وتوجيهها ان يقال المنطق بديهي فلا حاجة الى تعلمه

[illegible]

فان الخوا لا يتعدى الى الكل بل الكل يتعدى الى الجزء ١٢ ع

والأمر الخارج عن المعروف إما مفصولاً وإما معاً منه أو اخص منه
أو مبائن له فالثلاثة الأول وهو العارض للذات المعروف والعارض
لجزءه والعارض للمساوي تسمى أعراضاً ذاتية لاستندادها إلى ذات
المعرض أما العارض للذات فظاهر وأما العارض للجزء فلا
يخرج داخل في الذات والمستند إلى ما هو في الذات مستند
الذات في الجملة وأما العارض للأمر المساوي فلا للمساوي يكون
مستنداً إلى ذات المعروف والعارض مستنداً إلى المساوي المستند
إلى المستند إلى الشيء مستند إلى ذلك الشيء فيكون العارض
أيضاً مستنداً إلى الذات والثلاثة الأخيرة وهي العارض
لأمر خارج أعظم من المعروف كالحركة اللاحقة للابيض
بواسطة أنه جسم وهو أعظم من الأبيض وغيره والعارض
للخارج الأخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة أنه
إنسان وهو أخص من الحيوان والعارض بسبب المبادئ
كالحرارة العارضة للما ع بسبب النار وهي مبانية للماء
تسمى أعراضاً غير تلقائية من الغرابة بالقياس إلى الذات المعرض

١٠- بحر- انصباها الى البحر. وشارب دية بحر- فاداره البحر من شتى الاقطار بحر- بحر. والبحر الى البحر الى البحر. وانشباها في. وكتبت ١٢ ع

[illegible]

جلب

[illegible][illegible]

بل لبقيد الغليصا ١٣٤٤

والعلوم لا يبحث فيها إلا عن الأعراض الذاتية لموضوعاتها
فلهذا قال عن عوارضه التي تلحقها هو هو الخ إشارة إلى
الأعراض الذاتية وإقامة للجد مقام المحذور وإذا تأتمت هذه
فثقل موضوع المنطق للمعلومات التصورية والتصديقية
لأن المنطق يبحث عن أعراضها الذاتية ولا يبحث في العلم عن
أعراضها الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون للمعلومات التصورية
والتصديقية موضوع للمنطق وإنما قلنا إن المنطق يبحث عن الأعراض
الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية لأنه يبحث عنها

[illegible][illegible][illegible]

بالا بجال فیما کان قلت
اشارح ابن الاحوال البجوت
عنانی الملقون ہی الاصل
ای توقف علیہ

75

[illegible][illegible]

عصام رحمه الله

[illegible]

المؤنة والثلاث
في مصابيح الكلى
والرجل في القلوب
عبد الله

بشيء آخر والشيء الأول هو الدال الثاني هو المدلول الدال ان كان لفظا فالدلالة
الفرع منه توضيح الفيلسوف المذكورين في التعريف بغير الاسم الصالح لهم
لفظية ولا تغير لفظية كذلك الخط والعقد والنصب والاشارة والدلالة اللفظية
جميع عقدية ١٢ على رولو لا تارة ١٣
اما بحسب جعل الجاعل وهي الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
والوضع هو جعل اللفظ بالالمعنى ولا هي لا يتم امانا ان يكون بحسب اقتضا الطبع
وهي الطبيعية كذلك اعلم على الوجه فان جميع الالفاظ يقضها التلقظ بغناء عرض الجمع
الاول وهو العقلية كذلك اللفظ المسموع من قبل الجدل على وجود الالفاظ المقصود
اي ان يكون بحسب اقتضا الطبع ١٤
هنا هو الدلالة اللفظية الوضعية وهي اللفظية التي تطلق ومعناه للعلم بوضع

[illegible][illegible]

وليس على من التذليل إلا إتيان المدرك والاعتناء بجميع المدرك في التذليل

[illegible]

ان الدلالة ان كان بانها فقط

[illegible]

[illegible][illegible]

۵۲

[illegible]

ان يقول المارء بحدود القوم في شتمهم
 ان يقول المارء بحدود القوم في شتمهم
 ان يقول المارء بحدود القوم في شتمهم
 ان يقول المارء بحدود القوم في شتمهم

الطائفة التي
استغاثوا القضاة
مولا انصافهم ورحمة الله عليهم
كانت فانه موضوع استعمال
هو الحزم بعينه الا انه اشتد استعمال
في العلويات كما في غير النظم
والاراء اليوم هو الذي كان
الحسوس والادراكين كلما يخصه
فربما اليوم الذي هو انصافهم
اي هذا النوع من قوائم فانه
احمد السعيد ١٢ مولا انصافهم
وضيق بالامر

[illegible]

[illegible]

بمحيط يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه في الخارج كما ان اللزوم
الذهني هو كون الامر الخارج محيى بحيث يلزم من تحقق المسمى في الذهن
تحققه في الذهن شرط لان لو كان اللزوم الخارجى شرطاً لم يتحقق دلالة
الاتزام بدنه والارام باطل فاللزوم مثل اما الملازمة فاهتلاخ تحقق
المشروط بدون الشرط واما بطلان الارام فلان العدم كالعمر يدل على
الملكة كالبصر دلالة التزامية لانه عدم البصر مع امر شأنه ان يكون
بصيرامع المعاندة بينهما في الخارج فان قلت البصر جزء مفهوم
العمى فلا يكون دلالة عليه بالاتزام بل بالتضمن فنقول العمى
عدم البصر كالعدم والبصر والعدم المضاف الى البصر

فان قيل ان تحقق المسمى في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن
لان تحققه في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن لان تحققه في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن
فان قيل ان تحقق المسمى في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن
لان تحققه في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن لان تحققه في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن

فان قيل ان تحقق المسمى في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن
لان تحققه في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن لان تحققه في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن

فان قيل ان تحقق المسمى في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن
لان تحققه في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن لان تحققه في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن

فان قيل ان تحقق المسمى في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن
لان تحققه في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن لان تحققه في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن

فان قيل ان تحقق المسمى في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن
لان تحققه في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن لان تحققه في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن

فان قيل ان تحقق المسمى في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن
لان تحققه في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن لان تحققه في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن

فان قيل ان تحقق المسمى في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن
لان تحققه في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن لان تحققه في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن

فان قيل ان تحقق المسمى في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن
لان تحققه في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن لان تحققه في الخارج لا يوجب تحققه في الذهن

لا يكون البصر خارجا عنه ولا لا اجتماع في العمى البصر وعده قال
 والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط واما استلزامها الا لئلا
 فغير متيقن لان وجود لازم ذهني لكل ماهية يلزم من تصور لها
 تصور غير معلوم وما قيل ان تصور كل ماهية ليستلزم تصوراتها
 ليست غيرها فممنوع ومن ههنا تبين عدم استلزام التضمن الا لئلا
 واما ههنا فلا يوجد ان الامع المطابقة لا استحالة وجود التابع حيث
 انه تابع بدون المتبوع **اقول** اراد المص بيان نسب الدلالات
 الثلث بعضها مع بعض بالاستلزام وعدمه فالمطابقة
 لا تستلزم التضمن أي ليس متى تحققت المطابقة تحققت
 التضمن لجواز ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط فيكون
 دلالة عليه مطابقة ولا تضمن ههنا لان المعنى بسيط
 لاجزؤه واما استلزام المطابقة الا لئلا فغير
 متيقن لان الا لئلا يتوقف على ان يكون لمعنى
 اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور المعنى تصورها
 وكون كل ماهية بحيث يوجد لها لازم كذلك غير معلوم

لا يكون البصر خارجا عنه ولا لا اجتماع في العمى البصر وعده قال
 والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط واما استلزامها الا لئلا
 فغير متيقن لان وجود لازم ذهني لكل ماهية يلزم من تصور لها
 تصور غير معلوم وما قيل ان تصور كل ماهية ليستلزم تصوراتها
 ليست غيرها فممنوع ومن ههنا تبين عدم استلزام التضمن الا لئلا
 واما ههنا فلا يوجد ان الامع المطابقة لا استحالة وجود التابع حيث
 انه تابع بدون المتبوع **اقول** اراد المص بيان نسب الدلالات
 الثلث بعضها مع بعض بالاستلزام وعدمه فالمطابقة
 لا تستلزم التضمن أي ليس متى تحققت المطابقة تحققت
 التضمن لجواز ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط فيكون
 دلالة عليه مطابقة ولا تضمن ههنا لان المعنى بسيط
 لاجزؤه واما استلزام المطابقة الا لئلا فغير
 متيقن لان الا لئلا يتوقف على ان يكون لمعنى
 اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور المعنى تصورها
 وكون كل ماهية بحيث يوجد لها لازم كذلك غير معلوم

لا يكون البصر خارجا عنه ولا لا اجتماع في العمى البصر وعده قال
 والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط واما استلزامها الا لئلا
 فغير متيقن لان وجود لازم ذهني لكل ماهية يلزم من تصور لها
 تصور غير معلوم وما قيل ان تصور كل ماهية ليستلزم تصوراتها
 ليست غيرها فممنوع ومن ههنا تبين عدم استلزام التضمن الا لئلا
 واما ههنا فلا يوجد ان الامع المطابقة لا استحالة وجود التابع حيث
 انه تابع بدون المتبوع **اقول** اراد المص بيان نسب الدلالات
 الثلث بعضها مع بعض بالاستلزام وعدمه فالمطابقة
 لا تستلزم التضمن أي ليس متى تحققت المطابقة تحققت
 التضمن لجواز ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط فيكون
 دلالة عليه مطابقة ولا تضمن ههنا لان المعنى بسيط
 لاجزؤه واما استلزام المطابقة الا لئلا فغير
 متيقن لان الا لئلا يتوقف على ان يكون لمعنى
 اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور المعنى تصورها
 وكون كل ماهية بحيث يوجد لها لازم كذلك غير معلوم

لجواز ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئاً كذلك فلا كان
اللفظ موضوعاً لتلك الماهية لكان دلالة عليها مطابقة لالتزام
لاستغناء شرطه وهو اللزوم الذهني وزعم الامام ان المطابقة
مستلزومة لالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم تصور
لازم من لوازمها واقلها انها ليست غيرها واللفظ اذا دل
على اللزوم بالمطابقة عدل على اللازم في التصور بالالتزام و
جوابه ان الامام ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها
فكثيرا ما تصور ماهيات الاشياء ولم يخطر ببالنا غيرها فضلا عن
انها ليست غيرها ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن لالتزام
لان كل ما يعلم وجوده لازم ذهني لكل ماهية بسيطة لم يعلم ايضا وجود
لازم ذهني لكل ماهية مركبة لجواز ان يكون من الماهيات المركبة ما لا يكون
لازم ذهني فاللفظ الموضوع عبارة دالة على جزاء بالتضمن دون
الالتزام وفي عبارة المصنف تسامح فان اللازم مما ذكره ليس تبين عدم
استلزام التضمن لالتزام بل عدم تبين استلزام التضمن لالتزام الفرق
بينهما ظاهر واما ما هي التضمن في الالتزام فمستلزما للمطابقة كما لا يوجد

لما حقق الامام في المسألة في هذا الموضع والرسالة في المسألة في هذا الموضع

لما حقق الامام في المسألة في هذا الموضع والرسالة في المسألة في هذا الموضع

لما حقق الامام في المسألة في هذا الموضع والرسالة في المسألة في هذا الموضع

لما حقق الامام في المسألة في هذا الموضع والرسالة في المسألة في هذا الموضع

[illegible]

جزء منه الدلالة على جزء معناه او لا يقصد فاقصد بجزء منه الدلالة
على جزء معناه فهو المركب الكلي الحجارة فان الرامى مقصود منه الدلالة
على معنى منسوب الى موضوع ما والحجارة مقصود منه الدلالة على الجسم
المعين ومجموع المعنيين معنى اى الحجارة فلا بد ان يكون اللفظ جزء
وان يكون لجزء دلالة على معنى وان يكون ذلك للمعنى جزء المعنى
المقصود من اللفظ وان يكون دلالة لجزء اللفظ على جزء معنى المقصود
مقصود فيخرج عن الحد ما لا يكون لجزء كنهنة الاستفهام وما يكون
لجزء كنهنة كدلالة له على معنى كزيد وما يكون لجزء دال على المعنى
لكن ذلك المعنى لا يكون جزء للمعنى المقصود كعباد الله فان له
جزء كعباد دال على معنى وهو العبودية لكنه ليس جزء المعنى المقصود
اى الذات المشخصة وما يكون لجزء دال على جزء المعنى المقصود
ولكن لا يكون دلالة مقصودة كالحیوان الناطق اذا سمي به

ان المقصود من الدلالة على جزء المعنى المقصود هو الدلالة على جزء المعنى المقصود فان الدلالة على جزء المعنى المقصود هى الدلالة على جزء المعنى المقصود فان الدلالة على جزء المعنى المقصود هى الدلالة على جزء المعنى المقصود	ان المقصود من الدلالة على جزء المعنى المقصود هو الدلالة على جزء المعنى المقصود فان الدلالة على جزء المعنى المقصود هى الدلالة على جزء المعنى المقصود فان الدلالة على جزء المعنى المقصود هى الدلالة على جزء المعنى المقصود
---	---

من الدلالة على جزء المعنى المقصود
ان المقصود من الدلالة على جزء المعنى المقصود
هو الدلالة على جزء المعنى المقصود
فان الدلالة على جزء المعنى المقصود
هى الدلالة على جزء المعنى المقصود
فان الدلالة على جزء المعنى المقصود
هى الدلالة على جزء المعنى المقصود

المركب والمفرد
ان المقصود من الدلالة على جزء المعنى المقصود
هو الدلالة على جزء المعنى المقصود
فان الدلالة على جزء المعنى المقصود
هى الدلالة على جزء المعنى المقصود
فان الدلالة على جزء المعنى المقصود
هى الدلالة على جزء المعنى المقصود

ان المقصود من الدلالة على جزء المعنى المقصود
هو الدلالة على جزء المعنى المقصود
فان الدلالة على جزء المعنى المقصود
هى الدلالة على جزء المعنى المقصود
فان الدلالة على جزء المعنى المقصود
هى الدلالة على جزء المعنى المقصود

[illegible]

[illegible]

في القسمة والوجه الاول ان تم يفيد وجوب اعتبار المطابقة في القسمة
الافراد والتركيب ١٢
قال هو ان لم يصلح لان يخبر به وحدة فهو لا أداة كفى ولا وان صلح
لذلك فان دل بهيئة على ثمان معين من الازمنة الثلاثة فهو الكلمة
وان لم يدل فهو الاسم **اقول** اللفظ المفرد اما أداة او كلمة او اسم
لانه اما ان يصلح لان يخبر به وحدة او لا يصلح فان لم يصلح لان
يخبر به وحدة فهو لا أداة كفى ولا وانما ذكر مثالين لان ما لا يصلح
لان يخبر به وحدة اما ان لا يصلح للاخبار به اصلا كفى فان الخبر
في قولنا زيد في الدار هو حاصل او حاصل ولا دخل لفي في الاخبار
به واما ان يصلح للاخبار به يمكن لا يصلح للاخبار به وحدة كذا فان
الخبر في قولنا زيد لا حجر هو لا حجر ولا يدخل في الاخبار بل عاك
تقول لا فعل الناقصة لا تصلح لا يخبر بها وحدة هافيزم ان تكون ادور فتقول
الاربعة وذلك حتى انقسموا الادوات الى غير مائة وثمانية في الزمانية هي كذا
الناقصة وثمانية ما في الباري ان اصطلاحهم لا يطابق اصطلاح النحاة ذلك
غير لازم لا ينظر في الالفاظ من حيث المعنى ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ
فلا تفسد عندهم حتى لا يفرق بين الالفاظ من حيث المعنى ولا في الالفاظ من حيث اللفظ
نفسه عند تقعر حتى لا يفرق بين الالفاظ من حيث المعنى ولا في الالفاظ من حيث اللفظ

اللفظ المفرد من قسمين اللفظ المفرد الذي لا يدخل في تركيب الالفاظ واللفظ المركب الذي يدخل في تركيب الالفاظ
اللفظ المفرد من قسمين اللفظ المفرد الذي لا يدخل في تركيب الالفاظ واللفظ المركب الذي يدخل في تركيب الالفاظ
اللفظ المفرد من قسمين اللفظ المفرد الذي لا يدخل في تركيب الالفاظ واللفظ المركب الذي يدخل في تركيب الالفاظ

اللفظ المفرد من قسمين اللفظ المفرد الذي لا يدخل في تركيب الالفاظ واللفظ المركب الذي يدخل في تركيب الالفاظ
اللفظ المفرد من قسمين اللفظ المفرد الذي لا يدخل في تركيب الالفاظ واللفظ المركب الذي يدخل في تركيب الالفاظ
اللفظ المفرد من قسمين اللفظ المفرد الذي لا يدخل في تركيب الالفاظ واللفظ المركب الذي يدخل في تركيب الالفاظ

اللفظ المفرد من قسمين اللفظ المفرد الذي لا يدخل في تركيب الالفاظ واللفظ المركب الذي يدخل في تركيب الالفاظ
اللفظ المفرد من قسمين اللفظ المفرد الذي لا يدخل في تركيب الالفاظ واللفظ المركب الذي يدخل في تركيب الالفاظ
اللفظ المفرد من قسمين اللفظ المفرد الذي لا يدخل في تركيب الالفاظ واللفظ المركب الذي يدخل في تركيب الالفاظ

اللفظ المفرد من قسمين اللفظ المفرد الذي لا يدخل في تركيب الالفاظ واللفظ المركب الذي يدخل في تركيب الالفاظ
اللفظ المفرد من قسمين اللفظ المفرد الذي لا يدخل في تركيب الالفاظ واللفظ المركب الذي يدخل في تركيب الالفاظ
اللفظ المفرد من قسمين اللفظ المفرد الذي لا يدخل في تركيب الالفاظ واللفظ المركب الذي يدخل في تركيب الالفاظ

اللفظ لا يتغير على ان اللفظ المتعارف
 اللفظ لا يتغير على ان اللفظ المتعارف
 اللفظ لا يتغير على ان اللفظ المتعارف

وهو اللفظ والحروف والهيئة مع المادة ليست بهذه المثابة فلا يلزم
 التركيب والتقييد بالمعين من الازمنة الثلاثة لا دخل له في الاحتراز
 الا ان قيد حسن ان الكلمة لا تكون الا كذلك ففيه مزيدا ايضا وجه
 التسمية اما بالاول فلا انها الة في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض
 بالكلمة فلا انها من الكلام وهو الجرح كانهما المادلت على الزمان متجانسة
 ومنصرف متكامل الخاطري بتغير معناها واما بالاسم فالانواع متباعدة
 انواع الالفاظ فيكون مشتقا لا معنى السمو وهو العلق قال ح اما ان
 يكون معنى واحدا لا كثيرا فان كان الاول فان تخصص ذلك المعنى يسمى
 علما ولا يستو اطلاق استوت افراد الذهنية والخارجية فيكونا
 والشخص مشككا ان كان حصوله في البعض ولي وادام واشد من
 الاخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن وان كان الثاني فان كان
 وضعه لتلك المعاني على السوية فهو المشترك كالعين وان
 لم يكن كذلك بل وضع لاحدهما ثم نقل الى الثاني وح ان ترك
 موضوعه الاول يسمى لفظا منقولا عرفيا ان كان الناقل هو العرف
 انعام كالادلة وشريعيا ان كان الناقل هو الشرع كالصلوة والصوم

اللفظ لا يتغير على ان اللفظ المتعارف
 اللفظ لا يتغير على ان اللفظ المتعارف
 اللفظ لا يتغير على ان اللفظ المتعارف

اللفظ لا يتغير على ان اللفظ المتعارف
 اللفظ لا يتغير على ان اللفظ المتعارف
 اللفظ لا يتغير على ان اللفظ المتعارف

اللفظ لا يتغير على ان اللفظ المتعارف
 اللفظ لا يتغير على ان اللفظ المتعارف
 اللفظ لا يتغير على ان اللفظ المتعارف

اللفظ لا يتغير على ان اللفظ المتعارف
 اللفظ لا يتغير على ان اللفظ المتعارف
 اللفظ لا يتغير على ان اللفظ المتعارف

ما صلا

الاصطلاح هو العلم بالامور...
الاصطلاح هو العلم بالامور...
الاصطلاح هو العلم بالامور...

الاصطلاح هو العلم بالامور...
الاصطلاح هو العلم بالامور...
الاصطلاح هو العلم بالامور...

الاصطلاح هو العلم بالامور...
الاصطلاح هو العلم بالامور...
الاصطلاح هو العلم بالامور...

واصطلاحاً اركان هو العرف الخاص بـ اصطلاح النجاة والنظر
وان لم يذكر موضوعه الاول يسمى بالنسبة المنقول عنه حقيقة
وبالنسبة المنقول اليه حجاز كما لا سدا بالنسبة الى الجواهر المنقول
والرجل الشجاع اقول هذا اشارة الى القسمة الاسم بالقياس الى
معناه فلا اسم ما ان يكون معناه واحداً او كثيراً فاكان الاول اى
ان كان معناه واحداً فاما ان يتشخص ذلك المعنى لم يصلح له ان يكون
مقوله على كثيرين اوله يتشخص اى يصلح ان يقال على كثيرين فان
تشخص ذلك المعنى لم يصلح ان يقال على كثيرين كمن يدعى
علماً في عرف النجاة لان علامته تدل على شخص معين وجزئياً
حقيقياً في عرف المنطقين وان لم يتشخص وصلح ان يقال على كثيرين
فهو الكلى لكثيرين افراداً فلا يخفى ان يكون حصوله في افراد
الذهنية والخارجية على السوية اولاً فان تساوت الافراد الذهنية
والخارجية وحصوله وصداً عليه ليس متواطياً لان افرادها
متوافقة فمعناها المتواطىء هو التوافق كالانسان والشمس فان الانسان
للفراد في الخارج وصداً عليه بالسوية والشمس لها افراد في ذهن

الاصطلاح هو العلم بالامور...
الاصطلاح هو العلم بالامور...
الاصطلاح هو العلم بالامور...

الاصطلاح هو العلم بالامور...
الاصطلاح هو العلم بالامور...
الاصطلاح هو العلم بالامور...

اول اقدم و... من الاخر لا عيبه

الاصطلاح هو العلم بالامور...
الاصطلاح هو العلم بالامور...
الاصطلاح هو العلم بالامور...

الاصطلاح هو العلم بالامور...
الاصطلاح هو العلم بالامور...
الاصطلاح هو العلم بالامور...

الاصطلاح هو العلم بالامور...
الاصطلاح هو العلم بالامور...
الاصطلاح هو العلم بالامور...

في الجمل...
في الجمل...
في الجمل...

فاما ان يتخلل بين تلك المعاني نقل بان كان موضوعا للمعنى او لا
ثم لو حظ ذلك المعنى ووضع معنى اخر له مناسبة بينه او لم يتخلل ان يتخلل
النقل بل كان وضع لتلك المعاني على السوية اى كما كان موضوعا
لهذا المعنى يكون موضوعا لتلك المعنى من غير نظر الى المعنى الاول
فهو المشترك لا مشترك بين تلك المعاني كالعين فانها موضوعة
للباصرة والماء والركبة والذئبة على السواء وان تخلل بين تلك
المعاني نقل فاما ان يترك استعماله في المعنى الاول ولا فان تركه ليس لفظا
منقولا لنقله من المعنى الاول والنقل اما الشرع فيكون منقولا لشرعا
كالصلوة والصوم فانها في الاصل للدعاء ومطلق الاصل ثم نقلها
الشرع الى اكل الخبز والخصوصية ولا مساكات المخصوص مع النية وما غير
الشرع وهو العرف العام فهو للنقل العرفي كالباب فانها في اصل اللغة
لكل ما ين على الارض ثم نقل العرف العام الخواتم القوائم الاربعة من الخيل والبغال
للقوله
ان نقل ذلك المعنى من المعنى الاول
ثم لو حظ ذلك المعنى ووضع معنى اخر له مناسبة بينه او لم يتخلل ان يتخلل
النقل بل كان وضع لتلك المعاني على السوية اى كما كان موضوعا
لهذا المعنى يكون موضوعا لتلك المعنى من غير نظر الى المعنى الاول
فهو المشترك لا مشترك بين تلك المعاني كالعين فانها موضوعة
للباصرة والماء والركبة والذئبة على السواء وان تخلل بين تلك
المعاني نقل فاما ان يترك استعماله في المعنى الاول ولا فان تركه ليس لفظا
منقولا لنقله من المعنى الاول والنقل اما الشرع فيكون منقولا لشرعا
كالصلوة والصوم فانها في الاصل للدعاء ومطلق الاصل ثم نقلها
الشرع الى اكل الخبز والخصوصية ولا مساكات المخصوص مع النية وما غير
الشرع وهو العرف العام فهو للنقل العرفي كالباب فانها في اصل اللغة
لكل ما ين على الارض ثم نقل العرف العام الخواتم القوائم الاربعة من الخيل والبغال

في قوله

المشتركة

الاشياء

الاشياء

الاشياء

الاشياء

الاشياء

الاشياء

الاشياء

الاشياء

الاشياء

الاشياء

الاشياء

الاشياء

والحجاء والعرف الخاص يسمى منقولا اصطلاحيا كاصطلاح
النخلة والنظا اما اصطلاح النخلة فكالفعل فانه كاربها المصدر
عن الفاعل كالأكل والشرب الضمير ثم نقله النخلة الى كلمة دللت على
معنى في نفسه مقترن باحد الاضمة الثلاث واما اصطلاح النظا
فكالدوران فانه كان في الاصل للحركة في السكك ثم نقله
النظا الى ترتيب الاشياء على مثال صلوح العلية فان له يترك الاول
بل يستعمل فيه ايضا لئيمى حقيقة ان استعمل في الاول وهو المنقول
عنه ويجاز ان استعمل في الثاني وهو المنقول اليه كالاسد فانه وضع اول
الحيطان المفترس ثم نقل الى الرجل الشجاع لعلاقة بينهما وهو الشجاعة
فاستعمل في الاول بطريق الحقيقة وفي الثاني بطريق المجاز اما الحقيقة
فلا تهاجم حق فلان لا هي اثبتة او حقيقة اذا كانت منه عليقين فاذا كان
اللفظ مستعملا في موضوعه الاصل فهو مثبت ومقام معلوم الدلالة اما المجاز
فلان مرجان الشيء يجوز اذا تعدل او اذا استعمل اللفظ في المعنى المجازي ففجاز
مكان الاول وموضوعه الاصل قال كل لفظ فهو بالنسبة اللفظ اخر مراد
الازتفاق في المعنى ومما يلى باختلافه **اقول** ما هو تقسيم اللفظ **والنظا**

في اصطلاح النخلة كالفعل فانه كاربها المصدر
عن الفاعل كالأكل والشرب الضمير ثم نقله النخلة الى كلمة دللت على
معنى في نفسه مقترن باحد الاضمة الثلاث واما اصطلاح النظا
فكالدوران فانه كان في الاصل للحركة في السكك ثم نقله
النظا الى ترتيب الاشياء على مثال صلوح العلية فان له يترك الاول
بل يستعمل فيه ايضا لئيمى حقيقة ان استعمل في الاول وهو المنقول
عنه ويجاز ان استعمل في الثاني وهو المنقول اليه كالاسد فانه وضع اول
الحيطان المفترس ثم نقل الى الرجل الشجاع لعلاقة بينهما وهو الشجاعة
فاستعمل في الاول بطريق الحقيقة وفي الثاني بطريق المجاز اما الحقيقة
فلا تهاجم حق فلان لا هي اثبتة او حقيقة اذا كانت منه عليقين فاذا كان
اللفظ مستعملا في موضوعه الاصل فهو مثبت ومقام معلوم الدلالة اما المجاز
فلان مرجان الشيء يجوز اذا تعدل او اذا استعمل اللفظ في المعنى المجازي ففجاز
مكان الاول وموضوعه الاصل قال كل لفظ فهو بالنسبة اللفظ اخر مراد
الازتفاق في المعنى ومما يلى باختلافه **اقول** ما هو تقسيم اللفظ **والنظا**

منه قوله على معنى آية القرآن الراد بالجملة ما لم يسم في الخطاب والضمير وهو المسمى في الفعل الذي له فاعله فلان ان الفعل مأخوذ من معناه النخلة الى النخلة على المعنى الثاني يكون ١١٠ لا على معنى نفسه والبيان لا يرد ان ذلك

[illegible]

انها قال ذلك لانهم لا يلزم عقلايين اقتسام البحث والشرع في بحث آخر فلا بد ان المصنف التزم ذلك

سؤال ودعاء ومع التساوى التماس لمن لم يدل فهو التنبه بمبدأ
فيه التمنى والتعجب والتعجب والقسم والنداء واما غير التام فهو ما تقيده
الحجوان الناطق واما غير تقيده كالمركب من اسم واداة او
اداة اقول لما فرغ عن المفرد واقسامه شرع في المركب واقسامه
وهو اما تام او غير تام ^{فان} امان يصح السكوت عليه في يقيده ^{طلب} الخ
فائدة تامة ولا يكون مستتعا للفظ اخر ينتظره المخاطب كما
اذا قيل زيد فيجب ^{مطلقا} فيجب المخاطب منتظرا لان يقال قائم وقاعد مثلا
بخلاف ما اذا قيل زيد قائم واما ان لا يصح السكوت عليه فان
صح السكوت عليه فهو المركب التام والا فهو المركب الناقص غير التام
والمركب التام ان يحتمل الصدق والكذب فهو الخبر القضائي ^{المتكامل}
فهو الاشياء فان قيل الخبر ان يكون مطابقا للواقع ^{المتكامل} فان كان مطابقا للواقع ^{المتكامل}
الصدق وان لم يكن مطابقا لم يحتمل الصدق فلا خبر داخل ^{المتكامل} في الحد فقد يجاب عنه
بان المراد بالواو والواصل هو الفاصلة بمعنى الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب
فكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر كاذب يحتمل الكذب في جميع الاخبار ^{المتكامل} فكل خبر صادق
الحد هو الخبر غير ^{المتكامل} الاحتمال لا معنى له بان يقال الخبر صادق والكذب

في الجواب ان المراد احتمال الصدق ولكن يتجوز النظر الى مفهوم
الخبر كاشك ان قولنا السماء فوقنا اذ جردنا النظر الى مفهوم اللفظ لم
الخارج احتمل عند العقل الكذب وقولنا اجتماع الفقيضين موجود
يحتمل الصدق يخرج النظر الى مفهومه فحصل التقسيم ان المركب المتكلم
ان احتمل الصدق والكذب بحسب مفهومه فهو الخبر ولا فهو لا تشاء
وهو اما ان يدل على طلب الفعل دلالة اولية او وضعية اولي دل
فاجل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما ان يقران الاستعلاء او يقران
التساوي او يقران الخضوع فان قارنا الاستعلاء فهو امر وان قارنا
التساوي فهو التماس وان قارنا الخضوع فهو سوال او دعاء وانما
قيده بالدلالة بالوضع احترازا عن الاخبار الدالة على طلب الفعل لا بالوضع
فان قولنا كتب عليكم الصلوة او اطلب منك الفعل دال
على طلب الفعل لكنه ليس بموضع لطلب الفعل بل للاخبار
عن طلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو
تنبيه لانه نبه على ماني ضمير المتكلم ويندرج فيه التمس
والترجي والدعاء والتعجب والقسم ولما قل ان يقول الاستغفار والتضرع

في الجواب ان المراد احتمال الصدق ولكن يتجوز النظر الى مفهوم
الخبر كاشك ان قولنا السماء فوقنا اذ جردنا النظر الى مفهوم اللفظ لم
الخارج احتمل عند العقل الكذب وقولنا اجتماع الفقيضين موجود
يحتمل الصدق يخرج النظر الى مفهومه فحصل التقسيم ان المركب المتكلم
ان احتمل الصدق والكذب بحسب مفهومه فهو الخبر ولا فهو لا تشاء
وهو اما ان يدل على طلب الفعل دلالة اولية او وضعية اولي دل
فاجل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما ان يقران الاستعلاء او يقران
التساوي او يقران الخضوع فان قارنا الاستعلاء فهو امر وان قارنا
التساوي فهو التماس وان قارنا الخضوع فهو سوال او دعاء وانما
قيده بالدلالة بالوضع احترازا عن الاخبار الدالة على طلب الفعل لا بالوضع
فان قولنا كتب عليكم الصلوة او اطلب منك الفعل دال
على طلب الفعل لكنه ليس بموضع لطلب الفعل بل للاخبار
عن طلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو
تنبيه لانه نبه على ماني ضمير المتكلم ويندرج فيه التمس
والترجي والدعاء والتعجب والقسم ولما قل ان يقول الاستغفار والتضرع

في الجواب ان المراد احتمال الصدق ولكن يتجوز النظر الى مفهوم
الخبر كاشك ان قولنا السماء فوقنا اذ جردنا النظر الى مفهوم اللفظ لم
الخارج احتمل عند العقل الكذب وقولنا اجتماع الفقيضين موجود
يحتمل الصدق يخرج النظر الى مفهومه فحصل التقسيم ان المركب المتكلم
ان احتمل الصدق والكذب بحسب مفهومه فهو الخبر ولا فهو لا تشاء
وهو اما ان يدل على طلب الفعل دلالة اولية او وضعية اولي دل
فاجل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما ان يقران الاستعلاء او يقران
التساوي او يقران الخضوع فان قارنا الاستعلاء فهو امر وان قارنا
التساوي فهو التماس وان قارنا الخضوع فهو سوال او دعاء وانما
قيده بالدلالة بالوضع احترازا عن الاخبار الدالة على طلب الفعل لا بالوضع
فان قولنا كتب عليكم الصلوة او اطلب منك الفعل دال
على طلب الفعل لكنه ليس بموضع لطلب الفعل بل للاخبار
عن طلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو
تنبيه لانه نبه على ماني ضمير المتكلم ويندرج فيه التمس
والترجي والدعاء والتعجب والقسم ولما قل ان يقول الاستغفار والتضرع

خارجان عن القسمة أما الاستفهام فلا لأنه لا يليق جعله من التنبيه
لأنه استعماله مافى ضمير المخاطب للتنبيه على مافى ضمير المتكلم أما
النهي فلعدم دخوله تحت الأمر لأنه دال على طلب الترك لا على طلب الفعل
لكن المصاحح الاستفهام تحت التنبيه ولم يعتبر المناسبة للغة
والنهي تحت الأمر بناء على الترك هو كلف النفس لعدم الفعل عما من
شأنه أن يكون فعلا ولو أرادها في القسمة قلنا الاستثناء ما أن لا يدل
على طلب شيء بالوضع فهو التنبيه أو يدل فلا يخفى ما أن يكون المط
الفهم فهو الاستفهام أو غيره فاما أن يكون مع استعماله فهو امر أو كان
المطلوب الفعل ونهى أن كان المطلوب الترك أي عدم الفعل ويكون مع
التساوي فهو التماس ومع الخضوع فهو السؤال وإذا المركب الغير التام
فاما أن يكون الجزاء الثاني من قيد الأول وهو التقييد كما يحسن
الناظر ولا يكون غير التقييد كالمركب من اسم واداة أو كلمة واداة
قال الفصل الثاني في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئ
منع نفس تصور من قوع الشركة فيه كل الزم مع واللفظ الدال عليها
يسمى كليا وجزئيا بالعرض أقول أعانني الصواب ذهنية مجتهد

[illegible][illegible][illegible]

على قولهم ولم يجر الخ ولا بأس به ان يجوز ان النسبة اللغوية في جميع افراد المعنى اللطفي بل ينفى تلك الرعاية في البعض ١٢

عند العقل لم يمنع من صدقه على كثيرين وقد وقع في بعض النسخ
نفس تصور معناه وهو سهو والامكان للمعنى معن كان المفهوم هو
المعنى وانما قيد بنفس التصور لان من الكليات ما يمنع الشركة بالنظر
الى الخارج كواجب الوجود فان الشركة فيه ممتنعة بالدليل الخارج
لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهومه لم يمنع من صدق على كثيرين
فان مجرد تصور لو كان مانعا من الشركة لم يقتضي اثبات الوجود
الى دليل اخر وكالكليات الفوضيتمثل الاشياء والامكان الالوحي
فانها لا يمنع ان تصدق على شيء من الاشياء في الخارج لكن لا بالنظر
الى مجرد تصورهما ومن ههنا يعلم ان افراد الكل لا يجب ان يكون
الكل صادقا عليهم بل من افراد ما يمنع ان يصدق الكل عليه
في الخارج لو لم يمنع العقل عن صدق عليه مجرد تصور فقلتم
نفس التصور في تعريف الكل فاجزئي لدخل تلك الكليات في
تعريف الجزئي فلا يكون مانعا وخرجت عن تعريف الكل فلا يكون
جامعا وبيان التسمية بالكل والجزئي ان الكل جزء للجزئي غالبا
كالا انسان فان جزءه ليا والحيوان فان جزءه الانسان والجسم فان جزءه الحيوان

عند العقل لم يمنع من صدقه على كثيرين وقد وقع في بعض النسخ
نفس تصور معناه وهو سهو والامكان للمعنى معن كان المفهوم هو
المعنى وانما قيد بنفس التصور لان من الكليات ما يمنع الشركة بالنظر
الى الخارج كواجب الوجود فان الشركة فيه ممتنعة بالدليل الخارج
لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهومه لم يمنع من صدق على كثيرين
فان مجرد تصور لو كان مانعا من الشركة لم يقتضي اثبات الوجود
الى دليل اخر وكالكليات الفوضيتمثل الاشياء والامكان الالوحي
فانها لا يمنع ان تصدق على شيء من الاشياء في الخارج لكن لا بالنظر
الى مجرد تصورهما ومن ههنا يعلم ان افراد الكل لا يجب ان يكون
الكل صادقا عليهم بل من افراد ما يمنع ان يصدق الكل عليه
في الخارج لو لم يمنع العقل عن صدق عليه مجرد تصور فقلتم
نفس التصور في تعريف الكل فاجزئي لدخل تلك الكليات في
تعريف الجزئي فلا يكون مانعا وخرجت عن تعريف الكل فلا يكون
جامعا وبيان التسمية بالكل والجزئي ان الكل جزء للجزئي غالبا
كالا انسان فان جزءه ليا والحيوان فان جزءه الانسان والجسم فان جزءه الحيوان

عند العقل لم يمنع من صدقه على كثيرين وقد وقع في بعض النسخ
نفس تصور معناه وهو سهو والامكان للمعنى معن كان المفهوم هو
المعنى وانما قيد بنفس التصور لان من الكليات ما يمنع الشركة بالنظر
الى الخارج كواجب الوجود فان الشركة فيه ممتنعة بالدليل الخارج
لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهومه لم يمنع من صدق على كثيرين
فان مجرد تصور لو كان مانعا من الشركة لم يقتضي اثبات الوجود
الى دليل اخر وكالكليات الفوضيتمثل الاشياء والامكان الالوحي
فانها لا يمنع ان تصدق على شيء من الاشياء في الخارج لكن لا بالنظر
الى مجرد تصورهما ومن ههنا يعلم ان افراد الكل لا يجب ان يكون
الكل صادقا عليهم بل من افراد ما يمنع ان يصدق الكل عليه
في الخارج لو لم يمنع العقل عن صدق عليه مجرد تصور فقلتم
نفس التصور في تعريف الكل فاجزئي لدخل تلك الكليات في
تعريف الجزئي فلا يكون مانعا وخرجت عن تعريف الكل فلا يكون
جامعا وبيان التسمية بالكل والجزئي ان الكل جزء للجزئي غالبا
كالا انسان فان جزءه ليا والحيوان فان جزءه الانسان والجسم فان جزءه الحيوان

عند العقل لم يمنع من صدقه على كثيرين وقد وقع في بعض النسخ
نفس تصور معناه وهو سهو والامكان للمعنى معن كان المفهوم هو
المعنى وانما قيد بنفس التصور لان من الكليات ما يمنع الشركة بالنظر
الى الخارج كواجب الوجود فان الشركة فيه ممتنعة بالدليل الخارج
لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهومه لم يمنع من صدق على كثيرين
فان مجرد تصور لو كان مانعا من الشركة لم يقتضي اثبات الوجود
الى دليل اخر وكالكليات الفوضيتمثل الاشياء والامكان الالوحي
فانها لا يمنع ان تصدق على شيء من الاشياء في الخارج لكن لا بالنظر
الى مجرد تصورهما ومن ههنا يعلم ان افراد الكل لا يجب ان يكون
الكل صادقا عليهم بل من افراد ما يمنع ان يصدق الكل عليه
في الخارج لو لم يمنع العقل عن صدق عليه مجرد تصور فقلتم
نفس التصور في تعريف الكل فاجزئي لدخل تلك الكليات في
تعريف الجزئي فلا يكون مانعا وخرجت عن تعريف الكل فلا يكون
جامعا وبيان التسمية بالكل والجزئي ان الكل جزء للجزئي غالبا
كالا انسان فان جزءه ليا والحيوان فان جزءه الانسان والجسم فان جزءه الحيوان

فيكون الجزئي سلا والكل جزءا وكلية الشيء انما يكون بالنسبة الى
الجزئي فيكون ذلك الشيء منسوب الى الكل والمنسوب الى الكل كل وكذلك
جزئية الشيء انما هي بالنسبة الى الكل فيكون منسوب الى الجزء والمنسوب
الى الجزء جزئي واعلم ان الكلية والجزئية انما تعتبران بالذات
في المعاني لهما الالفاظ فقد تسمى بكلمة وجزئية بالعوض تسمية الال
باسم للدلول قال والكل اما ان يكون تمام هاهنا فاهتمة بالجزئية
ام خلا فيها او خارجا عنها او الاول هو النوع سواء كان متعده
الا اشتخاص هو المقول في جواب ما هو بحسب الشرة والخصوصية
معا كالا لئلا او غير متعده كالا اشتخاص وهو المقول في جواب ما هو
بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو اذن كل مقول على
واحدا وعلى كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو قول الثالث
قد عرفت الغرض من وضع هذا المقالة معرفة كيفية اقتضاها للخصوصية
التصورية من المعلومات التصويرية وهي لا تقتض بالجزئيات بل
لا يوجب عنها في اعلوم لتغيرها وعدم انضباطها فلها ان صار نظر
المنطق مقصور على بيان الكليات وضبط اقسامها فالكلمة اذا نسب

فانما يكون الجزئي سلا والكل جزءا وكلية الشيء انما يكون بالنسبة الى
الجزئي فيكون ذلك الشيء منسوب الى الكل والمنسوب الى الكل كل وكذلك
جزئية الشيء انما هي بالنسبة الى الكل فيكون منسوب الى الجزء والمنسوب
الى الجزء جزئي واعلم ان الكلية والجزئية انما تعتبران بالذات
في المعاني لهما الالفاظ فقد تسمى بكلمة وجزئية بالعوض تسمية الال
باسم للدلول قال والكل اما ان يكون تمام هاهنا فاهتمة بالجزئية
ام خلا فيها او خارجا عنها او الاول هو النوع سواء كان متعده
الا اشتخاص هو المقول في جواب ما هو بحسب الشرة والخصوصية
معا كالا لئلا او غير متعده كالا اشتخاص وهو المقول في جواب ما هو
بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو اذن كل مقول على
واحدا وعلى كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو قول الثالث
قد عرفت الغرض من وضع هذا المقالة معرفة كيفية اقتضاها للخصوصية
التصورية من المعلومات التصويرية وهي لا تقتض بالجزئيات بل
لا يوجب عنها في اعلوم لتغيرها وعدم انضباطها فلها ان صار نظر
المنطق مقصور على بيان الكليات وضبط اقسامها فالكلمة اذا نسب

قوله تمام هاهنا
يقول تمام هاهنا
لئلا اشتخاص
الاشخاص
نأن الكلية
خارجا عنها
ليس محلا عليها
والكلام في الكلية
المحلول ١٢

فانما يكون الجزئي سلا والكل جزءا وكلية الشيء انما يكون بالنسبة الى
الجزئي فيكون ذلك الشيء منسوب الى الكل والمنسوب الى الكل كل وكذلك
جزئية الشيء انما هي بالنسبة الى الكل فيكون منسوب الى الجزء والمنسوب
الى الجزء جزئي واعلم ان الكلية والجزئية انما تعتبران بالذات
في المعاني لهما الالفاظ فقد تسمى بكلمة وجزئية بالعوض تسمية الال
باسم للدلول قال والكل اما ان يكون تمام هاهنا فاهتمة بالجزئية
ام خلا فيها او خارجا عنها او الاول هو النوع سواء كان متعده
الا اشتخاص هو المقول في جواب ما هو بحسب الشرة والخصوصية
معا كالا لئلا او غير متعده كالا اشتخاص وهو المقول في جواب ما هو
بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو اذن كل مقول على
واحدا وعلى كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو قول الثالث
قد عرفت الغرض من وضع هذا المقالة معرفة كيفية اقتضاها للخصوصية
التصورية من المعلومات التصويرية وهي لا تقتض بالجزئيات بل
لا يوجب عنها في اعلوم لتغيرها وعدم انضباطها فلها ان صار نظر
المنطق مقصور على بيان الكليات وضبط اقسامها فالكلمة اذا نسب

الى ما تحت من الجزئيات فاما ان يكون نفس ماهيتها او دخلا فيها
او خارجا عنها والداخل يسمى ذاتيا والخارج عرضيا ويقال الذاتي
على ما ليس بخارج وهذا العموم الاول اي الكلي الذي يكون نفس ماهية
ما تحت من الجزئيات هو النوع كالا انسان فان نفس ماهية زيد وعمر
وبكر وغيرهما من جزئياته وهي لا تزيد على الانسان الا بعوض شخص
خارجية عنه بما يتلزع عن شخص اخر من النوع لا يخ اما ان يكون متعدد
الاشخاص في الخارج او لا يكون فان كان متعدد كالاشخاص في
الخارج فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا
لان السؤال بمأهول على الشئ انما هو لطلب تمام ماهية حقيقة
فان كان السؤال سؤالا عن شئ واحد كان طالبا لتام ماهية
المتخصصة بل ان جمع بين الشيئين او شيئا في السؤال كان طالبا لتام ماهيتها

فان كان السؤال سؤالا عن شئ واحد كان طالبا لتام ماهية
المتخصصة بل ان جمع بين الشيئين او شيئا في السؤال كان طالبا لتام ماهيتها

فان كان السؤال سؤالا عن شئ واحد كان طالبا لتام ماهية
المتخصصة بل ان جمع بين الشيئين او شيئا في السؤال كان طالبا لتام ماهيتها

فان كان السؤال سؤالا عن شئ واحد كان طالبا لتام ماهية
المتخصصة بل ان جمع بين الشيئين او شيئا في السؤال كان طالبا لتام ماهيتها

[illegible][illegible]

قولنا في كل نوع مقوله في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
 معا والمعا بالاعتبار النوع في قوله في جواب ما هو بحسب الخارج قسمي
 الى ما يقال بحسب الشركة والخصوصية معا والى ما يقال بحسب خصوصية
 الخاصة وهو خروج عن هذا الفن من وجهين اما اوله فلان نظر
 الفن عام يشمل المواد كلها فالتخصيص بالنوع الخارج ينافي ذلك
 واما ثانيا فلان المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية
 هو عند المحدث بالنسبة الى المحدود وقد جعله من اقسام النوع
 قال وان كان الثاني فان كان قام الجزء المشترك بينهما وبين
 نوع اخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
 جنسا ومهما كان كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فهو املها قول الكلان
 ان يكون في كل نوع مقوله في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
 معا والمعا بالاعتبار النوع في قوله في جواب ما هو بحسب الخارج قسمي
 الى ما يقال بحسب الشركة والخصوصية معا والى ما يقال بحسب خصوصية
 الخاصة وهو خروج عن هذا الفن من وجهين اما اوله فلان نظر
 الفن عام يشمل المواد كلها فالتخصيص بالنوع الخارج ينافي ذلك
 واما ثانيا فلان المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية
 هو عند المحدث بالنسبة الى المحدود وقد جعله من اقسام النوع
 قال وان كان الثاني فان كان قام الجزء المشترك بينهما وبين
 نوع اخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
 جنسا ومهما كان كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فهو املها قول الكلان

لأن الماهية النوعية مايتها بالمتعين والجنس مايتها بالمتن الأول دون الثاني ولما يتبعه التخصيص بالمتعنه
المتعنه بالمتن الأول دون الثاني ولما يتبعه التخصيص بالمتعنه
المتعنه بالمتن الأول دون الثاني ولما يتبعه التخصيص بالمتعنه

٨٣

موجزة الماهية منحصرة في جنس للماهية وفصلها لأن إيمان يكون
تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر أو لا يكون والمراد بتم
الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر الجزء المشترك الذي
لا يكون وله جزء مشترك بينهما أي جزء مشترك لا يكون جزء
مشترك خارجا عنه بل كل جزء مشترك بينهما إيمان أن يكون نفس
ذلك الجزء أو جزء منه كالحيوان فإنه تمام الجزء المشترك بين
الإنسان والفرس لذلك جزء مشترك بينهما ألا وهو ما نفس الحيوان
وغيره منه كالجوهر والجسم النامي والحساس المتحرك بالأداة وكل
منهما وإن كان مشتركا بين الإنسان والفرس إلا أنه ليس تامة المشتركة
بينهما بل بعضه وإنما يكون تمام المشترك هو الحيوان المشترك على الكل
وربما يقال المراد بتمام المشترك مجموع الأجزاء المشتركة بينهما كالحيوان فإنه
مجموع الجوهر والجسم النامي والحساس المتحرك بالأداة وهي أجزاء مشتركة
بين الإنسان والفرس وهو متقرب بالأجزاء البسيطة كالجوهر والحساس المتحرك
بالأداة فإنها مشتركة فبما تشابه هذا الكلام وقع في اللفظ فارجع إلى الكافي
فمقول جزء الماهية إن كان تاما للجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر فهو الجنس فكذلك الفصل

هو جزء الماهية متمم في جنس الماهية وفصلها لان امان يكون
^{الاول واللام عرض من الصفات اليه له اثنتا عشرة افراد}
تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع اخر اولا يكون والمراد بتمام
الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع اخر الجزء المشترك الذي
لا يكون وله جزء مشترك بينهما أي جزء مشترك لا يكون جزء
^{ان فلفه}
مشترك خارجا عنه بل كل جزء مشترك بينهما امان يكون نفس
^{اي بين الماهية ونوع اخر}
ذلك الجزء او جزء منه كالحیوان فانه تمام الجزء المشترك بين
الانسان والفرس لاجزاء مشترك بينهما الا وهو ما نفس الحيوان
^{حانية ١٢}
و جزء منه كالجوهر والجسم الناعم والحساس المتحرك بالا لاداة وكل
منها وان كان مشتركين كالانسان والفرس لان ليس تمام المشترك
بينهما بل بعضه وانما يكون تمام المشترك هو الحيوان المشترك على الكل
^{انسان و فرس}
وربما يقال المراد بتمام المشترك مجموع الاجزاء المشتركة بينهما كالحیوان فانه
^{القول الاول والاراضى}
مجموع الجوهر والجسم الناعم والحساس المتحرك بالا لاداة وهو اجزاء مشتركة
بين الانسان والفرس هو منقوض بالاجزاء البسيطة كالجوهر كالجوهر كالجوهر
^{القول ١٢}
بما يصح مجموع الاجزاء المشتركة فبما يتاسد هذا الكلام وقع في بين فارجع الى الكافي
^{فمن الماهية}
فقول جزء الماهية ان كان تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع اخر هو الجنس فلا الفصل

[illegible]

بعيداً بمرتبة واحدة كالجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان فلن
 الحيوان جواب وهو جواب آخر وثلاثة اجوبة ان كان بعيد
 بمرتبتين كالجسم المطلق بالقياس اليه فان الحيوان والجسم
 النامي جوابان وهو جواب ثالث واربعة اجوبة ان كان
 بعيداً بثلاث مراتب كالجوهر فان الحيوان والجسم النامي
 والجسم اجوبة ثلاثة وهو جواب رابع وعلى هذا القياس
 فكلما يزيد البعد يزيد عليه عدد الاجوبة ويكون عدد
 الاجوبة زائداً على عدد مراتب البعد بواحد لان
 الجنس القريب جواب ولكل مرتبة من البعد جواب
 آخر قال وان لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع آخر
 فلا بد اما ان لا يكون مشتركاً بين الماهية وبين نوع
 آخر اصلها الناطق بالنسبة إلى الإنسان او يكون بعضاً من
 تمام المشترك مساوياً له كالحساس والكان مشتركين
 الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بالنسبة
 إلى ذلك النوع لان المقدار خلافه قبل بعضه ولا يتسلسل

الاجابة زائدة على عدد مراتب البعد بواحد لان
 الجنس القريب جواب ولكل مرتبة من البعد جواب
 آخر قال وان لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع آخر
 فلا بد اما ان لا يكون مشتركاً بين الماهية وبين نوع
 آخر اصلها الناطق بالنسبة إلى الإنسان او يكون بعضاً من
 تمام المشترك مساوياً له كالحساس والكان مشتركين
 الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بالنسبة
 إلى ذلك النوع لان المقدار خلافه قبل بعضه ولا يتسلسل

مع قوله على أنه
 النامي مراتب
 الاجناس على
 ما وجدوا
 بينوها الزيادة
 التقرب والآ
 البعد والآ
 بعد والآ
 بعد والآ
 فوق ذلك كما
 هي الا حلال
 التقرب فترتبة
 نير وانتهى عند
 حد لا
 الجنس البعيد
 والفصل
 حال التقرب
 قالوا ان
 وعلى ما في
 فلا بد من
 ليس في النوع
 جنس حتى يكون
 هو الجواب
 من يكون
 جنس ما
 مع قوله
 لا يقتضي

فیکون فعل جنس

91

[illegible][illegible]

فإن قلت السائل بآى شئ هو ان طلب مميز
 الشئ عن جميع الاغيار لا يكون مثل الحساس
 فصلا للانسان لانه لا يميز عن جميع الاغيار وان
 فلا يكون التعريف جامعاً ١٢
 طلب المميز فى الجملة سواء كان عن جميع الاغيار
 او من بعضها فالجنس مميز الشئ عن بعضها فيجب
 ان يكون صالحاً للجواب فلا يخرج عن الحد فنقول
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 لا يكفى فى جواب اى شئ هو فى جوهره التميز فى الجملة
 بل لابد معه من ان لا يكون تمام للمشارك بين الشئ
 ونوع اخر فالجنس خارج عن التعريف ولما كان
 محصله ان الفصل كل ذاتى لا يكون مقولاً فى جواب
 اى محصل فلو ان كل محصل لا محصل التعريف فلا يكون قولاً ان الفصل لثلاثة
 ما هو ويكون مميز الشئ فى الجملة فلو فرضنا ما هي
 متراكبة من امرين متساويين او امور متساوية

[illegible][illegible][illegible]

فان قلت انما اخرج الحسن فيكون متغلبا على
الاول
فقلت انما اخرج الحسن فيكون متغلبا على
الاول
فقلت انما اخرج الحسن فيكون متغلبا على
الاول

ای شئی و مقال مع ان یكون مغلولی فی قول
من السبل الذی هو ان یقول ان
خارجا من الشیء فی قول

الامام بن ابي انوس من اجساد و احكام
من جسد و احكام و احكام

كما هيبة الجنس العالي الفصل الأخير كان كل منها فضلا
لها لا يميز الماهية تميز اجوهر بآثارها في الوجود ^{والله اعلم} ويجعل عليها
في الجواب في وجوهها واعلم ان قد ماء المنطقيين زعموا ان كل
ماهية لها فصل وجب ان يكون لها جنس حتى ان الشيخ تبهرهم
في المشفاء ^{تبع} وحل الفصل بان كل مقول على الشئ في جواب اى
روا في الاشارات فقال في جنس الوجود ^ع
هو في جوهر لا من جنسه واذا لم يساعد البرهان على
ذلك بنه المص على ضعفه بالمشاركة في الوجود او لا ياراد
هذا الاحتمال ^{في} ثانيا قال الفصل المميز للنوع عن مشابهه
الجنس قريب ان ميز لا عنه في جنس قريب كالناطق
للانسان وبعيد ان ميز لا عنه في جنس بعيد كالحساس للانسان
اقول الفصل اما ميز عن المشارك الجنس او عن المشارك
الوجود فان كان ^ع ميز عن المشارك الجنس فهو لما قرب
او بعيد لانه ان ميز عن مشاركة في الجنس القريب
فهو الفصل القريب كالناطق للانسان فان يميز عن مشاركة
في الحيوان وان ميز عن مشاركة في الجنس البعيد

كما هيبة الجنس العالي الفصل الأخير كان كل منها فضلا
 لها لانه يميز الماهية فميز اجورها عما يشتركها في الوجود ويجعل عليها
 في الجواب اي وجوهها واعلم ان قدماء المنطقيين زعموا ان كل
 ماهية لها فصل وجب ان يكون لها جنس تحتها ان الشيخ تبعهم
 في المشقة وحل الفصل بان كل مقول على الشئ في جواب اي
 هو في جوهره لا من جنسه واذا لم يساعد البرهان على
 ذلك بنه المص على ضعفه بالمشاركة في الوجود او لا يبرر
 هذا الاحتمال ثانيا قال الفصل المميز للنوع عن مشاركه
 الجنس قريب ان ميزه عنه في جنس قريب كالناطق
 للانسان بعيد ان ميزه عنه في جنس بعيد كالحساس للانسان
 اقول الفصل اما ميزه عن المشاركة الجنس او عن المشاركة
 الوجود فان كان مميزا عن المشاركة الجنس فهو لما قرب
 او بعيد لانه ان ميزه عن مشاركة في الجنس القريب
 فهو الفصل القريب كالناطق للانسان فان ميزه عن مشاركة
 في الحيوان وان ميزه عن مشاركاته في الجنس البعيد

[illegible]

[illegible]

فاحدهما ان كان عرضا فيلزم تقوما للجوهر بالعرض وهو محال
وان كان جوهرافا ما ان يكون الجوهر نفسه فيلزم ان يكون
الكل نفس جزئه وانه محال اود لخالفيه وهو ايضا محال
لا متناع تركيب الشيء من نفسه ومن غيره او خارجا عن تركيبه
عارضاه لكن ذلك الجزء ليس عارضا لنفسه بل يكون
العارض بالحقيقة هو الجزء الاخر فلا يكون العارض بتمامه عارضا
واذ محال فلينظر في هذا المقام فان ثمة من مطاح الاذكياء
قال واما الثالث فان امتنع انفكاكه عن المباشية فهو اللازم
ولا فهو العرض المفارق واللازم قد يكون لازما للوجود
كالسواد الحبشي وقد يكون لازما للمباشية كالزوجية للاربعية
وهو اما بين وهو الذي يكون بصورة مع تصور
ملزومه كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما كالاشتراك
بمتساويين للاربعية واما غير بين وهو الذي
يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كمتساوي
الزوايا الثلث للقائمتين للثلث وقد يقال البين

ان كان عرضا فيلزم تقوما للجوهر بالعرض وهو محال
وان كان جوهرافا ما ان يكون الجوهر نفسه فيلزم ان يكون
الكل نفس جزئه وانه محال اود لخالفيه وهو ايضا محال
لا متناع تركيب الشيء من نفسه ومن غيره او خارجا عن تركيبه
عارضاه لكن ذلك الجزء ليس عارضا لنفسه بل يكون
العارض بالحقيقة هو الجزء الاخر فلا يكون العارض بتمامه عارضا
واذ محال فلينظر في هذا المقام فان ثمة من مطاح الاذكياء
قال واما الثالث فان امتنع انفكاكه عن المباشية فهو اللازم
ولا فهو العرض المفارق واللازم قد يكون لازما للوجود
كالسواد الحبشي وقد يكون لازما للمباشية كالزوجية للاربعية
وهو اما بين وهو الذي يكون بصورة مع تصور
ملزومه كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما كالاشتراك
بمتساويين للاربعية واما غير بين وهو الذي
يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كمتساوي
الزوايا الثلث للقائمتين للثلث وقد يقال البين

9A

[illegible]

امتنع انفكاك الزوجية عنها لا يقال هذا انقسام الشيء انفسه
والى غير ذلك لان اللازم على ما عرفت لما امتنع انفكاك عن الماهية
وقد قسمه الى ما لا يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو لازم
الوجود والى ما يمتنع وهو لازم الماهية لانا نقول لانم لازم
الوجود لا يمتنع انفكاكه عن الماهية غاية ما في الباب انه
لا يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي لكن لا يلزم
منه انه لا يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة فانه ممتمنع
لا انفكاك عن الماهية الوجودية وما يمتنع انفكاكه عن الماهية
الوجودية فهو ممتمنع لا انفكاك عن الماهية في الجملة فان ما يمتنع
انفكاكه عن الماهية في الجملة اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية
من حيث انها موجودة او يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي
والثاني لازم الماهية والا لاول لان الوجود في القسمين متناول
لقسميه لو قال اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء لم يرد السؤال
لان الماهية اما بين او غير بين اما اللازم البين فهو الذي يكفي
تصوره مع تصور ملزمه في جزم العقل بال لزوم بينهما

ألا انقسام متمساوين للاربعة فان من تصور الاربعة وتصور
الانقسام متمساوين جزم مجرد تصورهما بان الاربعة منقسمة
بمتمساوين واما اللازم الغير البين فهو الذي يقتضي جزم
الذهن باللزوم بينهما الى وسط كنسوى الزوايا الثلاث
للقائمتين للثلاث فان مجرد تصور المثلث وتصور تساوي
الزوايا للقائمتين للثلاث لا يكفي في جزم الذهن بان المثلث
متساوي الزوايا للقائمتين بل يحتاج الى وسط وهو هنا نظر
وهو ان الوسط على ما فسر القوم ما يقتزن بقولنا لانه
حين يقال لانه كذا مثلا اذا قلنا العالم محدث لانه
متغير فالمقارن بقولنا لانه وهو المتغير وسط وليس
يلزم من عدم افتقار اللزوم الى وسط انه يكفي فيه مجرد تصور
اللازم ولللزوم بجوار توقفه على شيء اخر من حدس او تجرية
او احساس او غير ذلك فلو اعتبرنا الافتقار الى الوسط في
مفهوه غير البين لم يتحصر لازم الماهية في البين وغيره لوجود
قسم ثالث وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور

من تصور الاربعة وتصور الانقسام متمساوين جزم مجرد تصورهما بان الاربعة منقسمة بمتمساوين واما اللازم الغير البين فهو الذي يقتضي جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كنسوى الزوايا الثلاث للقائمتين للثلاث فان مجرد تصور المثلث وتصور تساوي الزوايا للقائمتين للثلاث لا يكفي في جزم الذهن بان المثلث متساوي الزوايا للقائمتين بل يحتاج الى وسط وهو هنا نظر وهو ان الوسط على ما فسر القوم ما يقتزن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا مثلا اذا قلنا العالم محدث لانه متغير فالمقارن بقولنا لانه وهو المتغير وسط وليس يلزم من عدم افتقار اللزوم الى وسط انه يكفي فيه مجرد تصور اللازم ولللزوم بجوار توقفه على شيء اخر من حدس او تجرية او احساس او غير ذلك فلو اعتبرنا الافتقار الى الوسط في مفهوه غير البين لم يتحصر لازم الماهية في البين وغيره لوجود قسم ثالث وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور

[illegible][illegible]

الخاصة والعام والعرض العام وعلم ان المصقسم الكل الخارج عن
الماهية الى اللازم والمفارق وقسم كل منهما الى الخاصة والعرض العام
فيكون الخارج عن الماهية منقسم الى اربعة اقسام فيكون اقسام
الكل اذن سبعة على مقتضى تقسيمه لخمسة فلا يصح قوله بعد
ذلك فالكليات اذن خمس **قال** الفصل الثالث في مباحث الكلي
والجزئي وهو خمسة الاول الكلي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج
لا النفس مفهوم للفظ كشرىك الباري عزاسمه وقد يكون ممكن
الوجود ولكن لا يوجد كالغناء وقد يكون الموجود منه ولحا
فقط مع امتناع غيره كالبارى عزاسمه او لمكان كالشمس وقد
يكون الموجود منه كثير الممتناهي كالكوكب السبعة السيارة او
غير متناه كالنفوس الناطق عند بعضهم **اقول** قد عرفت في
اول الفصل الثاني ان ما حصل في العقل فهو من حيث ان يحصل
في العقل ان لم يكن ما نعلم اشتراكه بين كثير فهو الكلي ان كان مانعا
من الاشتراك فهو الجزئي فمناط الكلية والجزئية انه هو الوجود العقل **واما**
ان يكون الكل ممتنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود فيه فامر خارج عن مفهومه

15

[illegible][illegible][illegible]

الحكمة ١٠٤

الانسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي ونوع عقلي وكذلك في الحيوان
والفصل وغيرهما والكل الطبع موجود في الخارج لان هذا الحيوان
موجود الحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود وجزء الموجود موجود
فالحيوان موجود هو الكل الطبع ولما الكليات الاخرى ان اى الكل
المنطق والكل العقلي في وجوده في الخارج خلاف والنظر في ذلك
خارج عن الصناعة لانه من مسائل الحكمة الالهية البليغة عن احوال
الموجود من حيث انه موجود وله مشترك بينه ما بين الكل الطبع والكل
القيس من حيث احوالها على علم اخر قال الثالث الكليات

الانسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي ونوع عقلي وكذلك في الحيوان
والفصل وغيرهما والكل الطبع موجود في الخارج لان هذا الحيوان
موجود الحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود وجزء الموجود موجود
فالحيوان موجود هو الكل الطبع ولما الكليات الاخرى ان اى الكل
المنطق والكل العقلي في وجوده في الخارج خلاف والنظر في ذلك
خارج عن الصناعة لانه من مسائل الحكمة الالهية البليغة عن احوال
الموجود من حيث انه موجود وله مشترك بينه ما بين الكل الطبع والكل
القيس من حيث احوالها على علم اخر قال الثالث الكليات

الانسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي ونوع عقلي وكذلك في الحيوان
والفصل وغيرهما والكل الطبع موجود في الخارج لان هذا الحيوان
موجود الحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود وجزء الموجود موجود
فالحيوان موجود هو الكل الطبع ولما الكليات الاخرى ان اى الكل
المنطق والكل العقلي في وجوده في الخارج خلاف والنظر في ذلك
خارج عن الصناعة لانه من مسائل الحكمة الالهية البليغة عن احوال
الموجود من حيث انه موجود وله مشترك بينه ما بين الكل الطبع والكل
القيس من حيث احوالها على علم اخر قال الثالث الكليات

الانسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي ونوع عقلي وكذلك في الحيوان
والفصل وغيرهما والكل الطبع موجود في الخارج لان هذا الحيوان
موجود الحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود وجزء الموجود موجود
فالحيوان موجود هو الكل الطبع ولما الكليات الاخرى ان اى الكل
المنطق والكل العقلي في وجوده في الخارج خلاف والنظر في ذلك
خارج عن الصناعة لانه من مسائل الحكمة الالهية البليغة عن احوال
الموجود من حيث انه موجود وله مشترك بينه ما بين الكل الطبع والكل
القيس من حيث احوالها على علم اخر قال الثالث الكليات

ببريات متعديتة فيكون كل واحد منها على ما هو متعدي في كل واحد من تلك البريات المتعديتة
ببريات متعديتة فيكون كل واحد منها على ما هو متعدي في كل واحد من تلك البريات المتعديتة
ببريات متعديتة فيكون كل واحد منها على ما هو متعدي في كل واحد من تلك البريات المتعديتة

ببريات متعديتة فيكون كل واحد منها على ما هو متعدي في كل واحد من تلك البريات المتعديتة
ببريات متعديتة فيكون كل واحد منها على ما هو متعدي في كل واحد من تلك البريات المتعديتة
ببريات متعديتة فيكون كل واحد منها على ما هو متعدي في كل واحد من تلك البريات المتعديتة

ببريات متعديتة فيكون كل واحد منها على ما هو متعدي في كل واحد من تلك البريات المتعديتة
ببريات متعديتة فيكون كل واحد منها على ما هو متعدي في كل واحد من تلك البريات المتعديتة
ببريات متعديتة فيكون كل واحد منها على ما هو متعدي في كل واحد من تلك البريات المتعديتة

المطلق الى اوجبة كليهما من اجل الطرفين وسالبة جزئية من الطرفين الاكبر
كل ما هو انسان فهو حيوان وليس بعض ما هو حيوان فهو انسان والعموم
من جهة السالبة جزئية في موجبة جزئية نقولنا بعض ما هو حيوان
هو ابيض وليس بعض ما هو حيوان ابيض ليس بعض ما هو ابيض هو حيوان
وانما اعتبرنا النسب بين الكليتين دون المفهومين لان المفهومين هما
كليان وجزئيان وكل وجزئي والنسب لا يربح لا يتحقق في القسمين
الاخيرين اما الجزئيان فلا فهم لا يكونا الا متباينين واما الجزئ والكل
فلا الجزئي انما جزئ ثلث ان لا يكونا الا الكلي يكونا اخص من مطلقا وان
ليكن جزئيا ل يكونا متباينين قال ونقيضا للتساوي متساويان
ولا الاصل واحد على بعض ما كاذب عليه الاخر في صدق واحد للتساويين
على ما كاذب عليه الاخر وهو موج ونقيض الاعم من شئ مطلقا اخص من نقيض
الاخص مطلقا اصد من نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض
الاعم من غير عكس اما الاول فانه كاذب ل صدق عین
الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك
مستلزم ل صدق الاخص بدون الاعم وانح واما الثاني فلان

ببريات متعديتة فيكون كل واحد منها على ما هو متعدي في كل واحد من تلك البريات المتعديتة
ببريات متعديتة فيكون كل واحد منها على ما هو متعدي في كل واحد من تلك البريات المتعديتة
ببريات متعديتة فيكون كل واحد منها على ما هو متعدي في كل واحد من تلك البريات المتعديتة

كالألأوجود والالعدم فلا شئ مما يصدق عليه الالأوجود يصدق
 عليه الالعدم وبالعكس أيا ما كان يتحقق التباين الجزئى بينهما
 لما إذا لم يصدق على شئ أصلا كان بينهما تباين كل فيتحقق التباين
 الجزئى بينهما قطعاً وأما إذا صدق على شئ كان بينهما تباين جزئى
 لأن كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الآخر فيصدق كل
 واحد من نقيضهما بدون نقيض الآخر والتباين الجزئى لازم جزئياً
 وقد ذكر فى المتن ههنا ما لا يحتاج إليه ترك ما يحتاج إليه الأول
 فلان قيد فقط بعد قوله ضرورة صدق أحد المتباينين مع نقيض
 الآخر لا دلالة له على أن الثانى فلان وجب أن يقول ضرورة صدق
 كل واحد من المتباينين مع نقيض الآخر لأن التباين الجزئى بين النقيضين
 صدق كل واحد منهما بدون الآخر لا صدق واحد منهما بدون الآخر
 فليس يلزم من صدق أحد الشئيين مع نقيض الآخر صدق كل واحد من
 النقيضين بدون الآخر فترك لفظ كل لابد منه فأنت تعلم أن الدعوى
 يثبت بمجرد المقدرة القاطلة بان كل واحد من المتباينين يصدق مع
 نقيض الآخر لا يصدق كل واحد من النقيضين بدون الآخر وهو البنية

[illegible][illegible][illegible]

واما في قوله ان يفسد في
 الدنيا من قبل الله تعالى
 فانه لا يفسد في الدنيا
 من قبل الله تعالى بل
 يفسد في الدنيا من قبل
 الله تعالى في الدنيا
 من قبل الله تعالى في
 الدنيا من قبل الله تعالى

الجنسية فبقا للمقدار مستدرك قال الرابع الجزئي كما يقال على المعنى
 المذكور المسمى بالحقيقة فكذلك يقال على كل اخص تحت الاعم ليسمى الجزئي
 الاضافي وهو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقة فهو جزئي اضافي دون العكس
 ما الاول فلا يلزم كل شخص تحت للاميات المعرفة عن الشخصان وما الثاني
 فلجوز كون الجزئي الاضافي كلياً وامتناع كون الجزئي الحقيقة كذلك اقول
 الجزئي مقول بالاشتراك على العكس المذكور ويسمى جزئياً لتحقيقه لا جزئياً
 بالنظر للحقيقة للامعة من الشركة وبازائه الكمال الحقيقة وعلى كل اخص تحت
 الاعم لانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئياً اضافياً لان جزئيته بالاضافة
 الى شيء اخر وبازائه الكمال الاضافي وهو الاعم شيء اخر وتعريفا الجزئي
 الاضافي ونظراً الى الكمال الاضافي متصلياً لان معنى الجزئي الاضافي اخص
 الكمال الاضافي العام كما ان الخاص بالنسبة الى العام كذلك العام علم بالنسبة
 الى الخاص احد المتضادين لا يجوز ان يكون تعريف المتضاد الاكبر ولا كان
 تعاقيل تعقل كمعاً ايضا لفظ كل انما هو افراد والتعريف لا افراد ليس بجائز
 فالاول يقال هو الاخص من شيء وهو الجزئي الاضافي اعم من الجزئي الحقيقة ببيان
 كل جزئي حقيقة جزئاً اضافياً في العلم الاول فلا يكون جزئياً حقيقة فهو من جنس الحقيقة

الاضافي هو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقة فهو جزئي اضافي دون العكس
 ما الاول فلا يلزم كل شخص تحت للاميات المعرفة عن الشخصان وما الثاني
 فلجوز كون الجزئي الاضافي كلياً وامتناع كون الجزئي الحقيقة كذلك اقول
 الجزئي مقول بالاشتراك على العكس المذكور ويسمى جزئياً لتحقيقه لا جزئياً
 بالنظر للحقيقة للامعة من الشركة وبازائه الكمال الحقيقة وعلى كل اخص تحت
 الاعم لانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئياً اضافياً لان جزئيته بالاضافة
 الى شيء اخر وبازائه الكمال الاضافي وهو الاعم شيء اخر وتعريفا الجزئي
 الاضافي ونظراً الى الكمال الاضافي متصلياً لان معنى الجزئي الاضافي اخص
 الكمال الاضافي العام كما ان الخاص بالنسبة الى العام كذلك العام علم بالنسبة
 الى الخاص احد المتضادين لا يجوز ان يكون تعريف المتضاد الاكبر ولا كان
 تعاقيل تعقل كمعاً ايضا لفظ كل انما هو افراد والتعريف لا افراد ليس بجائز
 فالاول يقال هو الاخص من شيء وهو الجزئي الاضافي اعم من الجزئي الحقيقة ببيان
 كل جزئي حقيقة جزئاً اضافياً في العلم الاول فلا يكون جزئياً حقيقة فهو من جنس الحقيقة

الاضافي هو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقة فهو جزئي اضافي دون العكس
 ما الاول فلا يلزم كل شخص تحت للاميات المعرفة عن الشخصان وما الثاني
 فلجوز كون الجزئي الاضافي كلياً وامتناع كون الجزئي الحقيقة كذلك اقول
 الجزئي مقول بالاشتراك على العكس المذكور ويسمى جزئياً لتحقيقه لا جزئياً
 بالنظر للحقيقة للامعة من الشركة وبازائه الكمال الحقيقة وعلى كل اخص تحت
 الاعم لانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئياً اضافياً لان جزئيته بالاضافة
 الى شيء اخر وبازائه الكمال الاضافي وهو الاعم شيء اخر وتعريفا الجزئي
 الاضافي ونظراً الى الكمال الاضافي متصلياً لان معنى الجزئي الاضافي اخص
 الكمال الاضافي العام كما ان الخاص بالنسبة الى العام كذلك العام علم بالنسبة
 الى الخاص احد المتضادين لا يجوز ان يكون تعريف المتضاد الاكبر ولا كان
 تعاقيل تعقل كمعاً ايضا لفظ كل انما هو افراد والتعريف لا افراد ليس بجائز
 فالاول يقال هو الاخص من شيء وهو الجزئي الاضافي اعم من الجزئي الحقيقة ببيان
 كل جزئي حقيقة جزئاً اضافياً في العلم الاول فلا يكون جزئياً حقيقة فهو من جنس الحقيقة

الاضافي هو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقة فهو جزئي اضافي دون العكس
 ما الاول فلا يلزم كل شخص تحت للاميات المعرفة عن الشخصان وما الثاني
 فلجوز كون الجزئي الاضافي كلياً وامتناع كون الجزئي الحقيقة كذلك اقول
 الجزئي مقول بالاشتراك على العكس المذكور ويسمى جزئياً لتحقيقه لا جزئياً
 بالنظر للحقيقة للامعة من الشركة وبازائه الكمال الحقيقة وعلى كل اخص تحت
 الاعم لانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئياً اضافياً لان جزئيته بالاضافة
 الى شيء اخر وبازائه الكمال الاضافي وهو الاعم شيء اخر وتعريفا الجزئي
 الاضافي ونظراً الى الكمال الاضافي متصلياً لان معنى الجزئي الاضافي اخص
 الكمال الاضافي العام كما ان الخاص بالنسبة الى العام كذلك العام علم بالنسبة
 الى الخاص احد المتضادين لا يجوز ان يكون تعريف المتضاد الاكبر ولا كان
 تعاقيل تعقل كمعاً ايضا لفظ كل انما هو افراد والتعريف لا افراد ليس بجائز
 فالاول يقال هو الاخص من شيء وهو الجزئي الاضافي اعم من الجزئي الحقيقة ببيان
 كل جزئي حقيقة جزئاً اضافياً في العلم الاول فلا يكون جزئياً حقيقة فهو من جنس الحقيقة

١١٨

[illegible]

۱۱ غنیمت بادارایان
 ۱۲ غنیمت بادارایان
 ۱۳ غنیمت بادارایان
 ۱۴ غنیمت بادارایان
 ۱۵ غنیمت بادارایان
 ۱۶ غنیمت بادارایان
 ۱۷ غنیمت بادارایان
 ۱۸ غنیمت بادارایان
 ۱۹ غنیمت بادارایان
 ۲۰ غنیمت بادارایان

بالا وفاقا لاوله ان سلسلة الكليات انما تنقسم بالاشخاص وهو
النوع المقيد بالتشخص وفوقها اصناف وهو النوع للمقيد بصفة
عرضية كلية كالروح والترك وفوقها الانواع وفوقها الاجناس واذا
حمل كليات مترتبة على شيء واحد يكون حمل العالم عليه بواسطة حمل السافل
عليه فان الحيوان انما يصدق على زيد وعلى التركيب بواسطة حمل
الانسان عليها وحمل الحيوان على الانسان او فقوله قول اوليا
احتراز عن الصنف فان كل يقال عليه على غيره الجنس في جوابها هو
حتى اذا سئل عن التركيب والفرس ما هما كان الجواب الحيوان لكن
قوال الجنس على الصنف ليس بباولي بل بواسطة حمل النوع عليه
فباعتبار الاولية في القول يخرج الصنف عن الحد لانه كاي شيء نوعا
اضافيا قال ومراتبه اربع لانها اعم الانواع وهو النوع العالم
كالجسم واخصها وهو النوع السافل كالانسان فيسمى نوع الانواع

في العقل من غير ان يكون في الطبيعة
التي هي في النفس والاشياء في العالم
التي هي في النفس والاشياء في العالم
التي هي في النفس والاشياء في العالم

في العقل من غير ان يكون في الطبيعة
التي هي في النفس والاشياء في العالم
التي هي في النفس والاشياء في العالم
التي هي في النفس والاشياء في العالم

الترتيب ثم ملأ من الجسم لاضطرابه هو (١٢) فاعلم وجوب المفرد في الترتيب جملته المرسلة

او اعم من السافل واخص من العال وهو النوع المتوسط كالحيوان
 والجسم النامي ومبائن للكل وهو النوع المفرد كالعقل قلنا ان الجسم
 جنس **اقول** اراد ان يشير الى مراتب النوع الاضافي دون الحقيقة
 لان الانواع الحقيقية يستحيل ان تترتب حتى يكون نوع حقيقة فوق
 نوع آخر ولا يمكن ان النوع الحقيقي جنسا وانه مع واما الانواع
 الاضافية فقد تترتب لجواز ان يكون نوع اضافي فوارة نوع
 اضافي كالانسان فانه نوع اضافي للحيوان وهو نوع
 اضافي للجسم النامي وهو نوع اضافي للجسم المطلق وهو
 نوع اضافي للجوهر فليعتبر ذلك صار مراتبه اربع كالانه
 اما ان يكون اعم من الانواع واخصها او اعم من بعضها
 واخص من البعض او مبائن للكل ولاول هو النوع العال
 كالجسم فانه اعم من الجسم النامي والحيوان والانسان
 والثاني النوع السافل كالانسان فانه اخص من سائر الانواع والثالث
 النوع المتوسط كالحيوان فانه اخص من الجسم النامي واعم من
 الانسان وكما الجسم النامي فانه اخص من الجسم المطلق اعلم من الحيوان والرابع

الترتيب ثم ملأ من الجسم لاضطرابه هو (١٢) فاعلم وجوب المفرد في الترتيب جملته المرسلة

الترتيب ثم ملأ من الجسم لاضطرابه هو (١٢) فاعلم وجوب المفرد في الترتيب جملته المرسلة

مختص في الترتيب على التوسط سادس في الترتيب من الجسم الحيواني هو الذي هو على السلسلة

النوع للفرد ولم يوجد امثال في الوجود وقد يقال في تمثيله انه كالعقل
 ان قلنا ان الجوهر جنس له فان العقل تحت العقول العشرة وهو كالحا
 حقيقة العقل متفقة فهو لا يكون اعم من نوع اخر اذ ليس تحته
 نوع بل اشخاص ولا اخص اذ ليس فوقه نوع بل الجنس وهو الجوهر
 على ذلك التقدير فهو نوع مفرد واما يقرر التقسيم على وجه اخر وهو
 ان النوع اما ان يكون فوق نوع وتحت نوع او لا يكون فوق نوع ولا تحته
 نوع او يكون فوق نوع ولا يكون تحت نوع او يكون تحت نوع ولا يكون
 فوقه نوع وذلك ظاهر قال ومراتب الاجناس ايضا هذ الاربع
 لكن العالي كالجواهر في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس
 لا السافل كالحيوان ومثال المتوسط فيها الجسم الناعم ومثال
 المفرد العقل ان قلنا ان الجوهر ليس بجنس له اقول كما
 ان الانواع الاضافية قد تترتب متنازلة كذلك الاجناس ايضا

ذكر كل من ارتب من مرض العود
 والنفوذ بان يكون في وقت العود
 كل واحد من الفرس العالي و
 كون المرتب من الفرس العالي
 والى السافل الاضاني لا يدل على
 كمال على كون المرتب متصاعدة
 النفوذ المرتب على العالي على
 بعض مصافها بالنسبة الى
 النفوذ بان

[illegible]

سنة ان قيل كلام الصريح في مراتب الاجناس وهي المثلثون لاجناس الواحدة
 في الترتيب والجنس المفرد بعزل عن ذلك اجاب عليه الفاضل الا بهرري
 بان عدد الجنس المفرد في الاجناس المرتبة باعتبار الترتيب معتبر فيه عروفا فانهم ١٢
 لم يعلو له قد دأى

بجب فيه ذلك لان الترتيب مبدء الانقسام ١٢ فمقدوره ان يكون ١٢
 معه قوله بنى السوال على ان المثال يجب ان يكون له حظ من الواقعية و لا يمكن
 ذلك في المثالين المذكورين لان همتماهما امران متناهيان كما لا يخفى
 وخلق كبرائى التعريف انما يكون لتوضيح الشئ بتكليفه الذوق والتقدير نعم المثال
 يجب فيه ذلك لان الترتيب مبدء الانقسام ١٢ فمقدوره ان يكون ١٢

من اعتبار ان الجنس المفرد بعزل عن ذلك اجاب عليه الفاضل الا بهرري
 في الترتيب والجنس المفرد بعزل عن ذلك اجاب عليه الفاضل الا بهرري
 بان عدد الجنس المفرد في الاجناس المرتبة باعتبار الترتيب معتبر فيه عروفا فانهم ١٢
 لم يعلو له قد دأى

الاجناس لا يمكن ان يكون جنس فوق جنس اخر وكما ان مراتب الاجناس اربع
 اشار بقية قد الى ان الترتيب في الاجناس مما لا يجب كما لا يجب في الاجناس ١٢
 قلنا ذلك مراتب الاجناس لا ينفك تلك الاشياء لانها انما هي اجناس فلو كان الجنس
 العالم كالجوهر وانما اخصها فهو الجنس السافل كالحيوان واعلم
 و سائر المقولات التسع المرفضة ١٢
 واخص فهو الجنس المتوسط كالجسم الناعم والجسم او مبائنا
 لكل فهو الجنس المفرد الا ان العالي في مراتب الاجناس ليس هو الجنس
 جعل الجنس المفرد من مرتبة باعتبار ان الترتيب في الحقيقة لا ينفك في النوع المفرد
 الاجناس السافل والسافل في مراتب الاجناس يسمى نوع الاجناس
 لا العالم وذلك لان جنسية الشئ انما هو بالقبيل اما تحتها فهو انما يكون
 جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعية الشئ انما يكون بالقبيل
 اي الاضافة ١٢
 اما فوق فهو انما يكون نوع الاجناس اذا كان تحت جميع الاجناس والجنس
 المفرد ممثل بالعقل على تقدير ان لا يكون الجوهر جنسا فانه ليس اعم
 من جنس اذ ليس تحتها العقل العشرة وهي انواع الاجناس
 ولا اخص اذ ليس فوقها الجوهر وقد فرض ان ليس بجنس له
 لا يقال احدا التمثيلين فاسد اما تمثيل النوع المفرد بالعقل على
 تقدير جنسية الجوهر ولما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير
 عوضية الجوهر لان العقل ان كان جنسا يكون تحتها انواع

قد تنزعت متصاعدة حتى يكون جنس فوق جنس اخر وكما ان مراتب الاجناس اربع
 اشار بقية قد الى ان الترتيب في الاجناس مما لا يجب كما لا يجب في الاجناس ١٢
 قلنا ذلك مراتب الاجناس لا ينفك تلك الاشياء لانها انما هي اجناس فلو كان الجنس
 العالم كالجوهر وانما اخصها فهو الجنس السافل كالحيوان واعلم
 و سائر المقولات التسع المرفضة ١٢
 واخص فهو الجنس المتوسط كالجسم الناعم والجسم او مبائنا
 لكل فهو الجنس المفرد الا ان العالي في مراتب الاجناس ليس هو الجنس
 جعل الجنس المفرد من مرتبة باعتبار ان الترتيب في الحقيقة لا ينفك في النوع المفرد
 الاجناس السافل والسافل في مراتب الاجناس يسمى نوع الاجناس
 لا العالم وذلك لان جنسية الشئ انما هو بالقبيل اما تحتها فهو انما يكون
 جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعية الشئ انما يكون بالقبيل
 اي الاضافة ١٢
 اما فوق فهو انما يكون نوع الاجناس اذا كان تحت جميع الاجناس والجنس
 المفرد ممثل بالعقل على تقدير ان لا يكون الجوهر جنسا فانه ليس اعم
 من جنس اذ ليس تحتها العقل العشرة وهي انواع الاجناس
 ولا اخص اذ ليس فوقها الجوهر وقد فرض ان ليس بجنس له
 لا يقال احدا التمثيلين فاسد اما تمثيل النوع المفرد بالعقل على
 تقدير جنسية الجوهر ولما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير
 عوضية الجوهر لان العقل ان كان جنسا يكون تحتها انواع

اجناس لا يمكن ان يكون جنس فوق جنس اخر وكما ان مراتب الاجناس اربع
 اشار بقية قد الى ان الترتيب في الاجناس مما لا يجب كما لا يجب في الاجناس ١٢
 قلنا ذلك مراتب الاجناس لا ينفك تلك الاشياء لانها انما هي اجناس فلو كان الجنس
 العالم كالجوهر وانما اخصها فهو الجنس السافل كالحيوان واعلم
 و سائر المقولات التسع المرفضة ١٢
 واخص فهو الجنس المتوسط كالجسم الناعم والجسم او مبائنا
 لكل فهو الجنس المفرد الا ان العالي في مراتب الاجناس ليس هو الجنس
 جعل الجنس المفرد من مرتبة باعتبار ان الترتيب في الحقيقة لا ينفك في النوع المفرد
 الاجناس السافل والسافل في مراتب الاجناس يسمى نوع الاجناس
 لا العالم وذلك لان جنسية الشئ انما هو بالقبيل اما تحتها فهو انما يكون
 جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعية الشئ انما يكون بالقبيل
 اي الاضافة ١٢
 اما فوق فهو انما يكون نوع الاجناس اذا كان تحت جميع الاجناس والجنس
 المفرد ممثل بالعقل على تقدير ان لا يكون الجوهر جنسا فانه ليس اعم
 من جنس اذ ليس تحتها العقل العشرة وهي انواع الاجناس
 ولا اخص اذ ليس فوقها الجوهر وقد فرض ان ليس بجنس له
 لا يقال احدا التمثيلين فاسد اما تمثيل النوع المفرد بالعقل على
 تقدير جنسية الجوهر ولما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير
 عوضية الجوهر لان العقل ان كان جنسا يكون تحتها انواع

فلا يكون نوعا مفردا بل كان عاليا فلا يصح التمثيل الاول وان لم يكن
جنسا ليرجع التمثيل الثاني ضمه فان ما لا يكون جنسا لا يكون جنسا مفردا
لانا نقول التمثيل الاول على تقدير ان العقول العشرة متفقة بالنوع
والثاني على تقدير انها مختلفة والتمثيل يحصل بمجرد الفرض هو مطابق
الواقع ولم يطابقه قال والنوع الاضافي موجود بدو الحقيقة
كما لا نوع المتوسطة والحقيقة موجود بدو الاضافي كالحقائق
البسيطة فليس بينهما عموم وخصوص مطلقا بل كل منهما
في التفرع تحت الجنس الفصل كالمرة والنقطة
اعلم من الاخر من وجه لصدقهما على النوع السافل اقول
لما نبه على ان للنوع معينين اراد ان يبين النسبة بينهما
وقد ذهب قدماء المنطقيين حتى الشينغ في كتاب الشفاء
الى ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقة ورجح ذلك
في صورة دعوى اعم وهي ان ليس بينهما عموم وخصو
لانهم زعموا عموم النوع الانساني فقط والمعموم
مطلقا فان كل منهما موجود بدو الآخر

ان كان هذا هو المقصود
فان كان هذا هو المقصود
فان كان هذا هو المقصود
فان كان هذا هو المقصود

ان كان هذا هو المقصود
فان كان هذا هو المقصود
فان كان هذا هو المقصود
فان كان هذا هو المقصود

ان كان هذا هو المقصود
فان كان هذا هو المقصود
فان كان هذا هو المقصود
فان كان هذا هو المقصود

ان كان هذا هو المقصود
فان كان هذا هو المقصود
فان كان هذا هو المقصود
فان كان هذا هو المقصود

ان كان هذا هو المقصود
فان كان هذا هو المقصود
فان كان هذا هو المقصود
فان كان هذا هو المقصود

[illegible][illegible][illegible]

أما وجود النوع الإضافي بدون الحقيقة فكما في الأنواع المتوسطة قائما
 أنواع إضافية وليست أنواع حقيقية لأنها الجنس وأما وجود النوع
 الحقيقي بدون الإضافي فكما في الحقائق البسيطة كالعقل والنفس
 التي هي تام أينية أفرادها هي الأنواع الحقيقية ١٢
 والنقطة والوحدة قائما أنواع حقيقية وليست أنواع إضافية ولا
 لأن مركبة لوجودها لا يخل التسمية أصلا ١٣
 كانت مركبة لوجودها لا يخل التسمية أصلا ١٣
 من الجنس الفصل ثم بين ما هو الحق عند وهو أن بينهما عموما
 وخصوصا من وجه لأن قد ثبت وجود كل منهما بدون الآخر وهما
 يتصان على النوع السافل لأن نوع حقيقي موجود على أفراد
 متفقة الحقيقة ونوع إضافي موجود على غير الجنس ١٤

[illegible][illegible]

ان فتيه تذكره ان النضل حمير من ارق على الالهة اصلا والله حمير

[illegible]

الدال عليه بالتضمن في انما انحصر جزء المقول في جوابها هو في
 القسمين لان دلالته لا التزام محجوزة في جوابها هو بمعنى ان لا يذكر في
 جوابها هو لتغيير على ما هيته السؤل عنها وعلى الجزاءها بالالتزام
 اصطلاحا قال والجنس العا لا جاز ان يكون لفعل يقوم بجواز
 تركب من امرين متساويين او امور متساوية ويجب ان يكون له فصل
 يقسمه والنوع السافل يجب ان يكون لفصل يقوم ويمتنع ان يكون له
 فصل يقسمه والمتوسطات يجب ان يكون لها فصول تقسمها وفصول
 تقومها وكل فصل يقوم العا فهو يقوم السافل من غير عكس كل وكل
 فصل يقسم السافل فهو يقسم العا من غير عكس كل اقول الفصل النسبة
 الى النوع ونسبة الى الجنس اي جنس ذلك النوع فاما نسبته الى النوع
 فبان به مقوم له اي اخل في قوامه وجزء له واما نسبته الى الجنس
 فبان به مقسم له اي محصل قسم له فان اذ انضم الى الجنس صار
 المجموع قسما من الجنس ونوعا له مثلا الناطق اذا نسب الى الانسان

[illegible]

قال العلامة الغفراني في تحقيق كتاب
 ان جواب مولانا كان ان يكون المذكور المذكور
 في النسخ الجواب دون جواب
 ان جواب مولانا كان ان يكون المذكور المذكور

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم آياتاً كثيرة تدل على أن الله تعالى هو الذي خلق كل شيء وخلق الإنسان على صورته التي يشاء. وقد ورد في القرآن الكريم ما يلي:

فهو داخل في قوامه ماهيته واذ نسب الى الحيوان صالحا حيوانا لانا طبقا له
قسم من الحيوان واذ انصرفت هذا فنقول الجنس العالي جاز ان يكون
لفصل بقومه ليجوز ان يتركب من امرين متساويين نساويا في ميزان عموما
ولا ريب عليه ان ادنى التركيب ان يكون من امرين فهما كان
في الوجود وقد امتنع القائل من ذلك بناء على ان كل ماهية لها فصل
يقومها لا بد ان يكون لها جنس وقد سلف ذلك ويجب ان يكون له
اي للجنس العالي فصل يقسمه لوجوب ان يكون تحتها انواع وفصول الانواع
بالقياس الى الجنس مقسمات له والانواع السافل يجب ان يكون لفصل
مقوم ويمتنع ان يكون لفصل مقسم لما الاول فلو جوب ان يكون
فوقه جنس وما للجنس لا بد ان يكون لفصل بميزة عموما كما
في ذلك الجنس واما الثاني فلا امتناع ان يكون تحتها انواع ولا يمكن
سافلا والمتوسطات سواء كانت انواعا او اجناسا يجب
ان يكون لها فصول مقومات لان فوقها اجناسا وفصول
مقسمات لان تحتها انواعا فكل فصل يقوم النوع العالي
او الجنس العالي فهو يقوم السافل لان العالي مقوم
للسافل ومقوم للمقوم مقوم من غير عكس على

ادرا فربین و فضلا نہ نا آفر جنہ فلاحین الخضر جنتا عالیہ مہمت آجابتہ لہ الجواز و محصل الجواب منہ ذاک بسندہ جواز

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

وهو السافل يقسم الجسم إلى السافل وهو العالي (١٢٨) مولودى روتى على سائر السافل
 ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي لأنه قد ثبت أن جميع
 مقومات العالي مقومات للسافل فلو كان جميع مقومات السافل
 مقومات العالي لم يكن بين السافل والعالي فرق وإنما قال من غير
 عكس ذلك لأن بعض مقوم السافل مقوم للعالي وهو مقوم العالي
 وكل فصل يقسم الجنس السافل فهو يقسم العالي لأن معنى تقسيم السافل
 تحصله في نوع وكل ما يحصل السافل في نوع يحصل العالي فيكون
 العالي أصلاً أيضاً في ذلك النوع وهو معنى تقسيم العالي ولا يعكس
 فكما أي ليس كل مقسم للعالي مقسم للسافل لأن فصل السافل مقسم
 للعالي وهو لا يقسم السافل بل يقومه ولكن يعكس جزئياً فإن بعض
 مقسم العالي مقسم للسافل وهو مقسم السافل قال الفصل الرابع
 في التعريفات المعروفة للشيء هو الذي يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء
 فالفريقان العنوان والمعنون تبييناً على الترادف
 واختياراً عن كل ما عدل وهو لا يجوز أن يكون نفس المسمى المعروف
 معلوم قبل المعروف والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا أعط قصوره عن
 فائدة التعريف ولا خص لكونه أخف فهو مساوٍ له في العموم و
 الخصوص أقول قد سلفك أن نظر المنطق لما هو القول الشارح
 لأن الخاص له قيد زائد ١٢٩

او في الحجة ولكل منهم مقدمات يتوقف معرفته عليها ولا يقع
الفرع عن بيان مقدمات القول الشارح فقد كان ان يشرع فيه
فالقول الشارح هو المعروف وهو ما يستلزم صورة تصور الشيء
واقتيازه عن كل ماعداه وليس المراد بتصور الشيء صورة بوجهها
ولا يمكن الا اعم من الشيء او الاخص منه معرفة لا انه قد يستلزم صورة
تصور ذلك الشيء بوجهها واما كان قوله وامتنياز
عن كل ماعداه مستدركا لان كل معرف فهو
مفيد لتصور ذلك الشيء بوجهها بل المراد بالتصور
بصكته الحقيقة وهو الحد التام كحيوان الناطق
فان صورة مستلزم لتصور حقيقة الانسان واما
قال وامتنياز عن كل ماعداه لئلا يتناول الحد الناقص

الشيء على نفسه وان صدق على نفسه فيكون
الحد التام كحيوان الناطق
فان صورة مستلزم لتصور حقيقة الانسان واما
قال وامتنياز عن كل ماعداه لئلا يتناول الحد الناقص

ويمكن ان يثبت بالاشارة الى كل تصور غير الحقيقة

علم ان كل شيء هو ليس بعينه
من حيث هو معرف فلا يلزم عليه
صدق الشيء على نفسه واما
من حيث هو معرف فلا يلزم عليه
صدق الشيء على نفسه واما

ان يتحقق في صورة
الاشياء ان كل شيء
هو ليس بعينه
من حيث هو معرف
فلا يلزم عليه
صدق الشيء على نفسه
واما من حيث هو معرف
فلا يلزم عليه
صدق الشيء على نفسه

تصور الاشياء
التي هي كالتصور
للمعروف
الاشياء
التي هي كالتصور
للمعروف

الاشياء
التي هي كالتصور
للمعروف
الاشياء
التي هي كالتصور
للمعروف

ارقت وجد المَعْرُوفِ جَد المَعْرُوفِ وَهُوَ عَيْنُ الْحِكْمَةِ الْأُولَى الْأَنْعَاسُ

المعروف
مما نزل
عزاد
مطلة

[illegible]

[illegible]

التلازم في الاشتقاق أي متى انتقل المَعْرِفُ انتقل المَعْرُوف وهو ما لا زل
 للملكية الثابتة فإنه إذا صدق قولنا كل مصدق عليه المَعْرِفُ صدق عليه المَعْرُوفُ كما
 لم يصدق عليه المَعْرُوف لم يصدق عليه المَعْرِفُ بالعكس ^{بالفهم} ^{بالفتح} قالوا ليم
 حالاتها أن كان بالجنس الفصل القريبين وحالاتها ناقصان كان
 بالفصل القريبين وحالاتها أو بهوياً بالجنس البعيد ورسماتها أما أن كان
 بالجنس القريبين الخاصة ورسماتها ناقصان كان بالخاصة وحالاتها
 أو بهوياً بالجنس البعيد **اقول** المَعْرِفُ إما حاداً ورسمه وكل
 منهما إما تاماً وإما ناقصاً فهذه أقسام أربعة فالحد التام ما يتركب
 من الجنس والفصل القريبين كتعريف الإنسان بالحيوان
 الناطق ما تسميته حد فالاشتقاق في اللغة المنع وهو لا شتم له ^{تقدم الجنس على الفصل} على
 الذاتيات مانع عن دخول الأغنياء الأجنبية فيه وإما التسمية ^{التي هي} تامة
 فلذلك الذاتيات فيه بتمامها والحد الناقص ما يكون بالفصل القريبين

قوله
 وبالعكس انما اذا صدق قولنا
 كلام الصدق عليه السلام في الحدود والرسوم صدق
 عليه السلام في الحدود والرسوم صدق كس نقيضه
 انما اذا صدق عليه السلام في الحدود والرسوم صدق
 عليه السلام في الحدود والرسوم صدق كس نقيضه
 انما اذا صدق عليه السلام في الحدود والرسوم صدق
 عليه السلام في الحدود والرسوم صدق كس نقيضه

[illegible][illegible]

قوله انما لم يتروا
في هذا طرفة الى ما ذكره
في الامام الاخير لم يتروا
تدقيق في المتن منقضي بما
ان الامام الاخير من احد
الصفاك واما المتروك في
ايقين ان المتروك في
عبد الحكيم
قوله في الامام الاخير
اخون فيجوز ان يكون
الامام الاخير
الامام الاخير

وحده اوبسم وبالجنس البعيد كتعريف الانسان بالنالحق
 اوبالجسم النالحق اما انه حد فلا ذكرنا واما انه ناقص فلحد ف
 بعض الذاتيات عنه والرسم التام ما يتركب من الجنس المقرب
 والخاصة كتعريفه بالحيوان الضاحك اما انه رسم فلان
 رسم الدار انرها واما كان تعريفه بالخارج اللازم الذي هو اثر من
 اثار الشيء فيكون تعريفه بالاثرا اما ان تمام فلشأ بهما الحد التام
 من حيث انه وضع فيه الجنس المقرب قيد بامر يختص بالشيء
 والرسم الناقص ما يكون بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد
 كتعريفه بالضاحك اوبالجسم الضاحك اما كونه رسمه فلا امر لما كونه
 ناقصا فلحد فبعض اجزاء الرسم التام عنه لا يفتل هم هنا اقسام اخرى هي
 التعريف بالعرض العام مع الفصل ومع الخاصة اوبالفصل مع الخاص
 لا نأقول انما يقدر هذه الاقسام لان الغرض من التعريف اما
 التمييز والاطلاع على الذاتيات والعرض العلم لا يفيد شيئا منهما فلا
 فائدة في ضمه مع الفصل والخاصة واما المركب من الفصل
 والخاصة فالفصل فيه يفيد التمييز والاطلاع على الذات

[illegible]

الطهات التي توفى عليها
التقديرات ان

الانعام المأمورة باب
اصول من حيث انما

الحقوق العام لا ينفذ في الحقوق
ان الحق العام من حق

ان يستمر في الحقوق
في الحقوق

175

والله اعلم بالصواب

عنه هو من المركبات واما سمي عناصر الاربعه بصفات لانها اصول للوايد ۛ في الحيوان ۛ

غربية

(١٣٥)

غربية وحشية غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى السامع لكونه
مفتوا للعرض اقول اخذان يمين وجوه اختلال التعريف
ليجوز زعمها وهي اما معنوية والفظيئة اما المعنوية فمنها تعريف
الشيء بما ليساويه في المعرفة والمجهالة اي يكون العلم باحدهما
مع العلم بالاخر والجعل باحدهما مع الجهل بالاخر كتعريف
الحركة بما ليس يسكنون فافهم في المرتبة الواحدة من العلم
^{المركب ما يكون} والجهل فمن علم احدهما علم الاخر ومن جهل احدهما جهل
الاخر والمعروف يجب ان يكون اقدم لان معرفة المعلوم علت لمعرفة
المعرف والعلة مقدمة على المعلول ومنها تعريف الشيء بما
يتوقف معرفته عليه اما بمرتبه واحدة وبشئ واحد واما
برأيتين ويسمي راصمرا ومثاله ما في الكتاب ظاهر وما لا غنى
واللفظية فانما يتصور اذا حاول الانسان التعريف لغيره وذلك
بان يستعمل في التعريف الفاظا غربيه غير ظاهرة للدلالة بالنسبة الي
ذلك الغير فيفوت غرض التعريف كما استعمال الالفاظ الغربيه التي
مثل ان يقال لنا اسطقس فتو ولا سطقسات وكاستعمال الالفاظ النجا

عن جرم الكليات وانما هي مناط الاربع مفسحات لانها اصول لواحد ٢٤ الحيوان

فإن الغالب متبادر للعالم الحقيقي **الفهم** واستعمل اللفظ المشتركة فلن

لا يشترك محل لفهم المعنى المقصود نعم لو كان السامع علم بلا لفظ أو

وكان هناك قرينة تدل على المراد جاز استعمالها فيه قال

الْقَوْلُ الثَّانِي: وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْحُكْمَ

المادة الثانية في النظام الأساسي

وفيها مقدمة وثلاثة فصول فالمقدمة

ففي تعريف القضية واقسامها الاولية القضية قول يعبر ان يقال

مماثل انه صادقيه او كاذبه هي حلية ان انحلت بغيرها الى مفرد يقبل

نداء المريد السبع والوسطية المثلثة اقامه

[illegible]

المادة الثانية عشر
الى الموضوعات
افضوا واجتازوا
في العكس الى
حسن

فان اكلها على غير وجهه
فان اكلها على غير وجهه

والا احكام لا ينفذ
والا احكام لا ينفذ

[illegible]

بين القضاة أو القضاة في بعض
الموضوعات

القضايا البسيطة

[illegible]

الباحث في الفقه
فيها ما يفتقر
إلى توضيح
الخاص بالدين

الأحوال و...
القضاء و...
الصدق و...
المباذير و...

[illegible]

استغذ به من وضعه في الاصل

فقد استأجره في سنة ١٢٨٠ هـ

ووضع القائله
في مقلها

وہی قلمیہ بالفاظہ بنی
اللقائۃ بالکلمۃ

الشرع في النكاح

الفاصله علی بابہ النسخ
الحاصل السعادت

والله اعلم بالصواب

استعمال

الحسين
القول في الجمل
الانفاظ

ولا فرق بين
الذين يبيعون
الذين يبيعون
الذين يبيعون
الذين يبيعون

عَلَى كُنْزٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ الَّتِي مَلَكَتْ أَعْيُنُ النَّاسِ ۚ وَمَن يَرْمِ إِلَيْهَا يَخَسَفْ ۚ

تعريف القضية

اختلاف

مطابق مع المبدأ الثاني
على أن يكون واحد
منها مقالة واحدة
نقطة البيان

[illegible]

عبد الله
محمّد بن عبد الله
ابن محمد بن عبد الله
ابن محمد بن عبد الله

۹۱

الاراد الشريفة
في الامور
التي هي في
الدين

المناجاة والاضيقه ولا يحسنه
وفاء في هذه المناجاة

ساختن ایوان و دروازه

نمی آید: این مقاصد بالذکر در حدیث
مفسرین است.

انفقا

عبد الجبار و احكامه
ممنوعه

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

ان
 قد عرفت ان
 من مباح القصد
 والاشتمال الاول والثاني
 من وجوب ذكر الساتر في القصة
 وتصلها من فضله على ان
 مع ذلك ان
 بالاشتمال الاول والثاني
 ان معنى الغدا ان
 من المقدور ان
 فيها لا عاصم
 ما هو ارا ديات
 الا انه فضا على
 قول النجاشي ان
 بطريقه فيقول
 المنطق الغفلات
 عاصم

قوله عليه
 السلام في ان
 احث من
 الهات بل
 من
 احث لقول
 الشكر ٢٢ كالا
 وكتاب
 التفسير
 شرحه
 اوردها
 كمالها
 شت عا
 سطر و
 ترتيب
 الدين
 بالغ اخص
 الشكر ٢٢
 في تحقيق
 المسائل
 المذكورة
 مايلقنا
 اللان على
 الطالب
 ان يقر
 هذا الكتاب
 من اوله الى
 آخره
 بالتحقيق
 ليكون على
 حظا وافرا
 من علم
 المنطق ١٣
 في غير ٣٣

يُحْجَبُ أَنْ يَقَالَ لِقَائِهِ أَنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ ^{عَلَيْهِ} وَأَوْ كَذِبٌ فَالْقَوْلُ وَهُوَ اللَّفْظُ

المركب في القضية المفروطة او المفهوم العقل للمركب في القضية

المعقول تجنب يشتمل الا قول التامة والناقصة وقوله يصح ان

مقال لقاتله انه صادق فيه او كاذب فصلا يخرج الاقوال المناقضة

الإنشاءات كلها من الأمور النظم والاستفهام وغيرها وما أحمد

و شطبة لانها ^{٤٣} انا رتبنا بطرفها الى مفردة املتنا وطرفا

تتخذ هذه الحكومات والحكومات الإسلامية أن تترافق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجل أن يذكر فيه ما لا يحصى من النعمان والبركات
والتي لا يمكن حصرها في شيء من الأشياء الدنيوية التي هي عرضة للتبدل والتغير
فإنما هو الكتاب العظيم الذي لا يحد ولا ينقطع وهو الذي لا يفنى ولا يزول
وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل وهو الذي لا يفسد ولا يهلك وهو الذي لا يمتدح
ولا يذم وهو الذي لا يشكر ولا يكفر وهو الذي لا يثيب ولا يعاقب وهو الذي لا
يغفل ولا يسهو وهو الذي لا يخطئ ولا يضل وهو الذي لا يجهل ولا يعلم وهو الذي لا
يتعب ولا يمل وهو الذي لا يمرض ولا يموت وهو الذي لا يولد ولا يبطل وهو الذي لا
يتزوج ولا يتنكح وهو الذي لا ينفق ولا ينفق وهو الذي لا ينفق ولا ينفق

مَدْرَاسَاتُ الدِّينِ وَتَحْقِيقُهَا بِأَحَدِهَا كَمَا هِيَ

صح ان يقال ما في قوله قلنا لم يبي
جب ان يقال ما في قوله قلنا لم يبي

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

صدق اولاد ذم بم
الصدق والكذب
التقريب باعتبار
نفسه

ممن ان تعرف عندي في هذا الموضع
من المذکور فظهور

والصفتان لا يتكلمان إلا بالشكر والثناء
والحقيقة والشكر والتعريف والصبر

فانما هو الذي لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن الله تعالى

الدور على ما مضى من
الذين بما مضى من
وعدم مطابقة
عليه ما مضى من
التحقيق

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجل أن يبين لنا ما كنا في غمضنا من غفلتنا عن الله عز وجل

والقضية التي تليها
بأنظر إلى مجموع الطرقات
التي هي على أن في الطريق
الشخصية باعتبار رفاة
ان يقال القضية وسلبه عليه
طرية

[illegible][illegible]

ما يدل على الارتباط الحكمي فان كان طرفاها مفردين فهي حلية اما حية
ان حكم فيها بان احدهما هو الآخر كقولنا زيد هو عالم واما سالبته ان حكم
فيها بان احدهما ليس هو الآخر كقولنا زيد ليس هو بعالم فاذا اخذنا
لفظة هو الدالة على النسبة الايجابية ضمن القضية الاولى وليس
هو الدالة على النسبة السلبية ضمن القضية الثانية بقي زيدا
وعالم وهما مفردان وان لم يكن طرفاها مفردين فهي شرطية
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون
هذا العدد زوجا او فردا فانه اذا اخذنا ادوات الاتصال وهي كلمة
ان والفاء بقي الشمس طالعة والنهار موجود هما ليسا بمفردين
وكذلك اذا اخذنا ادوات العناد وهي اما او يبقى هذا العدد
زوج وهذا العدد فرد وهما ايضا ليسا بمفردين فان قلت قولنا
الحيوان الناطق ينتقل ينقل قدميه وقولنا زيد عالم بزيادة
زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يلزمه النهار موجود
حمليات مع ان اطرافها ليست بمفردات فانتقض التعيين
طريقا وعكسا فنقول المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل والمفرد بالقوة

ان قوله بان احدهما هو الآخر كقولنا زيد هو عالم واما سالبته ان حكم فيها بان احدهما ليس هو الآخر كقولنا زيد ليس هو بعالم فاذا اخذنا لفظة هو الدالة على النسبة الايجابية ضمن القضية الاولى وليس هو الدالة على النسبة السلبية ضمن القضية الثانية بقي زيدا وعالم وهما مفردان وان لم يكن طرفاها مفردين فهي شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا فانه اذا اخذنا ادوات الاتصال وهي كلمة ان والفاء بقي الشمس طالعة والنهار موجود هما ليسا بمفردين وكذلك اذا اخذنا ادوات العناد وهي اما او يبقى هذا العدد زوج وهذا العدد فرد وهما ايضا ليسا بمفردين فان قلت قولنا الحيوان الناطق ينتقل ينقل قدميه وقولنا زيد عالم بزيادة زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يلزمه النهار موجود حمليات مع ان اطرافها ليست بمفردات فانتقض التعيين طريقا وعكسا فنقول المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل والمفرد بالقوة

ان قوله بان احدهما هو الآخر كقولنا زيد هو عالم واما سالبته ان حكم فيها بان احدهما ليس هو الآخر كقولنا زيد ليس هو بعالم فاذا اخذنا لفظة هو الدالة على النسبة الايجابية ضمن القضية الاولى وليس هو الدالة على النسبة السلبية ضمن القضية الثانية بقي زيدا وعالم وهما مفردان وان لم يكن طرفاها مفردين فهي شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا فانه اذا اخذنا ادوات الاتصال وهي كلمة ان والفاء بقي الشمس طالعة والنهار موجود هما ليسا بمفردين وكذلك اذا اخذنا ادوات العناد وهي اما او يبقى هذا العدد زوج وهذا العدد فرد وهما ايضا ليسا بمفردين فان قلت قولنا الحيوان الناطق ينتقل ينقل قدميه وقولنا زيد عالم بزيادة زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يلزمه النهار موجود حمليات مع ان اطرافها ليست بمفردات فانتقض التعيين طريقا وعكسا فنقول المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل والمفرد بالقوة

[illegible][illegible][illegible]

وهو الذي يمكن ان يعبر عنه بلفظ مفرد ولا اطراف في القضايا المذكورة
وان لم تكن مفردات بالفعل الا انه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة
واقولها ان يقال هذا اذا كان هو هو والموضع محمول الى غير ذلك
بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة
فلا يقال في هذه القضية تلك القضية بل يقال ان تحقق هذه
القضية تحقق تلك القضية واما ان تحقق هذه القضية او تحقق
تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة نعم بقي ههنا شئ هو
ان الشرطية كما قيلت قضية اذا حللناها لا يكون طرفاها
مفردين ولا خفاء في امكان ان يعبر عن طرفيها بعد التخليص
بمفردين واقوله ان يقال هذا ملزوم لذلك وذلك معاندا
لذلك فلو كان المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او بالقوة دخلت
الشرطية تحت الحملية فالاولى انه من فقيه الاخلال عن التعريف يقال المحكوم
عليه في القضية ان كان مفردين سميت حملية ولا شرطية هذا هو المطابق

فولده مولد الذی یلخ
 نفسی فی فم القودۃ لیغنی عن لفظ
 القودۃ و یل علی عدم کونه مفردا
 یا تفصل و یفرخا جرد علی صلاحیة
 الجود و کسب ان یفصل
 ان یفصل و یفرخا جرد علی صلاحیة
 الجود و کسب ان یفصل

[illegible]

لما ذكره الشيخ في الشفاء وقيل صوابه ان يقال
القضية ان انحلت الى قضيتين فهي شرطية ولا
فحلية لئلا يريد عليه مثل قولنا زيد ابوه قائم فانه
حملية مع انه لم ينحل الى مفردين لان المحكوم به فيه
قضية وهو ليس بصواب من وجهين اما اولاهما فلورود
بعض النقوض المذكورة عليه واماثانها فلان انحلال
القضية الى مامته تركيبتها والشرطية لا تركب
من قضيتين فان ادوات الشرط والعناد اخرجت
طريقها عن ان يكون قضائيا لا ترى ان اذا قلنا الشمس
طالعة كانت قضية محتملة للصدق والكذب
ثم اذا اوردنا اداة الشرط عليه وقلنا ان كانت الشمس
طالعة خرج عن ان يكون قضية يحتمل الصدق
والكذب نعم وما يقال في هذا الفن ان الشرطية
مركبة من قضيتين تجوزا من حيث ان
طرفيها اذا اعتبر فيهما الحكم كانا قضيتين

قوله صوابه ان يقال
قوله في الشفاء وقيل
قوله في النقوض المذكورة
قوله في اماثانها فلان
قوله في مامته تركيبتها
قوله في ادوات الشرط
قوله في اداة الشرط
قوله في اداة الشرط

انما يكون
قوله في الشفاء
قوله في النقوض
قوله في اماثانها
قوله في مامته
قوله في ادوات
قوله في اداة الشرط
قوله في اداة الشرط
قوله في اداة الشرط

قوله في الشفاء
قوله في النقوض
قوله في اماثانها
قوله في مامته
قوله في ادوات
قوله في اداة الشرط
قوله في اداة الشرط
قوله في اداة الشرط

قوله في الشفاء
قوله في النقوض
قوله في اماثانها
قوله في مامته
قوله في ادوات
قوله في اداة الشرط
قوله في اداة الشرط
قوله في اداة الشرط

قوله في الشفاء
قوله في النقوض
قوله في اماثانها
قوله في مامته
قوله في ادوات
قوله في اداة الشرط
قوله في اداة الشرط
قوله في اداة الشرط

على تقدير صدق الانسانية والمنفصلة هي التي يحكم فيها بالتناقض
بين القضيتين اما في الصدق والكذب معاى بانهما لا يصدقان
ولا تكذبان او في الصدق فقط اى بانهما لا يصدقان ولكنهما
قد تكذبان او في الكذب فقط اى بانهما لا تكذبان وربما
تصدقان او بنفيه اى بسلب ذلك التناقض فان حكم فيها
بالتناقض في منفصلة موجبة اما اذا كان الحكم فيها بالمنافاة في الصدق
والكذب معا سميت منفصلة حقيقية كقولنا اما ان يكون هذا
العدد زوجا او فردا فان قولنا هذا العدد زوج وهذا العدد فرد
لا يصدقان معا ولا يكذبان معا واما اذا كان الحكم فيها بالمنافاة
في الصدق فقط فهي مانعة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا
او حجرا فان قولنا هذا الشئ شجر وهذا الشئ حجر لا يصدقان وقد
يكذبان بان يكون هذا الشئ حيوانا واما اذا كان الحكم فيها بالمنافاة
في الكذب فقط فهي مانعة الخلاء كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا او
الحجر فان قولنا هذا الشئ لا شجر وهذا الشئ لا حجر لا يكذبان
ولا يمكن ان الشئ شجر او حجر معا وهو محال وقد يصدقان معا لا يمكن

على تقدير صدق الانسانية والمنفصلة هي التي يحكم فيها بالتنافي
 بين القضيتين اما في الصدق والكذب معاى بانهما لا تصدقان
 ولا تكذبان او في الصدق فقط اى بانهما لا تصدقان ولكنهما
 قد تكذبان او في الكذب فقط اى بانهما لا تكذبان وربما
 تصدقان او بنفيه اى بسلب ذلك التنافي فان حكم فيها
 بالتنافي في منفصلة موجبة اما اذا كان الحكم فيها بالمنافي في الصدق
 والكذب معا سميت منفصلة حقيقية كقولنا اما ان يكون هذا
 العدد دز و جا او فردا فان قولنا هذا العدد دز وج وهذا العدد فرح
 لا يصدقان معا ولا يكذبان معا واما اذا كان الحكم فيها بالمنافي
 في الصدق فقط فهي مانعة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا
 او حجرا فان قولنا هذا الشئ شجر وهذا الشئ حجر لا يصدقان وقد
 يكذبان بان يكون هذا الشئ حيوانا واما اذا كان الحكم فيها بالمنافات
 في الكذب فقط فهي مانعة الخلة كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا او
 الحجرا فان قولنا هذا الشئ لا شجر وهذا الشئ لا حجر لا يكذبان
 ولا لكان الشئ شجرا حجرا معا وهو محال وقد يصدقان معا لا يمكن

[illegible]

[illegible][illegible]

والاوتوق الذي هو اليجاب والسلب من قال النسبة لا بد عليه اليجاب بل على التوق فظاهر جواز النسبة مود اليجاب فاليجاب يسمى الموجب لم يحط اطراف الكلام ولم يعرف من المورد ابو المرام ١٢

ولا ان الفعل محقق
كون الفعل محققا
فلا حاجة لادراج تحت
الاجاب بل على ما في
الاجاب من ان النسبة
لا بد من اليجاب
والاوتوق الذي هو اليجاب
والسلب من قال النسبة
لا بد عليه اليجاب بل
على التوق فظاهر
جواز النسبة مود
اليجاب فاليجاب
يسمى الموجب لم
يحط اطراف الكلام
ولم يعرف من
الرورد ابو المرام ١٢

ان النسبة لا بد من اليجاب والسلب من قال النسبة لا بد عليه اليجاب بل على التوق فظاهر جواز النسبة مود اليجاب فاليجاب يسمى الموجب لم يحط اطراف الكلام ولم يعرف من المورد ابو المرام ١٢

ان النسبة لا بد من اليجاب والسلب من قال النسبة لا بد عليه اليجاب بل على التوق فظاهر جواز النسبة مود اليجاب فاليجاب يسمى الموجب لم يحط اطراف الكلام ولم يعرف من المورد ابو المرام ١٢

اقول لما قسم القضية الى الحكمية والشرطية شرع الان في الحكميات وانما قدمها على الشرطيات لتبسيطها والتبسيط مقدم على المركب طبعا فالحكمية انما تتلصق من اجزاء ثلثة المحكوم عليه وليسى موضوعا لانه قد وضع ليحكم عليه بشئ والمحكوم به وليسى محمولا كالحكمة على شئ ونسبة بينهما يربط المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية وكما ان من حق الموضوع والمحمول ان يعبرتهما بلفظين كذلك من حق النسبة الحكمية ان يدل عليها بلفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لذلك اتصافا على النسبة الرابطة تسمية الاله باسم الدلول كهو في قولنا زيد هو عالم فان قلت للمرابطة النسبة الحكمية اما النسبة التي هي مورد اليجاب والسلب

ان النسبة لا بد من اليجاب والسلب من قال النسبة لا بد عليه اليجاب بل على التوق فظاهر جواز النسبة مود اليجاب فاليجاب يسمى الموجب لم يحط اطراف الكلام ولم يعرف من المورد ابو المرام ١٢

ان النسبة لا بد من اليجاب والسلب من قال النسبة لا بد عليه اليجاب بل على التوق فظاهر جواز النسبة مود اليجاب فاليجاب يسمى الموجب لم يحط اطراف الكلام ولم يعرف من المورد ابو المرام ١٢

١٢٤
 واما وقوع النسبة اولا وقوعها الذي هو الايجاب والسلب
 مع وجود الوقوع الاول لا يتصور ان الحكم الذي هو هذا القضية هو الوقوع استحق الايجاب الاصطلاحي
 فان كان المراد بها الاول فيكون للقضية جزء اخر
 وهو وقوع النسبة اولا وقوعها ولا بد ان يدل عليها بعبارة
 اخرى وان كان المراد بها الثاني كان النسبة التي هي مورد
 الايجاب والسلب جزء اخر فليدل ايضا عليها بلفظ اخر
 والحاصل ان اجزاء القضية اربعة فكان من حقها ان يدل
 عليها باربعة الفاظ فنقول المراد الثاني وكان قولها
 يرتبط المحمول بالموضوع ^{على} اشارة اليه فان النسبة لم يثبت
 معها الوقوع او اللا وقوع لم تكن رابطة ولا حاجة الى الدلالة
 على النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب فان
 اللفظ الدال على وقوع النسبة قد دل على النسبة ايضا فالجزءان
 من القضية يتاديان بعبارة واحدة ولهذا
 اخذ جزءا واحدا احتجنا بغير الاجزاء في ثلاثة ثم
 الرابطة اداة لانها تدل على النسبة الرابطة وهي غير
 مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبذلك
 اختارنا هذا التاويل في عبارة المصنف ^{١٢} باوردى ^{١٣} في قولهم الرابطة اداة فيبحث لان الحركة

[illegible][illegible]

عبد رزاق علی سلمہ لدانوی

128

قد تكون في قالب الاسم كهو في المثال المذكور وتسمى غير زمانية
وقد تكون في قالب الكلمة ككان في قولنا زيد كان قائماً وتسمى
زمانية والقضية المحلية باعتبار الرابطة اما ثنائية او ثلاثية
لانها ان ذكرت فيها الرابطة كانت ثلاثية لاشتراكها على ثلاثة
الفاظ لثلاثة معان وان حذفت لشعور الذهن بمعناها كانت
ثنائية لعدم اشتراكها الا على جزئين بازاء معنيين وقوله قد
تحذف في بعض اللغات اشارة الى ان اللغات مختلفة في استعمال
الرابطة فان لغة العرب ربما استعملت الرابطة وربما اتخذت فيها
بشهادة القرائن الدالة عليها ولغة اليونان توجب ذكر
الرابطة الزمانية بدون غيرها على ما نقله الشيخ ولغة العجم

[illegible][illegible][illegible][illegible]

لا تستعمل القضية خالية عنها اما بافظكوا له مهست وبعو له
 أم من ان يكون بالطا بقا او بالقرن
 بحركة كقولهم زيد دبير بالكسر قال وهذه النسبة ان كانت
 نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة
 كقولنا الانسان حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان
 الموضوع ليس محمول فالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس بحجر
 اقول هذا تقسيم ثان للحملية باعتبار النسبة الحكمية
 التي هي مدلول الرابطة فتلك النسبة ان كانت نسبة بها
 يصح ان يقال ان الموضوع محمول كانت القضية موجبة كنسبة
 الحيوان الى الانسان فانها نسبة ثبوتية مصححة لان يقال الانسان
 حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس محمول
 فالقضية سالبة كنسبة الحجر الى الانسان فانها نسبة سلبية بها
 يصح ان يقال الانسان ليس بحجر وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة فانه اذا
 قلنا الانسان حجر كانت القضية موجبة والنسبة التي هي فيها
 لا تصح بها ان يقال الانسان حجر كذلك اذا قلنا الانسان ليس بحجر
 كانت القضية سالبة والنسبة التي هي فيها ليست نسبة بحيث يصح

لا تستعمل القضية خالية عنها اما بافظ كقولهم هست وبعده
 بحركة كقولهم زيد دبير الكسر قال وهذه النسبة ان كانت
 نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة
 كقولنا الانسان حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان
 للموضوع ليس محمول فالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس بحجر
 اقول بهذا تقسيم ثان للحملية باعتبار النسبة الحكمية
 التي هي مدلول الرابطة فتلك النسبة ان كانت نسبة بها
 يصح ان يقال ان الموضوع محمول كانت القضية موجبة كنسبة
 الحيوان الى الانسان فانها نسبة ثبوتية صحيحة لان يقال الانسان
 حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس محمول
 فالقضية سالبة كنسبة الحجر الى الانسان فانها نسبة سلبية بها
 يصح ان يقال الانسان ليس بحجر وهذا الاشمل القضايا الكاذبة فانه اذا
 قلنا الانسان حركات كانت القضية موجبة والنسبة التي هي فيها
 لا تصح بها ان يقال الانسان حركات كذلك اذا قلنا الانسان ليس بحجر
 كانت القضية سالبة والنسبة التي هي فيها ليست نسبة بحيث يصح

اما موجبة وسورها بعض واحد كقولنا بعض الحيوان واحد
من الحيوان انسان اي بعض افراد الحيوان واحد من افراد انسان
واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض بعض ليس كقولنا ليس
كل حيوان انسانا والفرق بين الاسوار الثلاثة ان ليس كل دال
على رفع الايجاب الكل بالمطابقة وتعملي السلب الجزئي بالانقضاء
وليس بعض بعض ليس بالعكس من ذلك فاما ان ليس كل دال على
رفع الايجاب الكل بالمطابقة فلان اذا قلنا كل حيوان انسان يكون
معناه شتوت الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان هو
الايجاب الكل واذا قلنا ليس كل حيوان انسان يكون مفهوما
الصرح انه ليس يشبث الانسان لكل واحد واحد من افراد
الحيوان وهو رفع الايجاب الكل ولما انه دال على السلب الجزئي بالانقضاء
فلانه اذا رفع الايجاب الكل فاما ان يكون المحمول مسلوبا عن
كل واحد واحد هو السلب الكل او يكون مسلوبا عن البعض ثابتا
للبعض وعلى كلا التقديرين يصدق السلب الجزئي جزوا فالسلب
الجزئي من ضروريات مفهوم ليس كل اي رفع الايجاب الكل

الانسان اذا افطن الى ان
الاصح في تسمية الانسان
بعض الحيوان هو الانسان
لان الانسان ليس كل حيوان
وليس بعض حيوان
واما سالكه وسورها ليس كل
ليس بعض بعض ليس كقولنا
ليس كل حيوان انسانا والفرق
بين الاسوار الثلاثة ان ليس
كل دال على رفع الايجاب الكل
بالمطابقة وتعملي السلب الجزئي
بالانقضاء وليس بعض بعض
ليس بالعكس من ذلك فاما ان
ليس كل دال على رفع الايجاب
الكل بالمطابقة فلان اذا قلنا
كل حيوان انسان يكون معناه
شتوت الانسان لكل واحد واحد
من افراد الحيوان هو الايجاب
الكل واذا قلنا ليس كل حيوان
انسان يكون مفهوما الصريح انه
ليس يشبث الانسان لكل واحد
واحد من افراد الحيوان وهو
رفع الايجاب الكل ولما انه دال
على السلب الجزئي بالانقضاء
فلانه اذا رفع الايجاب الكل
فاما ان يكون المحمول مسلوبا
عن كل واحد واحد هو السلب
الكل او يكون مسلوبا عن
البعض ثابتا للبعض وعلى
كلا التقديرين يصدق السلب
الجزئي جزوا فالسلب الجزئي
من ضروريات مفهوم ليس كل
اي رفع الايجاب الكل

الانسان اذا افطن الى ان
الاصح في تسمية الانسان
بعض الحيوان هو الانسان
لان الانسان ليس كل حيوان
وليس بعض حيوان
واما سالكه وسورها ليس كل
ليس بعض بعض ليس كقولنا
ليس كل حيوان انسانا والفرق
بين الاسوار الثلاثة ان ليس
كل دال على رفع الايجاب الكل
بالمطابقة وتعملي السلب الجزئي
بالانقضاء وليس بعض بعض
ليس بالعكس من ذلك فاما ان
ليس كل دال على رفع الايجاب
الكل بالمطابقة فلان اذا قلنا
كل حيوان انسان يكون معناه
شتوت الانسان لكل واحد واحد
من افراد الحيوان هو الايجاب
الكل واذا قلنا ليس كل حيوان
انسان يكون مفهوما الصريح انه
ليس يشبث الانسان لكل واحد
واحد من افراد الحيوان وهو
رفع الايجاب الكل ولما انه دال
على السلب الجزئي بالانقضاء
فلانه اذا رفع الايجاب الكل
فاما ان يكون المحمول مسلوبا
عن كل واحد واحد هو السلب
الكل او يكون مسلوبا عن
البعض ثابتا للبعض وعلى
كلا التقديرين يصدق السلب
الجزئي جزوا فالسلب الجزئي
من ضروريات مفهوم ليس كل
اي رفع الايجاب الكل

152

[illegible][illegible][illegible][illegible]

السلب عن القيمة لا يخلص من الإيجاب
فإنه لا يخلص من الإيجاب

[illegible]

بعض الحيوان هوليس بالإنسان اريد به اثبات اللاانسانية لبعض
الحيوان لاسلب الانسانية عنه وفوق ما بينه كما استتف عليه
ليس بعض اذ لا يمكن تصور الايجاب مع تقدم حرف السلب على اللزوم
قال وان لم يبين فيه كليات الافراد فان لم تصلح ان تصدق كلية
وجزئية سميت القضية طبيعية كقولنا الحيوان جنس الانسان
نوع وان صحت لذلك سميت متهمة كقولنا الانسان في خسرو
الانسان ليس في خسرو قول ما مر كان اذ ابين في القضية كليات
الموضوع واما اذ الم يبين فلا يخفى ان تصلح القضية لان تصدق
كلية وجزئية بان يكون الحكم فيها على افراد الموضوع او لم تصلح بان يكون
الحكم فيها على طبيعة الموضوع نفسها لا على الافراد فان لم تصلح لا تصدق
كلية وجزئية سميت طبيعية لان الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا
الحيوان جنس الانسان نوع فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس
على ما صدق عليه الحيوان الانسان من الافراد بل على طبيعتها
واجب صحت لان تكون كلية وجزئية سميت متهمة لان الحكم فيها على
افراد موضوعها وقد اهل بيان كلياته كقولنا الانسان في خسرو الانسان

بعض الحيوان هوليس بالإنسان اريد به اثبات اللاانسانية لبعض
الحيوان لاسلب الانسانية عنه وفوق ما بينه كما استتف عليه
ليس بعض اذ لا يمكن تصور الايجاب مع تقدم حرف السلب على اللزوم
قال وان لم يبين فيه كليات الافراد فان لم تصلح ان تصدق كلية
وجزئية سميت القضية طبيعية كقولنا الحيوان جنس الانسان
نوع وان صحت لذلك سميت متهمة كقولنا الانسان في خسرو
الانسان ليس في خسرو قول ما مر كان اذ ابين في القضية كليات
الموضوع واما اذ الم يبين فلا يخفى ان تصلح القضية لان تصدق
كلية وجزئية بان يكون الحكم فيها على افراد الموضوع او لم تصلح بان يكون
الحكم فيها على طبيعة الموضوع نفسها لا على الافراد فان لم تصلح لا تصدق
كلية وجزئية سميت طبيعية لان الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا
الحيوان جنس الانسان نوع فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس
على ما صدق عليه الحيوان الانسان من الافراد بل على طبيعتها
واجب صحت لان تكون كلية وجزئية سميت متهمة لان الحكم فيها على
افراد موضوعها وقد اهل بيان كلياته كقولنا الانسان في خسرو الانسان

بعض الحيوان هوليس بالإنسان اريد به اثبات اللاانسانية لبعض
الحيوان لاسلب الانسانية عنه وفوق ما بينه كما استتف عليه
ليس بعض اذ لا يمكن تصور الايجاب مع تقدم حرف السلب على اللزوم
قال وان لم يبين فيه كليات الافراد فان لم تصلح ان تصدق كلية
وجزئية سميت القضية طبيعية كقولنا الحيوان جنس الانسان
نوع وان صحت لذلك سميت متهمة كقولنا الانسان في خسرو
الانسان ليس في خسرو قول ما مر كان اذ ابين في القضية كليات
الموضوع واما اذ الم يبين فلا يخفى ان تصلح القضية لان تصدق
كلية وجزئية بان يكون الحكم فيها على افراد الموضوع او لم تصلح بان يكون
الحكم فيها على طبيعة الموضوع نفسها لا على الافراد فان لم تصلح لا تصدق
كلية وجزئية سميت طبيعية لان الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا
الحيوان جنس الانسان نوع فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس
على ما صدق عليه الحيوان الانسان من الافراد بل على طبيعتها
واجب صحت لان تكون كلية وجزئية سميت متهمة لان الحكم فيها على
افراد موضوعها وقد اهل بيان كلياته كقولنا الانسان في خسرو الانسان

في كل ما هو ملزوم ج فهو ملزوم ب وتارة بحسب الخارج
 ومعناه كل ج في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فهو
 ب في الخارج **اقول** قد عرفت ان للحمية طرفين احدهما
 وهو المحكوم عليه يسمى موضوعا وثانيهما وهو المحكوم به يسمى محمولا
 فاعلم ان عادة القوم قد جرت بانهم يعبرون عن الموضوع بـ ج وعن
 المحمول بـ ب حتى انهم اذا قالوا كل ج ب فكما انهم قالوا كل موضوع محمول
 وانما فعلوا ذلك لفائدة تين احدهما الاختصار فان قولنا كل ج ب
 انحصر من قولنا كل انسان حيوان مثلا وهو ظاهر وثانيهما دفع توهم
 الاختصار فانهم لو وضعوا للوجبة الكلية مثلا قولنا كل انسان حيوان واجروا
 عليها الاحكام امكن ان يذهب الوهم الى ان تلك الاحكام انما هي
 في هذه المادة دون الموجبات الكلية الاخر فتصوروا مفهوم
 القضية فوجدوها عن المواد وعبروا عن طرفيها بـ ج وبـ ب تنبيهها على
 ان الاحكام التجارية عليها شاملة لجميع جزئياتها غير مقصورة
 على البعض دون البعض كما انهم في قسم التصورات
 اخذوا مفهومات الكليات من غير اشارة الى مادة

هو المحمول
 في كل ما هو ملزوم ج فهو ملزوم ب وتارة بحسب الخارج
 ومعناه كل ج في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فهو
 ب في الخارج **اقول** قد عرفت ان للحمية طرفين احدهما
 وهو المحكوم عليه يسمى موضوعا وثانيهما وهو المحكوم به يسمى محمولا
 فاعلم ان عادة القوم قد جرت بانهم يعبرون عن الموضوع بـ ج وعن
 المحمول بـ ب حتى انهم اذا قالوا كل ج ب فكما انهم قالوا كل موضوع محمول
 وانما فعلوا ذلك لفائدة تين احدهما الاختصار فان قولنا كل ج ب
 انحصر من قولنا كل انسان حيوان مثلا وهو ظاهر وثانيهما دفع توهم
 الاختصار فانهم لو وضعوا للوجبة الكلية مثلا قولنا كل انسان حيوان واجروا
 عليها الاحكام امكن ان يذهب الوهم الى ان تلك الاحكام انما هي
 في هذه المادة دون الموجبات الكلية الاخر فتصوروا مفهوم
 القضية فوجدوها عن المواد وعبروا عن طرفيها بـ ج وبـ ب تنبيهها على
 ان الاحكام التجارية عليها شاملة لجميع جزئياتها غير مقصورة
 على البعض دون البعض كما انهم في قسم التصورات
 اخذوا مفهومات الكليات من غير اشارة الى مادة

في كل ما هو ملزوم ج فهو ملزوم ب وتارة بحسب الخارج
 ومعناه كل ج في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فهو
 ب في الخارج **اقول** قد عرفت ان للحمية طرفين احدهما
 وهو المحكوم عليه يسمى موضوعا وثانيهما وهو المحكوم به يسمى محمولا
 فاعلم ان عادة القوم قد جرت بانهم يعبرون عن الموضوع بـ ج وعن
 المحمول بـ ب حتى انهم اذا قالوا كل ج ب فكما انهم قالوا كل موضوع محمول
 وانما فعلوا ذلك لفائدة تين احدهما الاختصار فان قولنا كل ج ب
 انحصر من قولنا كل انسان حيوان مثلا وهو ظاهر وثانيهما دفع توهم
 الاختصار فانهم لو وضعوا للوجبة الكلية مثلا قولنا كل انسان حيوان واجروا
 عليها الاحكام امكن ان يذهب الوهم الى ان تلك الاحكام انما هي
 في هذه المادة دون الموجبات الكلية الاخر فتصوروا مفهوم
 القضية فوجدوها عن المواد وعبروا عن طرفيها بـ ج وبـ ب تنبيهها على
 ان الاحكام التجارية عليها شاملة لجميع جزئياتها غير مقصورة
 على البعض دون البعض كما انهم في قسم التصورات
 اخذوا مفهومات الكليات من غير اشارة الى مادة

في كل ما هو ملزوم ج فهو ملزوم ب وتارة بحسب الخارج
 ومعناه كل ج في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فهو
 ب في الخارج **اقول** قد عرفت ان للحمية طرفين احدهما
 وهو المحكوم عليه يسمى موضوعا وثانيهما وهو المحكوم به يسمى محمولا
 فاعلم ان عادة القوم قد جرت بانهم يعبرون عن الموضوع بـ ج وعن
 المحمول بـ ب حتى انهم اذا قالوا كل ج ب فكما انهم قالوا كل موضوع محمول
 وانما فعلوا ذلك لفائدة تين احدهما الاختصار فان قولنا كل ج ب
 انحصر من قولنا كل انسان حيوان مثلا وهو ظاهر وثانيهما دفع توهم
 الاختصار فانهم لو وضعوا للوجبة الكلية مثلا قولنا كل انسان حيوان واجروا
 عليها الاحكام امكن ان يذهب الوهم الى ان تلك الاحكام انما هي
 في هذه المادة دون الموجبات الكلية الاخر فتصوروا مفهوم
 القضية فوجدوها عن المواد وعبروا عن طرفيها بـ ج وبـ ب تنبيهها على
 ان الاحكام التجارية عليها شاملة لجميع جزئياتها غير مقصورة
 على البعض دون البعض كما انهم في قسم التصورات
 اخذوا مفهومات الكليات من غير اشارة الى مادة

14.

[illegible][illegible]

[illegible]

جاريان في السابعة ايضا ١٢ (١٤) عصام رحمه الله

الخارج عن المشاعر اما الاول فنغني به كل الوجود كان ج
 الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ب فالحكم فيه ليس مقصودا
 ما لا يجوز والخارج فقط بل على كل مقدور ج هو سواء كان موجبا للخارج
 او معدا فاحتمال ان يكون موجبا فالحكم فيه على افراد المقدرة الوجودية كقولنا
 كل عقلة طائر وان كان موجبا فالحكم ليس مقصورا على افراد الموجود بل
 عليه او على افراد المقدرة الوجودية ايضا كقولنا كل انسان حيوان وانما قيد
 الافراد بالامكان لان لو اطلقت لم يصدق كلية اصلا اما الموجبة فلان
 اذا قيل كل ج بهذا الاعتبار فقول ليس كذلك لان ج الذي ليس
 لوجوده كان ج وليس ب فبعض الوجود كان ج فهو بحيث لو وجد كان
 ليس ب انه يناقض قولنا كل ج بهذا الاعتبار لا يقال بل ج الذي ليس
 ب لوجوده كان ج وليس ب ولكن لا تسلم ان يصدق ج بعض الوجود كان ج
 فهو بحيث لو وجد كان ج وليس ب فان الحكم في القضية انما هو على افراجه من
 الجائز ان يكون ج الذي ليس ب من افراجه فاننا قلنا كل انسان حيوان ولا تسلم

الافراد الممكنة
 الموجبة
 كقولنا
 كل عقلة طائر
 وانما قيد
 الافراد
 بالامكان
 لان لو اطلقت
 لم يصدق
 كلية اصلا
 اما الموجبة
 فلان اذا قيل
 كل ج بهذا
 الاعتبار فقول
 ليس كذلك
 لان ج الذي
 ليس لوجوده
 كان ج وليس
 ب فبعض الوجود
 كان ج فهو
 بحيث لو وجد
 كان ج وليس
 ب انه يناقض
 قولنا كل ج
 بهذا الاعتبار
 لا يقال بل ج
 الذي ليس ب لوجوده
 كان ج وليس
 ب ولكن لا تسلم
 ان يصدق ج
 بعض الوجود
 كان ج فهو
 بحيث لو وجد
 كان ج وليس
 ب فان الحكم
 في القضية
 انما هو على
 افراجه من
 الجائز ان
 يكون ج الذي
 ليس ب من
 افراجه فاننا
 قلنا كل انسان
 حيوان ولا تسلم

الافراد الممكنة
 الموجبة
 كقولنا
 كل عقلة طائر
 وانما قيد
 الافراد
 بالامكان
 لان لو اطلقت
 لم يصدق
 كلية اصلا
 اما الموجبة
 فلان اذا قيل
 كل ج بهذا
 الاعتبار فقول
 ليس كذلك
 لان ج الذي
 ليس لوجوده
 كان ج وليس
 ب فبعض الوجود
 كان ج فهو
 بحيث لو وجد
 كان ج وليس
 ب انه يناقض
 قولنا كل ج
 بهذا الاعتبار
 لا يقال بل ج
 الذي ليس ب لوجوده
 كان ج وليس
 ب ولكن لا تسلم
 ان يصدق ج
 بعض الوجود
 كان ج فهو
 بحيث لو وجد
 كان ج وليس
 ب فان الحكم
 في القضية
 انما هو على
 افراجه من
 الجائز ان
 يكون ج الذي
 ليس ب من
 افراجه فاننا
 قلنا كل انسان
 حيوان ولا تسلم

الافراد الممكنة
 الموجبة
 كقولنا
 كل عقلة طائر
 وانما قيد
 الافراد
 بالامكان
 لان لو اطلقت
 لم يصدق
 كلية اصلا
 اما الموجبة
 فلان اذا قيل
 كل ج بهذا
 الاعتبار فقول
 ليس كذلك
 لان ج الذي
 ليس لوجوده
 كان ج وليس
 ب فبعض الوجود
 كان ج فهو
 بحيث لو وجد
 كان ج وليس
 ب انه يناقض
 قولنا كل ج
 بهذا الاعتبار
 لا يقال بل ج
 الذي ليس ب لوجوده
 كان ج وليس
 ب ولكن لا تسلم
 ان يصدق ج
 بعض الوجود
 كان ج فهو
 بحيث لو وجد
 كان ج وليس
 ب فان الحكم
 في القضية
 انما هو على
 افراجه من
 الجائز ان
 يكون ج الذي
 ليس ب من
 افراجه فاننا
 قلنا كل انسان
 حيوان ولا تسلم

الافراد الممكنة
 الموجبة
 كقولنا
 كل عقلة طائر
 وانما قيد
 الافراد
 بالامكان
 لان لو اطلقت
 لم يصدق
 كلية اصلا
 اما الموجبة
 فلان اذا قيل
 كل ج بهذا
 الاعتبار فقول
 ليس كذلك
 لان ج الذي
 ليس لوجوده
 كان ج وليس
 ب فبعض الوجود
 كان ج فهو
 بحيث لو وجد
 كان ج وليس
 ب انه يناقض
 قولنا كل ج
 بهذا الاعتبار
 لا يقال بل ج
 الذي ليس ب لوجوده
 كان ج وليس
 ب ولكن لا تسلم
 ان يصدق ج
 بعض الوجود
 كان ج فهو
 بحيث لو وجد
 كان ج وليس
 ب فان الحكم
 في القضية
 انما هو على
 افراجه من
 الجائز ان
 يكون ج الذي
 ليس ب من
 افراجه فاننا
 قلنا كل انسان
 حيوان ولا تسلم

145

ثاني
من المحصولات
الرابع

[illegible]

المعروفون
بدر فائق
الاستعمال
فناجح فعال

في عقد الوضع الاتصال هو قولنا لو وجد كان ج طذا في عقد الحمل فيه قولنا
 لو وجد كانت ولا اتصال فيكون بطريق الزوم لقولنا ان كان الشمس طالعت
 فالنهار موجود وقد يكون بطريق الاتفاق لقولنا ان كان الانسان طلقا فالحملا
 ناهق فسر صاحب الكشف ^{كالعنف ١٧} في تابع الزوم فقالوا معنى قولنا كل ما لو وجد
 كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب ان كل ما هو ملزوم ج فهو ملزوم ب
 وليت شعري لم لم يكتفوا بطلق الاتصال حتى لم يخرج جميع اكثر
 القضايا عن تفسيرهم لانه لا ينطبق الا على قضية تكون وصف
 موضوعها ووصف محمولها لازمين لذات الموضوع واما
 القضايا التي احد وصفيهما او كلاهما غير لازم فخارج عن ذلك
 ولزمهم ايضا احصر القضايا في الضرورية اذ لا معنى للضرورة
 الا لزوم وصف المحمول لذات الموضوع بل في اخص من
 الضرورية لا اعتبار لزوم وصف الموضوع في مفهوم القضية وعدم
 اعتبارها في مفهوم الضرورية توقف وقع في بعض النسخ كل ما لو وجد كان ج
 بالواو العاطفة وهو خطأ فاحش لان كل ج لازم لوجود الموضوع على انفسه
 ولا معنى للواو العاطفة بين الازم والملزوم على ان ذلك ليس بمشتبه

[illegible]

قوله لا يكون
في الخارج
قوله لا يكون
في الخارج
قوله لا يكون
في الخارج

ايضا على اهل العربية فان لو صرف الشرط ولا بد له من
ان كان له ليس يشبه على التفسير المذكور
جواب وجوابه ليس قولنا فهو بحيث لانه خبر المبتدأ
بل كان ج وجواب الشرط لا يعطف عليه واما الثاني فيراد
به كل ج في الخارج فهو ب في الخارج والحكم فيه على الوجود
في الخارج سواء كان اتصافه ب حال الحكم او قبله او بعده
لان ما لم يوجد في الخارج ان لا وابدا يستحيل ان يكون
ب في الخارج واما قال سواء كان حال الحكم او قبله او
بعده دفعا لئلا يهمل من ظن ان معنى ج ب هو اتصاف الجبه
بالباطية حال كونه موصوفا بالجممية فان الحكم ليس على وصف

قوله لا يكون في الخارج
قوله لا يكون في الخارج
قوله لا يكون في الخارج
قوله لا يكون في الخارج

قوله لا يكون في الخارج
قوله لا يكون في الخارج
قوله لا يكون في الخارج
قوله لا يكون في الخارج

قوله لا يكون في الخارج
قوله لا يكون في الخارج
قوله لا يكون في الخارج
قوله لا يكون في الخارج

قوله لا يكون في الخارج
قوله لا يكون في الخارج
قوله لا يكون في الخارج
قوله لا يكون في الخارج

شئ من المربعات في الخارج يصح ان يقال كل مربع شكل بلا اعتبار
الاول دون الثاني ولولم يوجد شئ من الاشكال في الخارج الا المربع
يصح ان يقال كل شكل مربع بلا اعتبار الثاني دون الاول **اقول**
قد ظهر لك مما بيناه ان الحقيقة لا تستدعي وجود الموضوع
في الخارج بل يجوز ان يكون موجودا في الخارج وان لا يكون واذا
كان موجودا في الخارج فالحكم فيها كما يكون مقصورا على الافراد
الخارجية بل يتناولها والافراد المقدرة الوجود بخلاف الخارجية
فانها تستدعي وجود الموضوع في الخارج فالحكم فيها مقصور على
الافراد الخارجية فاللوضوع ان لم يكن موجودا فقد يصدق
القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج كما اذا لم يكن شئ من
المربعات موجودا في الخارج يصدق بحسب الحقيقة كل
مربع شكل اي كل ما لو وجد كان مربعا فهو بحيث لو وجد
كان شكلا ولا يصدق بحسب الخارج لعدم وجود المربع
في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضوع موجودا لم يخلو
اما ان يكون الحكم مقصورا على الافراد الخارجية او متناولا لها والافراد

البعض الثاني
في تحقيق المحصورات
الاربع

١٤٩

شيء من المربعات في الخارج يصح ان يقال كل مربع شكل بلا اعتبار
 الاول دون الثاني ولولم يوجد شيء من الاشكال في الخارج الا المربع
 يصح ان يقال كل شكل مربع بلا اعتبار الثاني دون الاول **اقول**
 قد ظهر لك مما بيناه ان الحقيقة لا تستدعي وجود الموضوع
 في الخارج بل يجوز ان يكون موجودا في الخارج وان لا يكون واذا
 كان موجودا في الخارج فالحكم فيها كما يكون مقصورا على الافراد
 الخارجية بل يتناولها والافراد المقدرة الوجود بخلاف الخارجية
 فانها تستدعي وجود الموضوع في الخارج فالحكم فيها مقصور على
 الافراد الخارجية فالموضوع ان لم يكن موجودا فقد يصدق
 القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج كما اذا لم يكن شيء من
 المربعات موجودا في الخارج يصدق بحسب الحقيقة كل
 مربع شكل اي كل ما لو وجد كان مربعا فهو بحيث لو وجد
 كان شكلا ولا يصدق بحسب الخارج لعدم وجود المربع
 في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضوع موجودا لم يخلو
 اما ان يكون الحكم مقصورا على الافراد الخارجية او متناولا لها والافراد

المقدرة فان كان الحكم مقصودا على الافراد الخارجية تصدق الكلية
الخارجية دون الكلية الحقيقية كما اذا انحصر الاشكال في
الخارج في المربع فيصدق كل شكل مربع بحسب الخارج وهو
ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة اي لا يصدق كل ما لو وجد
كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان مربعا يصدق قولنا بعض الوجود
كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان ليس بمربع وان كان الحكم
متناولا لجميع الافراد المحققة والمقدرة يصدق الكليتان معا
كقولنا كل انسان حيوان فاذا ن يكون بينهما لمخصوص وعموم
من وجه قال وعلى هذا فافس المحصورات الباقية اقول
لما عرفت مفهوم الموجبة الكلية امكانك ان تعرف مفهوم باق
المحصورات بالقياس عليه فان الحكم في الموجبة الجزئية
على بعض ما عليه الحكم في الموجبة الكلية فكل امور معتبرة تشبه
بحسب الكل معتبرة ههنا بحسب البعض ومعنى السالبة الكلية
الاجاب عن كل واحد واحد والسالبة الجزئية رفع الاجاب عن
بعض الاحاد فكما اعتبرت الموجبة الكلية بحسب الحقيقة والخارج كذلك

فان كان الحكم مقصودا على الافراد الخارجية تصدق الكلية الخارجية دون الكلية الحقيقية كما اذا انحصر الاشكال في الخارج في المربع فيصدق كل شكل مربع بحسب الخارج وهو ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة اي لا يصدق كل ما لو وجد كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان مربعا يصدق قولنا بعض الوجود كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان ليس بمربع وان كان الحكم متناولا لجميع الافراد المحققة والمقدرة يصدق الكليتان معا كقولنا كل انسان حيوان فاذا ن يكون بينهما لمخصوص وعموم من وجه قال وعلى هذا فافس المحصورات الباقية اقول لما عرفت مفهوم الموجبة الكلية امكانك ان تعرف مفهوم باق المحصورات بالقياس عليه فان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ما عليه الحكم في الموجبة الكلية فكل امور معتبرة تشبه بحسب الكل معتبرة ههنا بحسب البعض ومعنى السالبة الكلية الاجاب عن كل واحد واحد والسالبة الجزئية رفع الاجاب عن بعض الاحاد فكما اعتبرت الموجبة الكلية بحسب الحقيقة والخارج كذلك

125

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام في القلعة
التي فيها كان يلقى ربه
فلا تخافوا ولا تحزنوا
وهو خير مما يتجمعون

فان يكون السكون متبعا في ضرورة
السلب بجزء من لفظ لا
ان يكون السكون متبعا في ضرورة
السلب بجزء من لفظ لا
فان يكون السكون متبعا في ضرورة
السلب بجزء من لفظ لا

وان كان طرفاها وجوديين لقولنا لا شيء من المتحرك يسكن فان الحكم
فيهما بسلب السكون عن كل ما صدق عليه المتحرك فتكون سالبة وان لم يكن
في شيء من طرفيها سلب فليس لالتفات في الايجاب والسلب الا اطراف
بل النسبة **قال** والسالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة
المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع ودون الايجاب فان الايجاب
لا يصح الا على وجود محقق كما في الحاجة للموضوع او بقدره كما في الحقيقة
الموضوع اما اذا كان الموضوع موجودا فهما متساويان والفرق
بينهما في اللفظ اما في الثلاثية فالحقضية موجبة فان قدمت الواحدة
على حرف السلب وسالبة ان اخرت عنها واما في الثنائية فبالنسبة
او بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير او لا بالايجاب العدول لفظ
ليس بالسلب البسيط وبالعكس **اقول** لقائل ان يقول العدول
كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع على ما بينه
فحين ما شرع في الاحكام فلم يخص كلامه بالعدول في
المحمول ثم ان المحصلات والمعدولات المحمولات كثيرة فما الوجه
في تخصيص السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول بل ذلك

ان يكون السكون متبعا في ضرورة
السلب بجزء من لفظ لا
ان يكون السكون متبعا في ضرورة
السلب بجزء من لفظ لا
فان يكون السكون متبعا في ضرورة
السلب بجزء من لفظ لا

البحث
الثالث في العدول
التفصيل
فثبت ان
العدول في
ان المثال
ان السلب
من طرف
على السلب
وذلك لعدم
سواء
فان السلب
معدول
ان السلب
فان السلب
لا يكون

فان يكون السكون متبعا في ضرورة
السلب بجزء من لفظ لا
ان يكون السكون متبعا في ضرورة
السلب بجزء من لفظ لا
فان يكون السكون متبعا في ضرورة
السلب بجزء من لفظ لا

[illegible]

سلب اليا عنه ثبت الباء فيكون الباء والراء ثابتين له وهو اجتماع
 اى من ج ١٢ اى ع ١٢
 النقيضين واما الثانى وهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق
 الموجبة المعدولة المحمول فان الايجاب لا يصح على المعدوم ضرورة
 ان ايجاب الشئ لا يرفع على وجود المتيقن له بخلاف السلب فان ايجاب
 سواء كان ذلك الشئ امرا وجوديا او مرسيا ١٢
 لما لم يصدق على المعدوم ما تصح السلب عنها بالضرورة فيجوز ان يكون
 الموضوع معدوما وح يصدق السلب البسيط ولا يصدق الايجاب
 المعدول وكما انه يصدق قولنا شريك البارى ليس يصير ولا يصدق
 شريك البارى غير يصير لان معنى الاول سلب البصر عن شريك
 البارى ولما كان الموضوع معدوما صدق سلب كل مفهوم
 عنه ومعنى الثانى ان عدم البصر ثابت لشريك البارى فلا بد
 اى من شريك البارى ١٢
 ان يكون موجودا فى نفسه حتى يمكن ثبوت شئ له
 اى مع قطع النظر عن الفرع سواء كان فى الذهن او فى الخارج ١٢
 وهو ممتنع الوجود لا يقيم لوصدق السلب عند عدم
 الموضوع لم يمكن بين الموجبة الكلية والسالبة
 الجزئية تناقض لانهما قد تجتمعان على الصدق
 فان من انجائنا ثبوت المحمول لجميع الافراد الموجودة وسلبه عن بعض

[illegible]

149

البحث
الثالث في العدل
التفصيل

رحمہ اللہ
عبد السلام

ادو دادا کا انتقال بمبئی
لکھنؤ لان ہو دا
سلازہ نقد سے تاجیج
کو دو دا فیض مبارک دان
لو مارا دان کو الوضو
یعنی قلم و قریں و قد
یک علیہ نور الشان
اصف

فهي بالارتقاء الضرورية المطلقة عن الجانب المخالف للحكم كقولنا بالامكان
العام كل نار حارة وبالامكان العام لاشي من الحار بارح **اقول القضية**
الما بسيطة او مركبة لانها ان اشتملت على حكيمين مختلفين بالايجاب والسلب
فهي مركبة والا فبسيطة والقضية البسيطة هي التي حقيقتها ^عاي معناها
اما ايجاب فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان معناها ليس
الا ايجاب الحيوانية للانسان واما سلب فقط كقولنا لاشي من الانسان
يجوز بالضرورة فان حقيقتها ليست الا سلب المجزية عن الانسان
والقضية المركبة هي التي حقيقتها تكون ملزمة من الايجاب والسلب
كقولنا كل انسان كاتب بالفعل لا دائما فان معناها ايجاب الكتابة
للا انسان وسلب عنه بالفعل وانما قل حقيقتها اي معناها لم يقل
لفظها لانه ربما تكون قضية مركبة ولا تركيب في اللفظ من الايجاب
والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فان كان لم يكن

[illegible][illegible]

في ملاحظة تركيب الالان معناه ان ايجاب الكتابة للانسان ليس
 بضروري وهو ممكن عام سالب وان سلب الكتابة عنه
 ليس بضروري وهو ممكن عام موجب فهو في الحقيقة والمعنى مركب
 وان لم يوجد تركيب في اللفظ بخلاف ما اذا قيدنا القضية
 بالالادوام واللاضرورة فان التركيب في القضية محسب
 اللفظ ايضا ثم اعلم ان القضايا البسيطة والمركبة غير
 محصورة في عدد الا ان التي جرت العادة بالبحث
 عنها وعن احكامها من التناقض والعكس والقياس
 وغيرها ثلثة عشر قضية منها البسائط ومنها المركبات
 اما البسائط فست اولى الضرورية المطلقة وهي التي يحكم
 فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه
 مادام ذات الموضوع موجودة اما التي حكم فيها بضرورة الثبوت
 فهي ضرورية موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان
 الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوان للانسان في جميع اوقات
 وجوده اما التي حكم فيها بضرورة السلب وضرورية سالبة

في ملاحظة تركيب الالان معناه ان ايجاب الكتابة للانسان ليس
 بضروري وهو ممكن عام سالب وان سلب الكتابة عنه
 ليس بضروري وهو ممكن عام موجب فهو في الحقيقة والمعنى مركب
 وان لم يوجد تركيب في اللفظ بخلاف ما اذا قيدنا القضية
 بالالادوام واللاضرورة فان التركيب في القضية محسب
 اللفظ ايضا ثم اعلم ان القضايا البسيطة والمركبة غير
 محصورة في عدد الا ان التي جرت العادة بالبحث
 عنها وعن احكامها من التناقض والعكس والقياس
 وغيرها ثلثة عشر قضية منها البسائط ومنها المركبات
 اما البسائط فست اولى الضرورية المطلقة وهي التي يحكم
 فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه
 مادام ذات الموضوع موجودة اما التي حكم فيها بضرورة الثبوت
 فهي ضرورية موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان
 الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوان للانسان في جميع اوقات
 وجوده اما التي حكم فيها بضرورة السلب وضرورية سالبة

في ملاحظة تركيب الالان معناه ان ايجاب الكتابة للانسان ليس
 بضروري وهو ممكن عام سالب وان سلب الكتابة عنه
 ليس بضروري وهو ممكن عام موجب فهو في الحقيقة والمعنى مركب
 وان لم يوجد تركيب في اللفظ بخلاف ما اذا قيدنا القضية
 بالالادوام واللاضرورة فان التركيب في القضية محسب
 اللفظ ايضا ثم اعلم ان القضايا البسيطة والمركبة غير
 محصورة في عدد الا ان التي جرت العادة بالبحث
 عنها وعن احكامها من التناقض والعكس والقياس
 وغيرها ثلثة عشر قضية منها البسائط ومنها المركبات
 اما البسائط فست اولى الضرورية المطلقة وهي التي يحكم
 فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه
 مادام ذات الموضوع موجودة اما التي حكم فيها بضرورة الثبوت
 فهي ضرورية موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان
 الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوان للانسان في جميع اوقات
 وجوده اما التي حكم فيها بضرورة السلب وضرورية سالبة

في ملاحظة تركيب الالان معناه ان ايجاب الكتابة للانسان ليس
 بضروري وهو ممكن عام سالب وان سلب الكتابة عنه
 ليس بضروري وهو ممكن عام موجب فهو في الحقيقة والمعنى مركب
 وان لم يوجد تركيب في اللفظ بخلاف ما اذا قيدنا القضية
 بالالادوام واللاضرورة فان التركيب في القضية محسب
 اللفظ ايضا ثم اعلم ان القضايا البسيطة والمركبة غير
 محصورة في عدد الا ان التي جرت العادة بالبحث
 عنها وعن احكامها من التناقض والعكس والقياس
 وغيرها ثلثة عشر قضية منها البسائط ومنها المركبات
 اما البسائط فست اولى الضرورية المطلقة وهي التي يحكم
 فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه
 مادام ذات الموضوع موجودة اما التي حكم فيها بضرورة الثبوت
 فهي ضرورية موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان
 الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوان للانسان في جميع اوقات
 وجوده اما التي حكم فيها بضرورة السلب وضرورية سالبة

لا يجوز ان يكون وصف الموضوع وعده لان الممكن
 لا يجب ان يكون واقعا الثالثة المشروطة العامة وهي التي
 فيها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عند بشرط ان تكون
 ذات الموضوع منصفة بوصف الموضوع اي يكون لوصف الموضوع

يجوز ان كان انفكاكها عن الموضوع وعده لان الممكن
 لا يجب ان يكون واقعا الثالثة المشروطة العامة وهي التي
 فيها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عند بشرط ان تكون
 ذات الموضوع منصفة بوصف الموضوع اي يكون لوصف الموضوع
 دخل في تحقق الضرورة مثال الموجبة قولنا كل كاتب متحرك
 الاصابع بالضرورة مادام كاتبان متحرك الاصابع ليس ضرورة
 الثبوت لذات الكاتب اعني افراد الانسان مطلقا بل ضرورة
 ثبوته انما هي بشرط انصافه بوصف الكتابة ومثال السالبة
 قولنا بالضرورة كل شيء من الكاتب يسكن الاصابع مادام كاتب
 فان سلب ساكن الاصابع عن ذات الكاتب ليس ضرورة بل ان
 انصافه بوصف الكتابة وسبب تسميتها اما بالمشروطة فلا
 على شرط الوصف واما بالعلامة فلا انها اعم من المشروطة الخاصة
 وستعرفها في المركبات واما يقال المشروطة العامة على القضية التي
 حكم فيها بالضرورة او بالثبوت او بالسلب في جميع اوقات ثبوت
 الوصف اعم من ان يكون للوصف صلخل في تحقق الضرورة ام لا والفرق

٣ المشروطة بالمعنى الاول دون الثاني ١٢ مولوي لبرو لقي على سبيله الله الولى

لا يجوز ان يكون وصف الموضوع وعده لان الممكن
 لا يجب ان يكون واقعا الثالثة المشروطة العامة وهي التي
 فيها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عند بشرط ان تكون
 ذات الموضوع منصفة بوصف الموضوع اي يكون لوصف الموضوع
 دخل في تحقق الضرورة مثال الموجبة قولنا كل كاتب متحرك
 الاصابع بالضرورة مادام كاتبان متحرك الاصابع ليس ضرورة
 الثبوت لذات الكاتب اعني افراد الانسان مطلقا بل ضرورة
 ثبوته انما هي بشرط انصافه بوصف الكتابة ومثال السالبة
 قولنا بالضرورة كل شيء من الكاتب يسكن الاصابع مادام كاتب
 فان سلب ساكن الاصابع عن ذات الكاتب ليس ضرورة بل ان
 انصافه بوصف الكتابة وسبب تسميتها اما بالمشروطة فلا
 على شرط الوصف واما بالعلامة فلا انها اعم من المشروطة الخاصة
 وستعرفها في المركبات واما يقال المشروطة العامة على القضية التي
 حكم فيها بالضرورة او بالثبوت او بالسلب في جميع اوقات ثبوت
 الوصف اعم من ان يكون للوصف صلخل في تحقق الضرورة ام لا والفرق

لا يجوز ان يكون وصف الموضوع وعده لان الممكن
 لا يجب ان يكون واقعا الثالثة المشروطة العامة وهي التي
 فيها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عند بشرط ان تكون
 ذات الموضوع منصفة بوصف الموضوع اي يكون لوصف الموضوع
 دخل في تحقق الضرورة مثال الموجبة قولنا كل كاتب متحرك
 الاصابع بالضرورة مادام كاتبان متحرك الاصابع ليس ضرورة
 الثبوت لذات الكاتب اعني افراد الانسان مطلقا بل ضرورة
 ثبوته انما هي بشرط انصافه بوصف الكتابة ومثال السالبة
 قولنا بالضرورة كل شيء من الكاتب يسكن الاصابع مادام كاتب
 فان سلب ساكن الاصابع عن ذات الكاتب ليس ضرورة بل ان
 انصافه بوصف الكتابة وسبب تسميتها اما بالمشروطة فلا
 على شرط الوصف واما بالعلامة فلا انها اعم من المشروطة الخاصة
 وستعرفها في المركبات واما يقال المشروطة العامة على القضية التي
 حكم فيها بالضرورة او بالثبوت او بالسلب في جميع اوقات ثبوت
 الوصف اعم من ان يكون للوصف صلخل في تحقق الضرورة ام لا والفرق

بين المعنيين ان اذا قلنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً
واحدنا المعنى الاول صدقت كمتبين وان اخرجنا المعنى الثاني كدبت لان
حركة الاصابع ليست ضرورية لثبوت لذات الكاتب في شئ من
الاقوات فان الكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة غير ضرورية لذات
الكاتب في زمان اصلاً فظانك بالمشروطة بها فالمشروطة العامة
بالمعنى الاول اعلم من الضرورية والدائمة من وجه لانك قد سمعت
ان ذات الموضوع قد تكون عين وصفه وقد تكون غيره فاذا اتحد
او كانت المادة مادة الضرورة صدقت القضايا الثلاث لقولنا كل انسان
حيوان بالضرورة او دائماً او مادام انساناً وان تغاير فان كانت المادة
مادة الضرورة ولم يكن للوصف دخل في تحقق الضرورة صدقت
الضرورية والدائمة بدون المشروطة كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة
او دائماً لا بالضرورة مادام كاتباً فان وصف الكتابة لا يدخل في الضرورة
ثبوت الحيوان لذات الكاتب وان لم يكن المادة مادة الضرورة الذاتية
والدائمة الذاتي وكان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة
دون الضرورية بل الدائمة كما في المثال المذكور فان تحرك الاصابع ليس

بشرط الضرورة بل بالضرورة مادام كاتباً
واحدنا المعنى الاول صدقت كمتبين وان اخرجنا المعنى الثاني كدبت لان
حركة الاصابع ليست ضرورية لثبوت لذات الكاتب في شئ من
الاقوات فان الكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة غير ضرورية لذات
الكاتب في زمان اصلاً فظانك بالمشروطة بها فالمشروطة العامة
بالمعنى الاول اعلم من الضرورية والدائمة من وجه لانك قد سمعت
ان ذات الموضوع قد تكون عين وصفه وقد تكون غيره فاذا اتحد
او كانت المادة مادة الضرورة صدقت القضايا الثلاث لقولنا كل انسان
حيوان بالضرورة او دائماً او مادام انساناً وان تغاير فان كانت المادة
مادة الضرورة ولم يكن للوصف دخل في تحقق الضرورة صدقت
الضرورية والدائمة بدون المشروطة كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة
او دائماً لا بالضرورة مادام كاتباً فان وصف الكتابة لا يدخل في الضرورة
ثبوت الحيوان لذات الكاتب وان لم يكن المادة مادة الضرورة الذاتية
والدائمة الذاتي وكان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة
دون الضرورية بل الدائمة كما في المثال المذكور فان تحرك الاصابع ليس

ولاد اسم الذات الكاتب بل بشرط الكتابة ولما المشرطة بالمعنى

۱۱۱ افراد الاعشان ۱۲

الثاني فهي اعم من الضرورية مطلقا لانه متى ثبتت الضرورية في جميع اوقانه

الذات يثبت في جميع اوقات الوصف بدون العكس ومن الدائمة

من وجهه تصادقهما في مادة الضمة المطلقة وصدق الدائمة مدنها

حيث نخله الداء من الضرورة والفلسفة حيث يكون الضرر بالضرورة

شغل الزنجي اسود ١٢
اي صدق الشروطة بالنسبة الثاني بدون الدائمة ١٢

کھڑا ہوا کہ میں نے اس کو دیکھا ہے کہ وہ ایک اور شخص ہے۔
 کہ تو نے کل شریف نظم یاد آدھم سمجھا ۱۲

وَمِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ يَوْمَ يُدْعَى الْأُمَمُ أَجْمَلُونَ لِمَوْصِعٍ أَوْ سَلْبَةٍ عَلَى الْعُنُقِ

الموضوع متصفاً بالغنوان ومتأهماً بإيجاباً وسلباً ما صرح في الشرطه

علما من قولنا دایم اکل کاتب متحرک الاصابع مادام کاتباً و دائماً

اشى من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً وانما سميت عرفة لان

عرف انما يفهم هذا المعنى من السالبة اذا طلقت حتى اذا قيل

اشهر من النائم يستيقظ يفهم منه العرف ان المستيقظ مسلوب

الناس في احوالهم في الدنيا والآخرة من العبد المذنب في الدنيا والآخرة

من لم يجد ماء فليست بغير ماء

وَعَمَلُهُمْ أَكْمَلُ مِنَ الْعَرِيفَةِ كَمَا صَدَقَ اللَّهُ مِنْ الْمَلِيَّاتِ وَصَلَّى

مطلقاً من المشروطة العامة فانه متى تحققت الضرورة تجوز الوصف

وولده العام القديس يوحنا بن سبستيان

موضوعه در این کتاب است. این کتاب را می توان به عنوان یک کتاب مرجع برای دانشجویان و محققان در زمینه های مختلف استفاده کرد.

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

١٩٢

بالسلب كان مفهوماً سلب ضرورة الايجاب فانه هو الجانب المخالف
 للسلب فاذا قلنا كل نار حارة بلا مكان العام كان معناها ان سلب
 الحرقة عن النار ليس بضروري واذا قلنا لا شيء من الحياض بار بلا مكان
 العام فمعناها ان ايجاب البرودة للحار ليس بضروري وانما سميت
 ممكنة لا تحتواها على معنى الامكان وعامة لانها اعم من الممكنة
 الخاصة وهي اعم من المطلقة العامة لانه متى صدق الايجاب
 بالفعل فلا اقل من ان لا يكون السلب ضرورياً وسلب ضرورة السلب
 هو امكان الايجاب فمتى صدق الايجاب بالفعل صدق الايجاب
 بلا مكان ولا ينعكس لجواز ان يكون الايجاب ممكناً ولا يكون واقعاً
 اصلاً وكذلك متى صدق السلب بالفعل لم يكن الايجاب ضرورياً
 وسلب ضرورة الايجاب هو امكان السلب فمتى صدق السلب
 بالفعل صدق السلب بلا مكان دون العكس لجواز ان يكون السلب
 ممكناً غير واقع وعم من القضايا الباقية لان المطلقة العامة اعم منها
 مطلقاً والاعم للاعم اعم قال ولما المركبات ف سبع الاول المشروطة
 الخاصة وهي الشروط العامة مع قيد الادوام بحسب الذات وهي

[illegible]

ان كانت موجبة لقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام
كاتب لا دائما فتركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة
عامة وان كانت سالبة لقولنا بالضرورة الاش من الكاتب يساكن
الاصابع مادام كاتب لا دائما فتركيبها من سالبة مشروطة عامة
وموجبة مطلقة عامة **اقول** من المركبات المشروطة الصحة
وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وانما قيد
اللاوام بحسب الذات لان المشروطة العامة هي الضرورة
بحسب الوصف والضرورة بحسب الوصف وام بحسب الذات
بحسب الوصف يمنع ان يقيد باللاوام بحسب الوصف فان
قيد تقييد صحيحا فلا بد من ان يقيد باللاوام بحسب الذات
حتى يكون النسبة فيه ضرورية ودائمة في جميع اوقات وصف
الموضوع لا دائمة في بعض اوقات ذات الموضوع وهي اعني المشروطة
الخاصة ان كانت موجبة لقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع
مادام كاتب لا دائما فتركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة
مطلقة عامة اما المشروطة العامة الموجبة فهي الحجز الاول من القضية

[illegible][illegible]

الاجاب على ما ذكره من ان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط

الاجاب على ما ذكره من ان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط

الاجاب على ما ذكره من ان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط

واما السالبة المطلقة العامة اي قولنا لا شيء من الكائنات يتحرك الاصلابع
بالفعل فهو مفهوم اللادوام لان ايجاب المحمول للموضع اذا لم يكن
دائما كان معناه ان الايجاب ليس متحققا في جميع الاوقات واذا لم يتحقق
الايجاب في جميع الاوقات يتحقق السلب في الجملة وهو معنى السالبة
المطلقة العامة وان كانت سالبة لقولنا بالضرورة لا شيء من الكائنات
يسكن الاصلابع مادام كاتبها لا دائما فتكبيرها من مشروطة عامة سالبة
وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة علمتها اي قولنا كل كاتب ساكن
الاصابع بالفعل وهو مفهوم اللادوام لان السلب اذا لم يكن دائما
لم يكن متحققا في جميع الاوقات واذا لم يتحقق السلب في جميع الاوقات
يتحقق لايجاب في الجملة وهو لايجاب المطلق العام فان قلت
حقيقة القضية المركبة ملزمة من الايجاب والسلب فكيف تكون
موجبة او سالبة فقول الاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها
بايجاب الجزء الاول وسلبها اصطلاحا فان كان الجزء الاول موجبا
كانت القضية موجبة وان كان سالبا فسالبة والجزء الثاني موافق
له في الكم مخالف له في الكيف والنسبة بينها وبين القضية البسيطة

الاجاب على ما ذكره من ان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط

الاجاب على ما ذكره من ان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط

الاجاب على ما ذكره من ان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط

الاجاب على ما ذكره من ان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط
فان السلب لا يتحقق في جميع الاوقات بل في بعضها فقط

على قول
 ان من شرطه ان العرفية العامة
 والشروط العامة بينهما عموم
 من وجه لصدقة ما في مادة
 الشرطية العامة كقولنا
 كل كاتب يحرك الاصل
 بالضرورة ادام كاتب الادام
 وصدق الشرطية العامة
 بدون الشرطية العامة
 في مادة الضرورة الذاتية
 لان الضرورة الذاتية
 يستلزم الدوام بحسب
 الذاتية والدوام بحسب
 الوجودية واللا
 ضرورية

كما تقدم من قولنا لاشي من الكاتب يسكن الاصاب مادام كاتبه لا
 فتركيبها ليس بالعرفية عامة وهي الجزاء الاول وموجبة مطلقة عامة وهي
 مفهوم الدوام وهي اعز من المشروطة الخاصة لان متى قست الضرورة
 بحسب الوصف لا دائما صدق الدوام بحسب الوصف لا دائما من غير عكس
 ومباشرة للثنتين على ما سلف اعلم من بشرطة العامة من وجه تصاقها
 في مادة المشروطة الخاصة وصدق الشرطية العامة بدونها في مادة الضرورة
 الذاتية وصدقها بدونها في المشروطة العامة اذ كان الدوام بحسب الوصف
 من غير ضرورة واخص من العرفية العامة لان المقيّد لخص من المطلق وكذا
 من الباقية لانهما اعز من العرفية العامة واعلم ان وصف الموضوع في الشرطية
 والعرفية الخاصة ينبغي ان يكون وصفا مطلقا لذاته الموضوع فان لم يكن
 دائما لم وصف المحمول اثم بدوام وصف الموضوع كان وصف المحمول دائما لذاته
 الموضوع وقد كان لا دائما بحسب الذات هذا خلف قال المثلثة الوجوه
 اللازمة وهي المطلق العامة مع قيد اللازمة بحسب الذات هي ان
 موجبة نقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من
 موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة نقولنا

بيان
 الوجودية واللا
 ضرورية
 بالادام بحسب
 كقولنا بالضرورة
 نالقي ادام ان
 العرفية الخاصة بدون
 العامة في مادة الوصف
 العرفية بحسب الوصف
 "مولوي يروق على
 الاولى على قولنا
 الموضوع متعلق بوجوه
 لا بمادة الا واجب
 عن الوصفية
 كونها اخذت في مفهومها
 فلذا المتعين
 وجوبها بحسب
 الدوام بحسب
 الوصف لا دائما
 صدقت لا دائما
 روفق

بالادام بحسب
 الدوام بحسب
 الوصف لا دائما
 صدقت لا دائما
 روفق

194

من كونه صدق فخطية النسبة بالضرورة أو ما أفيدته النسبة فلأن الإطلاق العام يحكم من اللوازم الوصفية وإلا لا بالضرورة فظاهر الحكم من الإطلاق هو ما لا ما عجب

[illegible]

من الاموال التي كانت في يد
 الخليفة في سنة ١٠٠٠ هـ
 من الاموال التي كانت في يد
 الخليفة في سنة ١٠٠٠ هـ

بيان
الخاصة الوقفية

وإن لوقت القدر
وقت غير مضاف وبعبارة
ويعني أن يراد بوقت بعض الأوقات
الواحدة السعة وليس العرف الوقت
التيهة بأوقات معينه فمفهوم العرف
يراد الوقت المسمى بالوقت
لكن في مفهوم الوقت المسمى
لا يقال فليكن مفهوم الوقت
الشرطي المسمى بالوقت
بمعناها في بعض النسخ
عصام رحمه الله

فان لا يخسف لما كان ضروريا للذات الموضوع في بعض الاوقات
بيان تصديق الوقتية في المثال المذكور
والاطلاام ضروري لا يخسف كان الاطلاام ضروريا للذات فذلك
اي لاجل الاغراض
الوقت وان لم يكن الوصف ضروريا للذات الموضوع في وقت صدق
الخاصة ولم تصدق الوقتية كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرر الاصلح
ما دام كاتبه لا دائما فان الكتابة لما لم يكن ضرورية للذات في شيء من
الاوقات لم يكن تحرك الاصابع الضرورية بحسبها ضروريا للذات
في وقت ما فلا تصدق الوقتية ولذا لم تصدق الضرورية بحسب الوصف
ولا الدوام وقد بحسب الوقت لم تصدق الخاصة وتصديق الوقتية
كما في المثال المذكور هذا لافسرها المشروطة بالضرورة بشرط الوصف اما
اعني كل من سلف وقت ميلولة الارض
لذا فسرها بالضرورة ما دام الوصف يكون المشروطة الخاصة اخص من
الوقتية مطلقا لان متى تحققت الضرورية في جميع اوقات الوصف
ولجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات تحققت الضرورية في بعض
فيكون الوصف مفارقا لها على ان الكلام في اثنى عشر
وقوات الذات من غير عكس الوقتية مبائنة للذاتين واعلم من
العالمين مرجح صدقها فمادة المشروطة الخاصة وصدقها لا يخاف
اي المشروطة العامة والوقتية العامة
مادة الضرورية والعكس حيث لا دام بحسب الوصف لخص من المطلقة العامة

فان لا يخسف لما كان ضروريا للذات الموضوع في بعض الاوقات
بيان تصديق الوقتية في المثال المذكور
والاطلاام ضروري لا يخسف كان الاطلاام ضروريا للذات فذلك
اي لاجل الاغراض
الوقت وان لم يكن الوصف ضروريا للذات الموضوع في وقت صدق
الخاصة ولم تصدق الوقتية كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرر الاصلح
ما دام كاتبه لا دائما فان الكتابة لما لم يكن ضرورية للذات في شيء من
الاوقات لم يكن تحرك الاصابع الضرورية بحسبها ضروريا للذات
في وقت ما فلا تصدق الوقتية ولذا لم تصدق الضرورية بحسب الوصف
ولا الدوام وقد بحسب الوقت لم تصدق الخاصة وتصديق الوقتية
كما في المثال المذكور هذا لافسرها المشروطة بالضرورة بشرط الوصف اما
اعني كل من سلف وقت ميلولة الارض
لذا فسرها بالضرورة ما دام الوصف يكون المشروطة الخاصة اخص من
الوقتية مطلقا لان متى تحققت الضرورية في جميع اوقات الوصف
ولجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات تحققت الضرورية في بعض
فيكون الوصف مفارقا لها على ان الكلام في اثنى عشر
وقوات الذات من غير عكس الوقتية مبائنة للذاتين واعلم من
العالمين مرجح صدقها فمادة المشروطة الخاصة وصدقها لا يخاف
اي المشروطة العامة والوقتية العامة
مادة الضرورية والعكس حيث لا دام بحسب الوصف لخص من المطلقة العامة

فان لا يخسف لما كان ضروريا للذات الموضوع في بعض الاوقات
بيان تصديق الوقتية في المثال المذكور
والاطلاام ضروري لا يخسف كان الاطلاام ضروريا للذات فذلك
اي لاجل الاغراض
الوقت وان لم يكن الوصف ضروريا للذات الموضوع في وقت صدق
الخاصة ولم تصدق الوقتية كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرر الاصلح
ما دام كاتبه لا دائما فان الكتابة لما لم يكن ضرورية للذات في شيء من
الاوقات لم يكن تحرك الاصابع الضرورية بحسبها ضروريا للذات
في وقت ما فلا تصدق الوقتية ولذا لم تصدق الضرورية بحسب الوصف
ولا الدوام وقد بحسب الوقت لم تصدق الخاصة وتصديق الوقتية
كما في المثال المذكور هذا لافسرها المشروطة بالضرورة بشرط الوصف اما
اعني كل من سلف وقت ميلولة الارض
لذا فسرها بالضرورة ما دام الوصف يكون المشروطة الخاصة اخص من
الوقتية مطلقا لان متى تحققت الضرورية في جميع اوقات الوصف
ولجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات تحققت الضرورية في بعض
فيكون الوصف مفارقا لها على ان الكلام في اثنى عشر
وقوات الذات من غير عكس الوقتية مبائنة للذاتين واعلم من
العالمين مرجح صدقها فمادة المشروطة الخاصة وصدقها لا يخاف
اي المشروطة العامة والوقتية العامة
مادة الضرورية والعكس حيث لا دام بحسب الوصف لخص من المطلقة العامة

واما المنفصلة فاما حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتناهي بين
جزئيهما أو الصدق والكدن بمعا كقولنا أمان يكون هذا العذر وجا
أو فردا واما مانعة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتناهي بين الجزئين في
الصدق فقط كقولنا أمان يكون هذا الشيء حجرا أو شجرا أو مانعة
الخلو وهي التي يحكم فيها بالتناهي بين الجزئين في الكذب فقط
كقولنا أمان يكون زيدا في الصحر أو لا يفرق **اقول** بل وقع الفراغ
من الحملات واقسامها شرع في اقسام الشرطية وقد سمعت
ان الشرطية ملزمة بقضيتين في اقسام الشرطية وان اوجبتا وسلبتا حصول
اتصال احدهما عند الاخرى او منفصلة او اوجبتا وسلبتا انفصال
احدهما عن الاخرى والقضية الاولى من جزئي الشرطية سواء كانت متصلة
او منفصلة تسمى مقدما لتقدمها في الذكر والقضية الثانية تسمى تاليا
لتلويها اياها ثم ان المتصلة بالضرورة واما اتفاقية اما بالضرورة فهي
التي يحكم بصدق التاليفها على تقدير صدق
المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك والمتراد
بالعلاقة شيء بسببه تستصحب الاولى الثانية

الاولى ان يكون
من الحملات التي
يقع فيها اقسام
الصدق والكدن
بمعنا كقولنا
أمان يكون هذا
العذر وجا
أو فردا
واما مانعة
الجمع وهي التي
يحكم فيها بالتناهي
بين الجزئين في
الصدق فقط
كقولنا أمان
يكون هذا الشيء
حجرا أو شجرا
أو مانعة
الخلو وهي التي
يحكم فيها بالتناهي
بين الجزئين في
الكذب فقط
كقولنا أمان
يكون زيدا في
الصحر أو لا يفرق
اقول بل وقع
الفراغ من
الحملات واقسامها
شرع في اقسام
الشرطية وقد
سمعت ان الشرطية
ملزمة بقضيتين
في اقسام الشرطية
وان اوجبتا
وسلبتا حصول
اتصال احدهما
عند الاخرى او
منفصلة او اوجبتا
وسلبتا انفصال
احدهما عن
الاخرى والقضية
الاولى من جزئي
الشرطية سواء
كانت متصلة
او منفصلة تسمى
مقدما لتقدمها
في الذكر والقضية
الثانية تسمى
تاليا لتلويها
اياها ثم ان
المتصلة بالضرورة
واما اتفاقية
اما بالضرورة
فهو التي يحكم
بصدق التاليفها
على تقدير صدق
المقدم لعلاقة
بينهما توجب
ذلك والمتراد
بالعلاقة شيء
بسببه تستصحب
الاولى الثانية

[illegible]

بيان
سام الشرايط

[illegible]

مولانا عصام الرحمن

فان بين هذا وهذا وان يكون هذا
عبد الحاكم رحمه الله على القضية على علم
ان كل من العلم

فان الصدق دهم ملاك
خات ضروره آفاق

ان الاشكال انما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر قال وكل واحدة
من هذه الثلاثة اما عنادية وهي التي تكون التنافي فيها لذات
الجزئين كما في الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي تكون التنافي
فيها بمجرد الاتفاق لقولنا الاسود اللاتبا ما ان يكون هذا اسودا وكاتب
حقيقية او لا اسودا وكاتباً مانعة التجمع واسودا ولا كاتباً مانعة التخلو
اقول كل واحد من المنفصلات الثلاث اما عنادية واتفاقية
كما ان المتصلة اما لزومية واتفاقية فنسبة العناد والاتفاق
الى المنفصلات كنسبة اللزوم والاتفاق الى المتصلات اما العنادية
فهي التي يكون الحكم فيها بالتنافي لذاتي الجزئين اى حكم فيها
بان مفهوم احدها مناف للاخر مع قطع النظر عن الواقع كما
بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد في البحر وان لا يغرق
واما الاتفاقية فهي التي يحكم فيها بالتنافي لاذاتي الجزئين
بل بمجرد الاتفاق اى بمجرد ان يتفق في الواقع ان يكون بينهما مناف
وان لم يقتض مفهوم احدهما ان يكون منافيا للاخر لقولنا الاسود
اللاتبا ما ان يكون هذا اسودا وكاتباً كانت حقيقية فان منافاً

[illegible][illegible]

بين مفهومى الاسود والكاتب ولكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة
فلا يصح ان لا انتفاء الكتابة ولا يكذب بان لوجود السواد ولو قلنا
اما ان يكون هذا الاسود او كاتباً كانت مانعة للجميع لانهم لا يصح
ولكن يكذب بان لا انتفاء الاسود والكتابة معاً في الواقع ولو قلنا
اما ان يكون هذا السود او كاتباً كانت مانعة لخالق لانهم لا يكذب
ولكن يصح ان لتحقيق السواد والكتابة بحسب الواقع **قال**
وسالبة كل واحد من هذا القضايا الثمان هي التي ترفع فيها الحكم
به في موجباتها فسالبة الزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة
العناد تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية **اقول**
قد عرفت ثمانية قضايا متصلتان لزومية واتفاقية ومنفصلتان ست ثلث
اي من التعريفات المذكورة في من المعرفة وقد قرأ على صيغة المجهول من التعريف ١٨٤
من عناديات وثلاث منها اتفاقيات وهي كلها لموجبات لان تعاريفها المذكورة
لا ينطبق الاعلى الموجبات فلا بد من تعريف سوابقها فسالبة كل من هـى التي
يرفع فيها الحكم به في موجبتها فلما كانت الموجبة اللزومية ملزمة بالبلزوم
التالى للمقدم كانت السالبة اللزومية سالبة الزوم ملزمة بالحكم في السلب للزوم
لا ملزم في السلب فى التى حكم في البلزوم السلب موجب لزومية

[illegible]

[illegible][illegible]

لأما يحكم فيها باتفاق السلب قال والمتصلة الموجبة
تصدق عن صادقين وعن كاذبين وعن مجبولى الصدق
والكذب عن مقدم كاذب تال صادق دون عكس لا متناع استلزام
الصادق الكاذب تكذب عن جزئين كاذبين وعن مقدم كاذب
تال صادق وبالعكس عن صادقين هذا اذا كانت لزومية ولما
اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال **اقول** صدق
الشرطية فكذبها انما هو مطابقة الحكم لا اتصال ولا انفصال النفس
لا هو وعد معها لا بصدق جزئها ولكن بها فان طابق الحكم فيها
لنفس الامر فهي صادقة والا فهي كاذبة كيف كان جزاؤها ثم اذا نسبنا
جزئها الى نفس الامر حصلت اربعة اقسام لانها اما ان يكونا صادق
وكاذبين او يكون المقدم صادقا والتالى كاذبا وبالعكس فلنبين
ان كلا من الشرطيات من هذه الاقسام تتركب لمتصلة الموجبة الصادقة
تتركب عن صادق يقبل ان كان زيدا انسانا فهو حيوان وعن كاذبين
كقولنا ان كان زيد حجرا فهو كاذب وعن مجبولى الصدق والكذب كقولنا
ان كان زيدا يكتب فهو تاجر كاذب وعن مقدم كاذب تال صادق وكقولنا

[illegible][illegible]

ان كان زيد حملا كان حيوانا دون عكس الى تركب من مقدم صادق
 وتال كاذب بمتناع ان يستلزم الصادق الكاذب الا ان لم يكن كذا الصادق
 وصدق الكاذب لعل الكاذب بالصادق فلان اللازم كاذب كاذب اللازم
 يستلزم كذا بالضرورة وما صادقا والكاذب فلان المزوم فيه صادق
 وصدق للمزوم مستلزم لصدق اللازم لا يقال اذا صح تركب للتصلة
 من مقدم كاذب يقال صادق وعندهم ان كل متصلة موجبة تنعكس حتى
 جزئية فقد صح تركب لم مقدم صادق وتال كاذب لانقول ذلك في الكلية
 لا في الجزئية فان قلت لما اعتبر في جزئي للتصلة اجهل بالصدق ولكن
 زادا لاقسام على الاربعة فنقول تلك الاقسام عند نسبتها الى نفس
 الامر وهي اربعة فيها والموجبة الكاذبة تركب عن الاقسام الاربعة كان
 الحكم بالمزوم بيد للقدم والتالي اذا لم يكن مطابقا للواقع جاز ان
 كاذبين لقولنا ان كان الخلاه موجبا كان العالم قديما وان يكون
 المقدم كاذبا والتالي صادقا لقولنا ان كان الخلاه موجودا فلا انسان
 ناطق وبالعكس لقولنا ان كان انسان ناطقا فلا خلاه موجبا وان يكون
 صادقين لقولنا ان كان الشمس طالعة فنريد انسان هذا اذا كانت

في الفرضات ١١٠ والاولا بعد
 في الفرضات ١١٠ والاولا بعد
 في الفرضات ١١٠ والاولا بعد

في الفرضات ١١٠ والاولا بعد
 في الفرضات ١١٠ والاولا بعد
 في الفرضات ١١٠ والاولا بعد

في الفرضات ١١٠ والاولا بعد
 في الفرضات ١١٠ والاولا بعد
 في الفرضات ١١٠ والاولا بعد

[illegible]

بحسب الطبع فطرفاها اما ان يكونا صادقين او كاذبين او يكون احدهما
 فالتساؤل ان يحب الوضع رايمان الى قسم واحد ^ع
 صادقا والاخر كاذبا فالموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب
 لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع جزئيهما وعدم ارتفاعهما فلا بد ان يكون
 احدهما صادقا والاخر كاذبا لقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او اوجا
 وتكذب بعض صادقين لاجتماعهما في الصدق لقولنا اما ان يكون الاربعة
 زوجا ومنقسمة بمتساويين وتكذب عن كاذبين لارتفاعهما لقولنا اما
 ان يكون الثلثة زوجا ومنقسمة بمتساويين ومانعة الجمع تصدق عن
 كاذبين وصادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع طرفيها والصدق
 فجاز ان يكون طرفاها مرتفعين فيكون تركيبها عن كاذبين لقولنا
 اما ان يكون زيد شجرا او حجرا وجاز ان يكون احد طرفيها واقعا والاخر
 غير واقع فيكون تركيبها عن صادق وكاذب لقولنا اما ان يكون زيد انسانا
 او حجرا وتكذب عن صادقين لاجتماع جزئيهما لقولنا اما ان يكون زيد
 انسانا وناطقا ومانعة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق
 وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم ارتفاع جزئيهما فجاز اجتماعهما في الوجوه فيكون
 تركيبها عن صادق لقولنا اما ان يكون زيد لا شجرا ولا حجرا وجاز ان يكون

[illegible][illegible]

لوضوح استلزام عدم التالى لعدم لزوم الظاهر لكون التالى اولاً على هذا
الوضع والا لكان المقدم على هذا الوضع مستلزماً للنقيضين وان محال فعله
بعض الاوضاع كما يكون التالى اما المقدم فلا يصدق ان التالى لازم للمقدم
على جميع الاوضاع وهو مفهوم الكلية على ذلك التقدير واما فى الاتصال
فلان من الاوضاع ما لا يعاند التالى المقدم معه كصدق الطرفين فان
التالى على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون نقض التالى معانداً للمقدم فلو كان
المقدم معانداً للتالى على هذا الوضع لزوم معاندة الشئ للنقيضين وانه
محال فعله بعض الاوضاع كما يعاند التالى المقدم فلا يصدق ان التالى
معانداً للمقدم على سائر الاوضاع وانما خص هذا التفسير بالمتصلة
اللزومية والمنفصلة العنادية لان الاوضاع المعتبرة فى الاتفاقية
ليست هى الاوضاع الممكنة للاجتماع مطلقاً بل الاوضاع الكائنة بحسب
نفس الامر لو كان كذلك لم تصدق الاتفاقية الكلية لئلا يبين طرفيها
علاقة توجب صدق التالى على تقدير صدق المقدم فيمكن اجتماع عدم التالى
مع المقدم ولا كان ينبغي كما لازمة والتالى ليس متحققاً على تقدير صدق
المقدم على هذا الوضع فعلى بعض الاوضاع الممكنة للاجتماع مع وضع

على ما مر من ان التالى لا يكون مستلزماً للمقدم على جميع الاوضاع بل على بعضها فقط وهو الذى لا يعاند التالى المقدم معه كصدق الطرفين فان التالى على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون نقض التالى معانداً للمقدم فلو كان المقدم معانداً للتالى على هذا الوضع لزوم معاندة الشئ للنقيضين وانه محال فعله بعض الاوضاع كما يعاند التالى المقدم فلا يصدق ان التالى معانداً للمقدم على سائر الاوضاع وانما خص هذا التفسير بالمتصلة اللزومية والمنفصلة العنادية لان الاوضاع المعتبرة فى الاتفاقية ليست هى الاوضاع الممكنة للاجتماع مطلقاً بل الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر لو كان كذلك لم تصدق الاتفاقية الكلية لئلا يبين طرفيها علاقة توجب صدق التالى على تقدير صدق المقدم فيمكن اجتماع عدم التالى مع المقدم ولا كان ينبغي كما لازمة والتالى ليس متحققاً على تقدير صدق المقدم على هذا الوضع فعلى بعض الاوضاع الممكنة للاجتماع مع وضع

فيكون التالى مستلزماً للمقدم على بعض الاوضاع فقط وهو الذى لا يعاند التالى المقدم معه كصدق الطرفين فان التالى على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون نقض التالى معانداً للمقدم فلو كان المقدم معانداً للتالى على هذا الوضع لزوم معاندة الشئ للنقيضين وانه محال فعله بعض الاوضاع كما يعاند التالى المقدم فلا يصدق ان التالى معانداً للمقدم على سائر الاوضاع وانما خص هذا التفسير بالمتصلة اللزومية والمنفصلة العنادية لان الاوضاع المعتبرة فى الاتفاقية ليست هى الاوضاع الممكنة للاجتماع مطلقاً بل الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر لو كان كذلك لم تصدق الاتفاقية الكلية لئلا يبين طرفيها علاقة توجب صدق التالى على تقدير صدق المقدم فيمكن اجتماع عدم التالى مع المقدم ولا كان ينبغي كما لازمة والتالى ليس متحققاً على تقدير صدق المقدم على هذا الوضع فعلى بعض الاوضاع الممكنة للاجتماع مع وضع

فإنه لا يجوز وإما أن يكون الشمس طلعت وإما أن لا يكون النهر جازي **قال**
 الفصل الثالث في أحكام القضايا وفي أربعة مباحث البحث الأول في التناقض
 وحده بأن اختلاف القضيتين بالاجاب السلب بحيث يقتضي لذاته
 أن يكون أحدهما صادقة والآخر كاذبة **اقول** لما فرغ من تعريف
 القضية وقاسمها شرع في لواحقها وأحكامها وأنتدأ من باب التناقض فنفذ
 معرفته من الأحكام على اختلاف القضيتين بالاجاب السلب بحيث
 يقتضي لذاته صدق واحد وهو لو كذب الآخر لقولنا إننا لا نساو في ذلك ليس
 بإنسان فافهم مختلفان بالاجاب السلب اختلاف يقتضيان أن يكون
 أحدهما صادقة والآخر كاذبة فالاختلاف جنس بعيد لأنه قد
 يكون بين قضيتين وقد يكون بين مفردين كالسواء والأرض
 يكون بين قضية ومفرد فقولنا قضيتين يخرج غير القضيتين
 القضيتين لما بالاجاب السلب ما بغيرها كاختلافهما بأن يكون أحدهما
 حملي والآخر شرطية أو متصل ومنفصلة أو معدلة ومحصلة فقولنا
 بالاجاب السلب يخرج الاختلاف بغير الاجاب السلب والاختلاف بالاجاب
 والسلب قد يكون بحيث يقتضيان أن يكون أحدهما صادقة والآخر كاذب وقد يكون

لعل في الاستعداد كما
 انقضى ايجال القضاء بالتي قال اما
 هو المعاني المعدية الى الموت تظنا
 لمداد الاموات لا ادرى شئت ولا ادرى
 علة ما به تخرج من قلوبهم
 انقضى ايجال ما به تخرج من قلوبهم
 لان بيان كون لغات المضويات
 الاصلاطية مدودا ورسوما قد سبق
 في تاليف كتابي انوار الكوكب من سنة
 طبعه بمصر لا اعيد انقضى ايجال
 من اختلاف الانظار في لغات
 من انقضاء ايجال القضاء بالتي قال اما
 هو المعاني المعدية الى الموت تظنا
 لمداد الاموات لا ادرى شئت ولا ادرى
 علة ما به تخرج من قلوبهم
 انقضى ايجال ما به تخرج من قلوبهم
 لان بيان كون لغات المضويات
 الاصلاطية مدودا ورسوما قد سبق
 في تاليف كتابي انوار الكوكب من سنة
 طبعه بمصر لا اعيد انقضى ايجال

[illegible][illegible]

مكتبة روماني
عبد الله النوري

شروط كون الختم صحيحا
عدم الفرق البصر
كونه من غير زينة
غير الى الختم بشرط
فان يثبت الفرق
ولا يخلو بالفرق
روفي غايته الدلالة
الامور الموكلة
القاس في بسطة
في زمان آخر على ما
تعارفه نسبتا الى

٢٣٢

[illegible][illegible]

قوله لا يمكن ان يكون الشيء في نفسه متناقضاً بل هو متناقض في الخارج
 وقوله لا يمكن ان يكون الشيء في نفسه متناقضاً بل هو متناقض في الخارج
 وقوله لا يمكن ان يكون الشيء في نفسه متناقضاً بل هو متناقض في الخارج

(٢٣٣)

ولا سلبها عند صدق الممكنتين فيها لقولنا كل انسان كاتب بلا مكان ليس كل
 انسان كاتب بلا مكان فقد بان ان اختلاف المحته كابد منه في الموجهات قال
 فقيض الضر وهو المطلق الممكنة العامة لان سلب الضر وقمع الضر ضرورة لما
 يتناقض وجوده ونقيض الدائم المطلق المطلق العامة لا السلب في كل الاوقات
 ينافي لايجاب في البعض والعكس فيقيض الشر وطه العامة المحنية الممكنة لعنى
 التحرك في ارفع الضر ربح حسب الوصف عن الجانب المخالف لقولنا كل من ذوات
 الجنية يمكن ان يسعل في بعض اوقات كون محجوباً ونقيض العرفية العامة المحنية
 اعنى التحرك فيها بشبه الحمل الموضوع او سلبه عن بعض احيان صف الموضوع
 ومثله اما اقول اعلم ولا ان نقيض كل شئ فهو هذا القدر كاف فاخذ
 النقيض لقضية قضية حتى ان كل قضية يكون نقيضها رفع تلك القضية فقلنا
 كل انسان حيوان بالضرور وقد نقيضها ان ليس كذلك فساثر القضاة لكن اذا
 رفع القضية فربما يكون نفس رفعها قضية لها مفهوم محصل معين عند العقل من
 القضايا المتعبرق وربما يمكن رفعها قضية لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا
 بل يكون لرفعها لادم مساو لمفهوم محصل عند العقل فاخذ ذلك الالزام المساو
 فالطلق اسم النقيض عليها تجوز ان يحصل التقاض القضايا امفرومات محصل عند العقل

نقيض الموجهات

المفهوم اذا كان العقول نفس
 فهو متعلق بقضية ومن قولنا ان
 مساو ومن قولنا ان نفس
 مع ان الاصل القضية في اللغز
 لان فهم المعاني في قابل الالفاظ
 اسهل وانظر امولا عبد الحكيم
 في الاطراف فاما منتق من
 ان يكون كل انسان حيوانا
 لقولنا بعض الناس ليس حيوانا

قوله لا يمكن ان يكون الشيء في نفسه متناقضاً بل هو متناقض في الخارج
 وقوله لا يمكن ان يكون الشيء في نفسه متناقضاً بل هو متناقض في الخارج
 وقوله لا يمكن ان يكون الشيء في نفسه متناقضاً بل هو متناقض في الخارج

وايما كان يتحقق طلاق لايجاب وكذلك دوام لايجاب ينقض رفع
دوام لايجاب واذا اتفقد دوام لايجاب فاما ان يدوم السلب فيتحقق
السلب في بعض الاوقات دون بعض وعلى كل التقديرين فالطلاق
السلب لازم جزا وهكذا البيان في ان نقيض المطلقة العامة الدائمة
المطلقة فانها لا يمكن لايجاب في الجملة يلزم السلب دائما واذا لم يكن
السلب في الجملة يلزم لايجاب دائما ونقيض المشروطة العامة
الجبينية الممكنة وهي التي يحكم فيها بالسلب الضرورية بحسب الوصف من
الجانبا المخالف لقولنا كل من بذات الجنب يمكن ان يسعل في بعض
اوقات كونه مجنونا وذلك لان نسبتها الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة
الى الضرورية المطلقة فكما ان الضرورية بحسب الذات تناقض سلب الضرورية
بحسب الذات كذلك الضرورية بحسب الوصف تناقض سلب الضرورية

الطلاق هو ان يغير كل ما كان في ان يغير المطلقة العامة اي اذا اعتبر سلب الاطلاق الطلاق هو ان يغير كل ما كان في ان يغير المطلقة العامة اي اذا اعتبر سلب الاطلاق	الطلاق هو ان يغير كل ما كان في ان يغير المطلقة العامة اي اذا اعتبر سلب الاطلاق الطلاق هو ان يغير كل ما كان في ان يغير المطلقة العامة اي اذا اعتبر سلب الاطلاق
--	--

من الايجاب الضرورية
لكان الايجاب الضرورية
لا يمكن ان يغير
المطلقة العامة اي اذا اعتبر سلب الاطلاق
الطلاق هو ان يغير
كل ما كان في ان يغير
المطلقة العامة اي اذا اعتبر سلب الاطلاق

في مادة لا يكون
الوصف ضروريا
لا يكون له دخل في
الضرورة فتعطل
الاجتناب في الاصل
اي لا يمكن ان يكون
بعض الايجابات
الاجتناب في الاصل
اي لا يمكن ان يكون
بعض الايجابات

[illegible]

٢٢٤
بحسب الوصف ونقيض العرفية العامة كجينية المطلقة وهي التي يحكم فيها
بالثبوت والسلب بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع ومثالها امر
من قولنا كل من بذات الجنب يسعل بالفعل في بعض اوقات كونه مجنونا
ونسبته الى العرفية العامة كنسبة المطلقة الى الدائمة فكما ان الدائم بحسب
الذات ينافي الاطلاق بحسبها كذلك الدائم بحسب الوصف ينافي الاطلاق
بحسبه **قال** واما المركبات فان كانت كلية فقيضها احد نقيض جزئها
وذلك جلي بعد الاشارة بمقتضى المركبات ونفاضة البسائط فانك اذا
تحققت ان الوجودية الدائمة تركيبها من مطلقتين عامتين احداهما
موجبة والاخرى سالبة وان نقيض المطلقة هو الدائمة تحققت ان نقيضها
اما الدائمة المخالفة والدائمة الموافقة **اقول** القضية للمركبة عبارة عن
مجموع قضيتين مختلفتين بأكليهما والسلب فقيضها رفع ذلك المجموع
وان كان في الظاهر قضية واحدة لكن في الحقيقة منها قضيتان الاولى صريحة والاخرى غير صريحة
لكن رفع المجموع انما يكون برفع احد جزئيه كاعلى التعيين فليجزئها ذاتها تحققت ان المجموع

[illegible][illegible]

1

ورفع أحد الجزئين هو أحد نقيض الجزئين لا على التعيين فيكون كالأصل
مساويا لنقيض المركبة وهو المفهوم المرادين نقيض الجزئين لا كالأصل
النقيضين مفهوم مراديينهما يقال أما هذا النقيض وأما ذلك النقيض
والحقيقة هي منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض الجزئين فيكون
طريق أخذ نقيض المركبة أن تحلل إلى بسيطها أو يؤخذ لكل منهما النقيض
وتركب منفصلة مانعة الخلو من النقيضين فهي مساوية لنقيضها لأن
متى صدق الأصل كذبت المنفصلة لأنه متى صدق الأصل صدق
جزؤه ومتى صدق الجزأ كان نقيضا لها فتكذب المنفصلة المانعة الخلو وكذلك
جزئها أو تركب بالأصل صدقت المنفصلة لأنه متى كذب الأصل فالأصل
لا يمكن بل أحد جزئيه فيصدق نقيضه فتصدق المنفصلة لأصل
أحد جزئيه وذلك أي أخذ نقيض المركبة جعل بعد الألفا بتحقاق
المركبات ونفا نقيض البساط فانك إذا تحققت الوجودية الدائمة مركبة من
مطلقين عامتين أولهما موافقة للأصل في الكيفية وأخرها مخالفة في الكيف
وتحقق أن نقيض المطلقة العامة الموافقة الدائمة المخالفة ونقيض المطلقة
العامة المخالفة الدائمة الموافقة عكست أن نقيض الوجودية الدائمة المألدة

ورفع أحد الجزئين هو أحد نقيض الجزئين كاحل التبعين فيكون لا
مساويا لنقيض المركبة وهو المفهوم المراد من نقيض الجزئين كاحل
النقيضين مفهوم مراد بينهما فيقال اما هذا النقيض واما ذلك النقيض
والحقيقة هي منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض الجزئين فيكون
طريق لخذ نقيض المركبة ان تحلل الى بسيطها وواحد لكل منهما نقيض
وتركب منفصلة مانعة الخلو من النقيضين فهي مساوية لنقيضها لانه
متى صدق الاصل كذبت المنفصلة لانه متى صدق الاصل صدق
جزءه او متصدق الجزآن كن نقيضا فافتكنا بالمنفصلة المانعة الخلو كذبت
جزئيه او متوكلن بالاصل صدق المنفصلة لانه متى كذب الاصل فلاب
ان يكون بل واحد جزئيه فيصدق نقيضه فتصدق المنفصلة لصدق
احد جزئيه وذلك اي لخذ نقيض المركبة جلي بعد الاحاطة بمحقق
المركبات ونقائض البساط فانك اذا تحققت الوجودية الدائمة مركبة من
مطلقتين عامتين اولهما موافقة للاصل والكيفية واخرها مخالفة في الكيفية
وتحقق ان نقيض المطلقة العامة الموافقة الدائمة المخالفة ونقيض المطلقة
العامة المخالفة الدائمة الموافقة عكست ان نقيض الوجودية الدائمة اما الدائمة

۲۳۹

فوقه واداس
بدر شمس
السلب الكلى
والجزء
والمزاج
اقول ان المراد
بالحكمة
فمن البيان
للمنفعة
المزاج
والمراد
والمراد
والمراد

[illegible]

[illegible][illegible]

لا تمهله انه عليه السلام
مولانا الحسن بن علي
الحقيقي والحق
المرتب الزهري
الكلية العراقية
على ذوقه والا فانه
انقضاه ليعجز

قوله فان الغرض من الحق
 حتى توافيه قال الحق
 انما هو انما هو الحق
 بالشيء نفسه المنفصل
 من الحق في الشيء
 من ان الحق في الشيء
 بالشيء نفسه المنفصل
 من الحق في الشيء
 من ان الحق في الشيء
 بالشيء نفسه المنفصل
 من الحق في الشيء

وإذ وافق في ذلك
المفاد من نص
اصلى الحائزين
والاخرى كما يتحقق
بين المعقودين
الاثر الثاني
جاءا بعد
بل للرد ان يرد
على وجه الاروم
والصدق من
بيل في طلب
الاعمال

ان كرمه و دلا و خصلها و با ذكرك
 الم فائدة قوله كما لو ان ذكرك
 ان ذكرك هو لا اعيد الحكم
 قوله و انما خبره و انما خبره
 سبب اعتبار الامر في بيان
 العكس يعني الصدق في حاصله
 العكس يعني القضية الخاصة من
 القيل لادم من لادم الخاصة من
 صدق لادم بدون لادم
 يكون لادم بدون لادم
 يعني القضية الخاصة من
 الصدق لادم من لادم
 من التبدل لادم من لادم
 من التبدل لادم من لادم

[illegible]

لازم الاخص ولازم اللازم لازم واعلم ان معنى انعكاس القضية انه
يلزمها العكس لزوما كليا فاليتبين ذلك بصدق العكس معها في مادة
واحدة بل يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها
انه ليس يلزمها العكس لزوما كليا فيتضح ذلك بالتخلف في مادة واحدة
فان لو لم يلزمها لزوما كليا لم يتخلف في شئ من المواد فلهذا اكتفى في بيان
عدم الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس **قال** اما الضرورية
والدائمة المطلقتان فتعكسان دائما كلية لان اصادق بالضرورة
او دائما لاشئ من ج ب فيصدق دائما لاشئ من ج ب ج ولا لبعض ج ب ج
بالاطلاق العام وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة في
الضرورية ودائما في الدائمة وهو محال **اقول** من السوالب الكلية
الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة وهما تعكسان سالب دائما كلية لان
اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ من ج ب وجب ان يصدق دائما
لاشئ من ج ب ج ولا اصادق نقیض وهو بعض ج ب بالاطلاق العام
وينضم الى الاصل هكذا بعض ج ب بالاطلاق العام لاشئ من ج ب بالضرورة
او دائما ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة في الضرورية وبالادام في الدائمة

ان معنى انعكاس القضية ان يلزمها العكس لزوما كليا
فان لم يلزمها العكس لزوما كليا لم يتخلف في شئ من المواد
فلهذا اكتفى في بيان عدم الانعكاس بمادة واحدة دون
الانعكاس

بيان ان انعكاس القضية في جميع
الامور لا يلزمها العكس لزوما كليا
بل يتخلف في مادة واحدة
فان لو لم يلزمها العكس لزوما كليا
لم يتخلف في شئ من المواد
فلهذا اكتفى في بيان عدم الانعكاس
بمادة واحدة دون الانعكاس

بيان
انعكاس المسالبتان
الدائمتان

بيان ان انعكاس القضية في جميع
الامور لا يلزمها العكس لزوما كليا
بل يتخلف في مادة واحدة
فان لو لم يلزمها العكس لزوما كليا
لم يتخلف في شئ من المواد
فلهذا اكتفى في بيان عدم الانعكاس
بمادة واحدة دون الانعكاس

بيان ان انعكاس القضية في جميع
الامور لا يلزمها العكس لزوما كليا
بل يتخلف في مادة واحدة
فان لو لم يلزمها العكس لزوما كليا
لم يتخلف في شئ من المواد
فلهذا اكتفى في بيان عدم الانعكاس
بمادة واحدة دون الانعكاس

وهو محال وهذا المحال ليس بلازم من تركيب المقدتين لصحة واحدة
يكون مما صدق النقيض سلبا لا مكان المحال وامكان المحال محال ١٢
لا اصل لانه مفروض الصدق فتعين ان يكون لازما من نقيض العكس
فيكون محالا فيكون العكس حقا لا يقال لان سلم كذب قولنا بعض ب
ان السلب محال محال ١١
ليس بجواز ان يكون الموضوع معدوما فيصدق سلبه عن نفسه
لا نقول صدق السالبة لما لعدم موضوعها ولو وجوده مع عدم
الحمول عندئذ لكان الاول ههنا فنقف لوجود بعض بحيث فرض
صدق نقيض العكس فلو صدق ذلك السلب يمكن الالعدم
الحمول وهو محال ومن الناس من ذهب الى انعكاس السالبة الضرورة
لكنفسها وهو فاسد بجواز امكان صفتها نوعين تثبت لاحدهما فقط
وبهذا نظر ان السالبة العامة اخص فثبت لازمة لها عين لعمامة ١٣
بالفعل دون الاخر فيكون التزم الاخر مسلوبا بعماله تلك الصفة بالفعل
بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة فلا يصدق سلبه كعدمه بالضرورة
كما ان مركوبه يد يكون ممكنا للفرض والحكم ثابتا للفرض بالفعل ون
الحكم فيصدق كاشي من مركوبه زيد بالحكم بالضرورة ولا يصدق كاشي
من الحكم بمركوبه زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الحكم
مركوبه بالامكان قال ولما الشبهة طه والعرفية العامة متان

فان كان المحال ليس بلازم من تركيب المقدتين لصحة واحدة
يكون مما صدق النقيض سلبا لا مكان المحال وامكان المحال محال ١٢
لا اصل لانه مفروض الصدق فتعين ان يكون لازما من نقيض العكس
فيكون محالا فيكون العكس حقا لا يقال لان سلم كذب قولنا بعض ب
ان السلب محال محال ١١
ليس بجواز ان يكون الموضوع معدوما فيصدق سلبه عن نفسه
لا نقول صدق السالبة لما لعدم موضوعها ولو وجوده مع عدم
الحمول عندئذ لكان الاول ههنا فنقف لوجود بعض بحيث فرض
صدق نقيض العكس فلو صدق ذلك السلب يمكن الالعدم
الحمول وهو محال ومن الناس من ذهب الى انعكاس السالبة الضرورة
لكنفسها وهو فاسد بجواز امكان صفتها نوعين تثبت لاحدهما فقط
وبهذا نظر ان السالبة العامة اخص فثبت لازمة لها عين لعمامة ١٣
بالفعل دون الاخر فيكون التزم الاخر مسلوبا بعماله تلك الصفة بالفعل
بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة فلا يصدق سلبه كعدمه بالضرورة
كما ان مركوبه يد يكون ممكنا للفرض والحكم ثابتا للفرض بالفعل ون
الحكم فيصدق كاشي من مركوبه زيد بالحكم بالضرورة ولا يصدق كاشي
من الحكم بمركوبه زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الحكم
مركوبه بالامكان قال ولما الشبهة طه والعرفية العامة متان

فتعكسان عرفية عامة كلية لان اذ اصدق بالضرورة و دائما لا شيء
من ج ب مادام ج دائما لا شيء من ج ب مادام ب ولا ا لبعض ب
ج حين هو ب وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب حين هو ج و محال
واما المشروطة والعرفية الخاصة فتعكسان عرفية عامة كلية
في البعض اما العرفية العامة فلكونها لازمة للعامين واما اللازم
في البعض فالان لو كذب بعض ب ج بالاطلاق العام اصدق
لا شيء من ج ب دائما فتعكس الى لا شيء من ج ب دائما وقد كان
كل ج ب بالفعل هذا خلف **اقول** السالبة الكلية المشروطة
والعرفية العامتان تتعكسان عرفية عامة كلية لان متى صدق
بالضرورة و دائما لا شيء من ج ب مادام ج صادق دائما لا شيء من
ب ج مادام ب ولا ا لبعض ب ج حين هو ب لان نقيض ونضمه
مع الاصل بان نقول بعض ب ج حين هو ب وبالضرورة و دائما
لا شيء من ج ب مادام ج فينتج بعض ب ليس ب حين هو ب وانه
محال وهو ناش من نقيض العكس فالعكس حق ومنهم من زعم
ان المشروطة العامة تتعكس كنفسها وهو باطل لان المشروطة العامة

[illegible]

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في الحديث "من لم يدر ما
 هو العلم لم يكن عالماً"

هي التي لو صف الموضوع فيها دخل في تحقق الضرر تعالى ما سبق فيكون
مفهوم السالبة للمشروطة العامة مناقاة وصف المحمول لمجموع وصف
الموضوع وذاته ومفهوم عكسها مناقاة وصف الموضوع لمجموع وصف
المحمل وذاته ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني واما المشروطة
والعرفية الخاصتان فتعكسان عرفية عامة مقيدة بالادوام في
البعض فانه اذا صدق بالضرورة او دائما كاشي من ج ب مادام ج
لا د ايما فليصدق دائما كاشي من ب ج مادام ب لا د ايما في البعض
اي بعض ب ج بالفعل فان الادوام في القضايا الكلية مطلقة
عامة كلية على ما عرفت واذا قيد بالبعض يكون مطلقا خاصة
اما صدق العرفية العامة وهي كاشي من ب ج سادام ب فلا نقاد
^{وهي الجزاء الاول}
للعامتين ولازم العام لان خاص لما صدق الادوام في البعض
^{وبالاضمين للماضين ولازم المازم لانه تكون لازمة في اثنين}
فلان لو لم يصدق بعض ب ج بالفعل اصدق كاشي من ب ج دائما
وتعكس الى كاشي من ج ب دائما وقد كان لا دوام الاصل كل
ج ب بالفعل هذا بخلاف انما لا تنعكسان الى العرفية العامة المقيدة
بالادوام في الكل لانه لا يصدق كاشي من الكاتب بساكن الاصابع

[illegible][illegible]

لفظ و قول
 جان الاصلیٰ جو کہ
 جان الکون صدم
 جان الارضیٰ انا بیست
 جان الاصلیٰ و دین
 جان الارضیٰ و کتاب
 جان الارضیٰ و عددہ ان خیل
 جان الارضیٰ و کائنات
 جان الارضیٰ و کائنات
 جان الارضیٰ و کائنات

٢٢٩

مادام كاتبك لا دائما وليكن بلاشي من الساكن بكتابك مادام ساكن لا دائما لكان
 لا دائما وهو كل ساكن كاتبك لا دائما هو العالم اصدق ببعض الساكن ليس
 دائما لان الساكن ما هو ساكن لا دائما قال فان كانت عجزتة فالشروط
 والعرفية الخاصة تنعكس ان عرفية خاصة لانه اذ اصدق بالضرورة
 او دائما بعض ج ليس بامام ج كذا دائما اصدق دائما ليس بعض ج
 مادام ب كذا دائما لان فرض ان الموضوع هو ج وفالج ج بالفعل و ب ايضا
 بحكم الاول وليس ج مادام ب والا كان ج حيد هو فيكون ب حين
 هو ج وقد كان ليس ب مادام ج هذا خلف اذ اصدق ج وب عليه تنافيا
 فيصدق بعض ب ليس ج مادام ب كذا دائما وهو المطلوب اما البواقي
 فلا تنعكس لان اصدق بالضرورة بعض ج وليس ب انسان بالضرورة
 ليس بعض القمر مخفف لا يربح لا دائما مع كذا عكسها بالامكان العالم الذي هو
 الجهات كذا بالضرورة لا يخص السائط والوقية لا يخص الكليات الباقية من تنعكس
 تنعكس من هذا عرف ان انعكاس العالم مستلزم لان انعكاس الخاص اقول
 قد عرفنا ان السؤال الحكمة سبع منها لا تنعكس ست منها تنعكس السؤال
 الجزئية لا تنعكس الا الشرح والعرفية الخاصة فانها تنعكس ان عرفية

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

۲۵۰

[illegible]

واما في بعض النسخ
 فانها قد اختلفت في بيان
 ما هو المراد من قوله
 ان الصنفين من جنس واحد
 فانه قد اختلف في بيان
 ما هو المراد من قوله
 ان الصنفين من جنس واحد
 فانه قد اختلف في بيان
 ما هو المراد من قوله
 ان الصنفين من جنس واحد

لما قوله
واخص الاربع مطلقا
من الاكثنين والعشرين
بمعنى الضم

۲۵۱

لانها إما السوال بالاربع التي هي الدائماتان والعامتان وإما السوال بالسبع
 المذكورة واخص بالاربع الضرورية واخص السبع الوقتية وشي منكم لا ينكر
 اما الضرورية فاصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة ومعك
 بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام اذ كل انسان حيوان بالضرورة
 واما الوقتية فاصدق بعض القمر ليس بمنخفض وقت التربع لادائما وكذب
 بعض المنخفض ليس بقمر بالامكان العام لان كل منخفض قمر بالضرورة
 واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لان انعكاس الاعم مستلزم
 لانعكاس الاخص لا يقال قد تبين ان السوال بالسبع الكلية لا تنعكس
 ويلزم من ذلك عدم انعكاس جزئياتها لان الكلية اخص من الجزئية
 وعدم انعكاس الاخص يلزم لعدم انعكاس الاعم فكان في ذلك علة
 فلا حاجة الى هذا التطويل لانا نقول هذا طريق اخر لبيان عدم انعكاس
 الجزئيات وتعيين الطريق ليس مرجحاً لناظره قال وأما الوجبة
 كلية كانتا وجزئية فلا تنعكس كلية تصلا لاحتمال كون المحمول اعم
 من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان وأما في الجملة فالضرورة والدائمة
 والعامتان تنعكس جينية مطلقة لانهما صادقت كل ج ب باحد الجزئيات

١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible][illegible]

فان من اجل اننا قد علمنا ان الله تعالى قد خلقنا من طين
 فانه من اجل اننا قد علمنا ان الله تعالى قد خلقنا من طين
 فان من اجل اننا قد علمنا ان الله تعالى قد خلقنا من طين
 فان من اجل اننا قد علمنا ان الله تعالى قد خلقنا من طين

[illegible]

اصدق كل شيء دائما ونضمه الى الجزاء الاول من الاصل هكذا كل شيء دائما وبما
 اودا دائما كل شيء بمادام شيء فينتج كل شيء دائما ونضمه الى الجزء الثاني الذي هو الاول
 ونقول كل شيء دائما ولا شيء من شيء بالاطلاق العام لينتج لا شيء من شيء بالاطلاق
 فلو صدق كل شيء دائما لوجدنا كل شيء دائما ولا شيء من شيء بالاطلاق
 وانه اجتماع النقيضين وهو محال هذا اذا كان الاصل كليا واما
 اذا كان جزئيا فلا يتم فيه هذا البيان لان جزئي جزئيتان والجزئي
 لا ينتج في كبرى الشكل الاول على ما استمع فلا بد في بعض طرق
 اخرى وهو الافتراض بان يفرض الذات التي صدق عليها شيء وب
 ما دام شيء لادائم قد ثبت ودخ وهو ظاهر ولا شيء بالفعل والاد
 لكان شيء دائما فيكون بـ دائما لانا حكمنا في الاصل ان بـ ما دام شيء وق
 كان بـ لادائم اذن خلفه اذا صدق عليه ان بـ وليس شيء بالفعل
 صدق بعض بـ ليس شيء بالفعل وهو مفهوم لادوام العكس ولو اخرج
 هذا الطريق في الاصل الحق واقتصر على البيان في الاصل الجزئي لنتم وكف
 على ما لا يخفى والوقتيتان والوجوئيتان والمطلقة العامة تنعكس مطلقة
 لان اذا صدق كل شيء بـ باحدى الجهات الخمس فبعض شيء بالاطلاق

[illegible][illegible]

مختصين فالولد بولد اكنه اكنه من غير زوجم هذه ظاهر وان ايمان بالمسلمين بعد شطط حسين ما بين منى واذخر
 في وقت لا تقترض ايضا في ايمان بالمسلمين بعد منى فاخرج الشكل ان انث " هو لا ما عبد المحكم محمد بن النضر

[illegible][illegible]

الى ما هو اخص من نقايضها اما في الدائمتين والعامتين والخاصتين
فلان نقيض عكوسها سالبية تعريفية عامة وهي تنعكس الى العرفية العامة
التي هي اخص من نقايضها واما في الوقتيتين والوجوديتين فلان نقيض
عكوسها سالبية دائمة وعكسها اخص من نقايضها مثالا اذا صدق
بعض ج ب بالاطلاق صدق بعض ب ج بالاطلاق ولا فلاشي من
ب ج دائما وتنعكس الى فلاشي من ج ب وهو نقيض بعض ج ب
بالاطلاق فيلزم اجتماع النقيضين واذا صدق بعض ج ب
بالضرورة فبعض ب ج حين هوب ولا فلاشي من ب ج مادام
ب دائما فلاشي من ج ب مادام ج وهو اخص من نقيض بعض ج
ب بالضرورة اعني قولنا فلاشي من ج ب بالامكان وعلى هذا القياس
وانما خصص هذا الطريق بالموجبات لان يبين انعكاس السوالب به
موقوف على عكوس الموجبات كما توقف بيان انعكاسها على عكوس
السوالب فلما قد مما امكن ان يبين به عكوس الموجبات بخلاف
السوالب قال واما الممكنتان فحاصلها في الانعكاس وعدمه
غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانعكاس فيهما على انعكاس

ان شئت يكون السواب في يد المولى
خلاف يكون السواب في يد المولى

ما مولانا صاحب دہلی نے فرمایا ہے کہ جو شخص اپنے دل میں اللہ کی یاد کرے وہ اللہ کی طرف سے ایک نیا دل دیا جائے گا۔

۲۵۷

بما انعكاس
الممكنين على ما ذهب
القدماء

[illegible]

FAN

بدليل يدل على الانعكاس ولا على عدمه توقفيه وأعلم أنا إذا اعتبرنا
الموضوع بالفعل كما هو مذهب الشيخ ظهر عدم انعكاس الممكنة لأن
مفهوم الأصل أن ما هو ج بالفعل ب بالامكان ومفهوم العكس أن
ما هو ب بالفعل ج بالامكان ويجوز أن يكون ب بالامكان وأن لا يخرج
من القوة إلى الفعل أصلاً فلا يصدق العكس مما يصدق المثال المذكور
في المسألة الضرورية فإنه يصدق كل ج ما هو ك ب ب بالامكان ويمكن
بعض ما هو مركوب ب ب بالفعل ج بالامكان لأن كل ما هو مركوب زيد
بالفعل فرس بالضرورية ولا شيء من الفرس بحار بالضرورية فلا شيء
ما هو مركوب زيد بحار بالضرورية وأما إذا اعتبرناه بالامكان كما هو
مذهب الفارابي ينعكس الممكنة كنفسها لأن مفهومها أن ما هو ج بالامكان
فهو ب بالامكان فما هو ب بالامكان ج بالامكان لا محالة ^{٥٤} ويتضح
لنا من هذه المباحث أن انعكاس السالبة الضرورية كنفسها مستلزم
لانعكاس الموجبة الممكنة كنفسها وبالعكس وكل ذلك بطريق العكس
قال وأما الشرطية فالمتصلة للموجبة تنعكس موجبة جزئية ^{٥٥} والبيان

[illegible]

FD-9

عائش طاهره بنت
الامير كزاده كزاده
ادان كان اصيل
موجوده عائش
طاهره ديس الزينه
ادان كانت عائش
طاهره فاعلى موجوده
ن شمس الدين
الشرعى كزاده
موجوده وادان كان
اصيل موجوده
فاميل
مينا خلفه
يوسف
موجوده
روفق على
سمايه بنت الوكيل

[illegible]

كان عكس كل ما ليس بحيوان ليس بانسان وحكم الوجبات فيه
حكم السوالب في العكس المستوي بالعكس حتى ان الموجبة الكلية تنعكس
فاذا صدق قولنا كل ج ب انعكس الى قولنا كل ما ليس ب ليس ج ولا
بعض ما ليس ب ج وتنعكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض ج ليس
ب وقد كان كل ج ب ينتج بعض ما ليس ب ب وان محال والموجبة الجزئية
لا تنعكس اصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب قولنا بعض الانسان
لا حيوان والسالبة كلية كانت لوجزئية تنعكس الى سالبة جزئية فاذا
قلنا لا شئ من ج ب اوليس بعضه ب فليصدق ليس بعض ما ليس ب ليس
ج ولا فكل ما ليس ب ليس ج وتنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ج ب
وقد كان لا شئ وليس بعض ج ب هذا خلف وهكذا الشرطية المتصلة الموجبة
الكلية تنعكس كنفسه لان اذا صدق كلما كان آ ب فجد فكل ما ليس ب ج د
لم يكن آ ب لان انتفاء الازم يستلزم انتفاء الملزوم والا يحاذ انتفاء الازم مع
بقاء الملزوم وهو ما يهدم الملازمة بينهما والموجبة الجزئية لا تنعكس اصدق
قولنا قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان لا انسانا لو كذب قولنا قد يكون اذا كان الشئ

بيان
عكس النقيض

لو قلنا ان كل ما ليس بحيوان ليس بانسان وحكم الوجبات فيه
حكم السوالب في العكس المستوي بالعكس حتى ان الموجبة الكلية تنعكس
فاذا صدق قولنا كل ج ب انعكس الى قولنا كل ما ليس ب ليس ج ولا
بعض ما ليس ب ج وتنعكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض ج ليس
ب وقد كان كل ج ب ينتج بعض ما ليس ب ب وان محال والموجبة الجزئية
لا تنعكس اصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب قولنا بعض الانسان
لا حيوان والسالبة كلية كانت لوجزئية تنعكس الى سالبة جزئية فاذا
قلنا لا شئ من ج ب اوليس بعضه ب فليصدق ليس بعض ما ليس ب ليس
ج ولا فكل ما ليس ب ليس ج وتنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ج ب
وقد كان لا شئ وليس بعض ج ب هذا خلف وهكذا الشرطية المتصلة الموجبة
الكلية تنعكس كنفسه لان اذا صدق كلما كان آ ب فجد فكل ما ليس ب ج د
لم يكن آ ب لان انتفاء الازم يستلزم انتفاء الملزوم والا يحاذ انتفاء الازم مع
بقاء الملزوم وهو ما يهدم الملازمة بينهما والموجبة الجزئية لا تنعكس اصدق
قولنا قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان لا انسانا لو كذب قولنا قد يكون اذا كان الشئ

لو قلنا ان كل ما ليس بحيوان ليس بانسان وحكم الوجبات فيه
حكم السوالب في العكس المستوي بالعكس حتى ان الموجبة الكلية تنعكس
فاذا صدق قولنا كل ج ب انعكس الى قولنا كل ما ليس ب ليس ج ولا
بعض ما ليس ب ج وتنعكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض ج ليس
ب وقد كان كل ج ب ينتج بعض ما ليس ب ب وان محال والموجبة الجزئية
لا تنعكس اصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب قولنا بعض الانسان
لا حيوان والسالبة كلية كانت لوجزئية تنعكس الى سالبة جزئية فاذا
قلنا لا شئ من ج ب اوليس بعضه ب فليصدق ليس بعض ما ليس ب ليس
ج ولا فكل ما ليس ب ليس ج وتنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ج ب
وقد كان لا شئ وليس بعض ج ب هذا خلف وهكذا الشرطية المتصلة الموجبة
الكلية تنعكس كنفسه لان اذا صدق كلما كان آ ب فجد فكل ما ليس ب ج د
لم يكن آ ب لان انتفاء الازم يستلزم انتفاء الملزوم والا يحاذ انتفاء الازم مع
بقاء الملزوم وهو ما يهدم الملازمة بينهما والموجبة الجزئية لا تنعكس اصدق
قولنا قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان لا انسانا لو كذب قولنا قد يكون اذا كان الشئ

انسانا لم يكن حيوانا والساكنان تنعكسان الى سالبة جزئية لان اذا صدق
 ليس البتة او قد لا يكون اذا كان آت فحذف قد لا يكون اذا لم يكن حج د لا يمكن
 آت ولا فكلمة الم يكن حج د لا يمكن آت وتنعكس الى كلما كان آت كان حج د وقد
 كان ليس البتة او قد لا يكون اذا كان آت فحذف قد لا يكون اذا لم يكن حج د لا يمكن
 ان يلزم يصدق العكس لصدق بعض وليس حج غاية ما في الباب انه يلزم منه
 صدق قولنا ليس بعض وليس ب ليس حج لكن لا يلزم منه صدق بعض وليس
 حج لان السالبة للمعدلة اعلم من الموجبة المحصلة وصدق لا اعلم ولا يستلزم
 صدق الاخص فلا منعواتك الطريقة غير التعريف الى ما عرف بالمصروف
 جعل الجزء الاول من القضية نقيض للثاني والثاني عين الاول مع مخالفة
 الاصل في الكيفية وموافقته في الصدق فالمراد بالقضية ههنا هي التي تحصل
 بعد هذه التبديل بخلاف القضية المذكورة في تعريف العكس للمستوى
 فانها هي الاصل بعني اخذنا الجزء الثاني من الاصل ونجعل الجزء الاول نقيضا
 له فخذنا الجزء الاول من الاصل ونجعل الجزء الثاني عينا فلذا حاولنا
 عكس قولنا كل انسان حيوان اخذنا الحيوان وجعلنا الجزء الاول نقيضا
 الى الاحيوان واخذنا الانسان وجعلنا الجزء الثاني عينا فيحصل الاشهر

على اى الاقدام اذا قلنا كل انسان
 الكيفية انفسا قلنا اذا قلنا كل انسان
 حيوان وجعلنا يصدق في كل انسان
 على اى الاقدام ان الانسان الحيوان
 بالانسان والاصدق انفسا هو بعض
 الانسان بعض انفسا بالانسان
 انفسا كل انسان

۲۴۲

بالاطلاق العام ولا فلاشي ما ليس بـ ج دائما فتعكس الى لاشي من
 ج ليس بـ دائما وقد كان لاشي من ج بـ بحكم اللادوام ويلزم كل
 ج فهو ليس بـ بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف **قول** على راء
 المتأخرين حكم الموجبات في حكم السوالب في العكس المستوي بدو
 العكس في الموجبات ان كانت كلية فالسبع التي لا تنعكس سواء بهيكلها
 المستوي لا تنعكس بعكس النقيض لان الوقتية اخصها وهي لا تنعكس
 لصدق قولنا بالضرورة كل قمر هو ليس بمنخفض وقت التربيع لادائمه
 كذب عكسه هو ليس بعض المنخفض بقمر بالامكان العام لما عرفت
 ان كل منخفض قمر بالضرورة واذا لم تنعكس الوقتية لم تنعكس شي من
 السبع لان عدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس الاعم لعم
 غير مرة بالضرورة وبالدائم تنعكس لان دائمة كلية لان اذا صدقت
 بالضرورة او دائما كل ج بـ ف دائما لاشي ما ليس بـ ج ولا فبعض ما
 ليس بـ ج بالفعل ونضمه الى الاصل ونقول بعض ما ليس بـ ج بالفعل
 وبالضرورة او دائما كل ج بـ ينتج بعض ما ليس بـ فهو بـ بالضرورة ان كان
 الاصل ضروريا او دائما ان كان دائما وان محال والضرورة لا تنعكس

واما بعض النسخ فيقول ان الانسان حيوان
 لان الانسان حيوان ذوات عقل
 واما بعض النسخ فيقول ان الانسان
 ليس حيوانا لان الانسان لا يلد
 واما بعض النسخ فيقول ان الانسان
 ليس حيوانا لان الانسان لا يلد
 واما بعض النسخ فيقول ان الانسان
 ليس حيوانا لان الانسان لا يلد

میان
تقیض
الکمل

وَأَصْدَقُ بِأَنَّهُ
يُؤَيِّنُ إِنْ يَصْدَقُ فِي بَنَاتِ
الْأَسْحَى مَا لَيْسَ بِكِبَرٍ إِنْ
لَمْ يَصْدَقْ فِي بَنَاتِ الْإِسْلَامِ
وَفَضْلُهُ مَعَ الْأَصْلِ وَالْإِسْلَامِ

لا يصدق في المثال المذكور بالضرورة كل مركوب يدفوس مع كذب
 الاشياء ليس بفرس مركوب يد بالضرورة لصدق قولنا بعض ماليس
 بفرس مركوب يد بالامكان العام وهو الحما والمشرطة والعرفية العاصتان
 تنعكسان عرفية علمية لانه اذا قلنا بالضرورة او دائما كل ج ب فاما
 الاشياء ليس ب ج مادام ليس ب ج فاما بعض ماليس ب ج حين هو ليس ب ج فاما
 الاصل هكذا بعض ماليس ب ج حين هو ليس ب ج وبالضرورة او دائما كل
 ج ب مادام ج ينتج بعض ماليس ب ب وان خلف والمشرطة والعرفية
 المتعكسان تنعكسان عرفية عامة لادائما في البعض فانه اذا صدق
 بالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج لادائما فاما الاشياء ليس ب
 ج مادام ليس ب لادائما في البعض لصدق قولنا الاشياء ليس ب
 ج مادام ليس ب فان لازم العامين ولازم العام لازم للنخاص واما
 اللادوام في البعض اي بعض ماليس ب ج بلاطلاق العام فان لولا
 لصدق قولنا الاشياء ليس ب ج دائما فتعكس الى قولنا الاشياء من ج
 ليس ب دائما وقد كان بحكمه لادوام الاصل الاشياء من ج ب بالفعل
 لقولنا كل ج فهو ليس ب بالفعل لاستلزام السالبة البسيطة الموجبة

بيان
 حكمة
 الكيفية

الاصل المذكور بالضرورة كل مركوب يدفوس مع كذب
 الاشياء ليس بفرس مركوب يد بالضرورة لصدق قولنا بعض ماليس
 بفرس مركوب يد بالامكان العام وهو الحما والمشرطة والعرفية العاصتان
 تنعكسان عرفية علمية لانه اذا قلنا بالضرورة او دائما كل ج ب فاما
 الاشياء ليس ب ج مادام ليس ب ج فاما بعض ماليس ب ج حين هو ليس ب ج فاما
 الاصل هكذا بعض ماليس ب ج حين هو ليس ب ج وبالضرورة او دائما كل
 ج ب مادام ج ينتج بعض ماليس ب ب وان خلف والمشرطة والعرفية
 المتعكسان تنعكسان عرفية عامة لادائما في البعض فانه اذا صدق
 بالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج لادائما فاما الاشياء ليس ب
 ج مادام ليس ب لادائما في البعض لصدق قولنا الاشياء ليس ب
 ج مادام ليس ب فان لازم العامين ولازم العام لازم للنخاص واما
 اللادوام في البعض اي بعض ماليس ب ج بلاطلاق العام فان لولا
 لصدق قولنا الاشياء ليس ب ج دائما فتعكس الى قولنا الاشياء من ج
 ليس ب دائما وقد كان بحكمه لادوام الاصل الاشياء من ج ب بالفعل
 لقولنا كل ج فهو ليس ب بالفعل لاستلزام السالبة البسيطة الموجبة

لا يصدق في المثال المذكور بالضرورة كل مركوب يدفوس مع كذب
 الاشياء ليس بفرس مركوب يد بالضرورة لصدق قولنا بعض ماليس
 بفرس مركوب يد بالامكان العام وهو الحما والمشرطة والعرفية العاصتان
 تنعكسان عرفية علمية لانه اذا قلنا بالضرورة او دائما كل ج ب فاما
 الاشياء ليس ب ج مادام ليس ب ج فاما بعض ماليس ب ج حين هو ليس ب ج فاما
 الاصل هكذا بعض ماليس ب ج حين هو ليس ب ج وبالضرورة او دائما كل
 ج ب مادام ج ينتج بعض ماليس ب ب وان خلف والمشرطة والعرفية
 المتعكسان تنعكسان عرفية عامة لادائما في البعض فانه اذا صدق
 بالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج لادائما فاما الاشياء ليس ب
 ج مادام ليس ب لادائما في البعض لصدق قولنا الاشياء ليس ب
 ج مادام ليس ب فان لازم العامين ولازم العام لازم للنخاص واما
 اللادوام في البعض اي بعض ماليس ب ج بلاطلاق العام فان لولا
 لصدق قولنا الاشياء ليس ب ج دائما فتعكس الى قولنا الاشياء من ج
 ليس ب دائما وقد كان بحكمه لادوام الاصل الاشياء من ج ب بالفعل
 لقولنا كل ج فهو ليس ب بالفعل لاستلزام السالبة البسيطة الموجبة

ان الغرض من هذا السؤال هو معرفة ما اذا كان
 المستحسن من ذلك ان يكون له اصل
 على ان يكون له اصل في كل شيء
 ان الغرض من هذا السؤال هو معرفة ما اذا كان
 المستحسن من ذلك ان يكون له اصل
 على ان يكون له اصل في كل شيء

المعدولة المحمول عند وجود الموضوع الذي هو محقق ههنا بسبب
 ايجاب الاصل لكن كل ج هو ليس بـ بفعل صادق لصادق ملزوم
 فيمكن بلاشئ من ج ليس بـ دائما فيكون اللادوام في البعض حقا قال
 ان كانت جزئية فالخاصة تنعكس ان عرفت خاصة لانه اذا صادق
 بالضرورة او دائما بعض ج ب مادام ج ا دائما و ج ا يصدق بعض
 ما ليس بـ ليس ج مادام ليس بـ لاداما لان افروض ان الموضوع
 وهو ج قد لا ليس بـ بالفعل للادوام ثبوت الباء وليس ج مادام
 بـ ولا لكان ج حين هو ليس بـ فليس بـ حين هو ج وقد كان بـ
 مادام ج هـ فـ جـ جـ بالفعل وهو ظاهر في بعض ما ليس بـ ليس ج مادام
 ليس بـ لاداما وهو المطلوب واما البواقي فلا تنعكس لصدق قولنا
 بعض الحيوان ليس بالإنسان بالضرورة المطلقة وبعض القمر ليس
 بمنخفض بالضرورة الوقتية دون عكسها باعـ المجرات ومتى لم تنعكس
 لم تنعكس شئ من الماعرف في العكس المستوي **اقول الخاص**
 من اللوجيات الجزئية تنعكس ان عرفت خاصة لانه اذا صادق
 او دائما بعض ج ب مادام ج لاداما فبعض ما ليس بـ ليس ج مادام

ان الغرض من هذا السؤال هو معرفة ما اذا كان
 المستحسن من ذلك ان يكون له اصل
 على ان يكون له اصل في كل شيء
 ان الغرض من هذا السؤال هو معرفة ما اذا كان
 المستحسن من ذلك ان يكون له اصل
 على ان يكون له اصل في كل شيء

بيا على
 تقبيل لوجيات
 الجزئية

ان الغرض من هذا السؤال هو معرفة ما اذا كان
 المستحسن من ذلك ان يكون له اصل
 على ان يكون له اصل في كل شيء
 ان الغرض من هذا السؤال هو معرفة ما اذا كان
 المستحسن من ذلك ان يكون له اصل
 على ان يكون له اصل في كل شيء

فلنفرض د ف د ليس ب وهو مفهوم الجزء الاول ود ج في بعض اوقات
كونه ليس ب لان كان ليس ب في جميع اوقات كون ج ولذا صدق على
د ان ليس ب وان ج في بعض اوقات كون ليس ب فبعض ما ليس ب ج
حين هو ليس ب وهو للدعي هذا ما في الكتاب والصواب انهم انعكسا
حينية كدائمة اما الحينية فلما ذكرنا اما الاولاد اما فلان يصدق على د
ان ليس ج بالفعل ولا لكان ج دائما فيكون ليس ب دائما لانه ام سلب
البكيد تام الجيم وقد كان كدائما لهذا خلفوا واذ صدق على ان ليس ب
وان ليس ج بالفعل صدق بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل وهو
مفهوم الاولاد واما الوقتين والوجوديتان فتنعكسا مطلقا
عاما لان لخالصا لاشي من ج ب او ليس بعضه ب كدائما لانه
هذه الجملات وجب ان يصدق بعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام
لان نقوض للوضع د ف د ليس ب وهو مفهوم الجزء الاول د ج بالفعل
بحكم الاولاد واما فبعض ما ليس ب ج بالاطلاق وهو المطلوب وانما
لم يتعد قيد الاولاد واما للاضطرقة الى العكس يجوز ان يكون ج ح في
لذا فلا يصدق د ليس ج بالامكان كقولنا ليس بعض الانسان يملك

فلنفرض د ف د ليس ب وهو مفهوم الجزء الاول ود ج في بعض اوقات
كونه ليس ب لان كان ليس ب في جميع اوقات كون ج ولذا صدق على
د ان ليس ب وان ج في بعض اوقات كون ليس ب فبعض ما ليس ب ج
حين هو ليس ب وهو للدعي هذا ما في الكتاب والصواب انهم انعكسا
حينية كدائمة اما الحينية فلما ذكرنا اما الاولاد اما فلان يصدق على د
ان ليس ج بالفعل ولا لكان ج دائما فيكون ليس ب دائما لانه ام سلب
البكيد تام الجيم وقد كان كدائما لهذا خلفوا واذ صدق على ان ليس ب
وان ليس ج بالفعل صدق بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل وهو
مفهوم الاولاد واما الوقتين والوجوديتان فتنعكسا مطلقا
عاما لان لخالصا لاشي من ج ب او ليس بعضه ب كدائما لانه
هذه الجملات وجب ان يصدق بعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام
لان نقوض للوضع د ف د ليس ب وهو مفهوم الجزء الاول د ج بالفعل
بحكم الاولاد واما فبعض ما ليس ب ج بالاطلاق وهو المطلوب وانما
لم يتعد قيد الاولاد واما للاضطرقة الى العكس يجوز ان يكون ج ح في
لذا فلا يصدق د ليس ج بالامكان كقولنا ليس بعض الانسان يملك

مولانا عبدالحق صاحب
فی الامم فی الحکیم
فی الامم فی الحکیم
فی الامم فی الحکیم
فی الامم فی الحکیم
فی الامم فی الحکیم

[illegible][illegible][illegible]

(٢٤٢)

أب لا نقضين محال لجواز أن يكون أب محالاً والحال جازان يستلزم المحال
وأما الرابع فلأنه لا نسلم أن قولنا قد لا يكون إذا كان أب أم يكن ج د يستلزم
قد يكون إذا كان أب فج د لجواز أن لا يكون الشيء مستلزماً لأحد
النقضين فإن أكل زيد لا يستلزم أكل عمر ولا نقضه **قال** البحث
الرابع في تلازم الشرطيات أما المتصلة الموجبة الكلية فتستلزم
منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم ونقض المتالي وممانعة الخلو
من نقض المقدم وعين التالى متعاكسين عليها ولا يبطل اللزوم
والإتصال المنفصلة الحقيقية تستلزم أربع متصلات مقدم ^{الاشئين}
عين أحد الجزئين وتاليهما نقض الآخر ومقدم الأخيرين نقض
أحد الجزئين وتاليهما عين الآخر وكل واحدة من غير الحقيقي
مستلزومة للآخرى مركبة من نقض الجزئين **اقول** المراد
بالمتصلة في هذا الباب أعني باب تلازم الشرطيات اللزومية
وبالمنفصلة العنادية فمتى صدق اللزوم ^{على} الكل بين امرين يصدق
منع الجمع بين عين الملزوم ونقض اللازم ومنع الخلو بين نقض
الملزوم وعين اللازم وهذان الانفصالان متعاكسان على اللزوم

[illegible][illegible]



بيان
القواعد الشرعية

اولا في بيان مقتضى هذا الفصل الاول من المجلد الثاني
في بيان مقتضى هذا الفصل الاول من المجلد الثاني
في بيان مقتضى هذا الفصل الاول من المجلد الثاني

زم عنها لذا نقول آخر **اقول** المقصد الاقصى والمطلب الاعلى من الغنى
 الكلام في القياس لانه العلم في استحصال المطالب التصديقية وحده
 انه قول مولف من قضايا منى سلمت لزوجه لذا نقول اخر قولنا العالم
 متغير وكل متغير حادث فان قول مولف من قضيتين اذا سلمت الزم عنها
 لذا نقول ان العالم حادث والقول هو المركب اما المفهوم العقلي وهو جنس
 للقياس المعقول اما المفقوظ وهو جنس للقياس المفقوظ والمراد من القضايا
 ما فوق قضية واحدة ليتناول القياس البسيط للمولف من قضيتين كما
 ذكرنا والقياس المركب من القضايا فوق اثنتين كما سيبيح واكثر من ذلك
 المستلزمة لذا نقول عكسها المستوى وعكس نقيضها فانها لا تنضم

في اصول التصديق انما يتوقف على كونها في
 الاصل حيثما كانت في العقل او في الخارج
 في اصول التصديق انما يتوقف على كونها في
 الاصل حيثما كانت في العقل او في الخارج
 في اصول التصديق انما يتوقف على كونها في
 الاصل حيثما كانت في العقل او في الخارج

في اصول التصديق انما يتوقف على كونها في
 الاصل حيثما كانت في العقل او في الخارج
 في اصول التصديق انما يتوقف على كونها في
 الاصل حيثما كانت في العقل او في الخارج

في اصول التصديق انما يتوقف على كونها في
 الاصل حيثما كانت في العقل او في الخارج
 في اصول التصديق انما يتوقف على كونها في
 الاصل حيثما كانت في العقل او في الخارج
 في اصول التصديق انما يتوقف على كونها في
 الاصل حيثما كانت في العقل او في الخارج

في اصول التصديق انما يتوقف على كونها في
 الاصل حيثما كانت في العقل او في الخارج
 في اصول التصديق انما يتوقف على كونها في
 الاصل حيثما كانت في العقل او في الخارج
 في اصول التصديق انما يتوقف على كونها في
 الاصل حيثما كانت في العقل او في الخارج

في قوله متى سلمت اشارة الى ان تلك القضايا لا يجب ان تكون مسلمة
 في نفسه بل يجب ان تكون بحيث لو سلمت لزعم عنها اقول اخرجنا
 في الحد القياس الصادق المقدمات وكذا كما كقولنا كل انسان حجر
 وكل حجر جمل فان هاتين القضيتين وان كذبتا لا انها بحيث لو
 لزعمهما ان كل انسان جماد وقوله لزعم عنها يخرج الاستقراء والتمثيل
 فان مقدماهما لا سلمت لا يلزم عنهما شيء لا يمكن تخلف مدلوليهما عنهما
 وقوله لانهما يخرج زعمهما ايلزم لانهما ايلزم باسطة مقدمة غير متكافئة
 قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول لونهما يكون موضع
 الاخرى كقولنا امساو لب وب مساو لج فانهما يستلزمان ان امساو لج
 لانهما يتبعهما بل بواسطة مقدمة غير متكافئة وهما ان كل مساو للمساوي للمساوي
 ولذلك لم يتحقق ذلك الاستلزام الا حيث تصدق هذا المقدم متكافئ قولنا
 ملزوم لب وب ملزوم لج فالملزوم لج لان ملزوم الملزوم للشئ ملزوم لملزومه
 الدرة في الحق والحق في البيت فالدرة في البيت لان مافي الشئ الذي هو
 في شئ اخريكون فيه لما اذ لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيء كما
 اذا قلنا امساو لب وب مساو لج ولم يلزم من ان امساو لج لان مافي الشئ

في قوله متى سلمت اشارة الى ان تلك القضايا لا يجب ان تكون مسلمة
 في نفسه بل يجب ان تكون بحيث لو سلمت لزعم عنها اقول اخرجنا
 في الحد القياس الصادق المقدمات وكذا كما كقولنا كل انسان حجر
 وكل حجر جمل فان هاتين القضيتين وان كذبتا لا انها بحيث لو
 لزعمهما ان كل انسان جماد وقوله لزعم عنها يخرج الاستقراء والتمثيل
 فان مقدماهما لا سلمت لا يلزم عنهما شيء لا يمكن تخلف مدلوليهما عنهما
 وقوله لانهما يخرج زعمهما ايلزم لانهما ايلزم باسطة مقدمة غير متكافئة
 قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول لونهما يكون موضع
 الاخرى كقولنا امساو لب وب مساو لج فانهما يستلزمان ان امساو لج
 لانهما يتبعهما بل بواسطة مقدمة غير متكافئة وهما ان كل مساو للمساوي للمساوي
 ولذلك لم يتحقق ذلك الاستلزام الا حيث تصدق هذا المقدم متكافئ قولنا
 ملزوم لب وب ملزوم لج فالملزوم لج لان ملزوم الملزوم للشئ ملزوم لملزومه
 الدرة في الحق والحق في البيت فالدرة في البيت لان مافي الشئ الذي هو
 في شئ اخريكون فيه لما اذ لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيء كما
 اذا قلنا امساو لب وب مساو لج ولم يلزم من ان امساو لج لان مافي الشئ

في قوله متى سلمت اشارة الى ان تلك القضايا لا يجب ان تكون مسلمة
 في نفسه بل يجب ان تكون بحيث لو سلمت لزعم عنها اقول اخرجنا
 في الحد القياس الصادق المقدمات وكذا كما كقولنا كل انسان حجر
 وكل حجر جمل فان هاتين القضيتين وان كذبتا لا انها بحيث لو
 لزعمهما ان كل انسان جماد وقوله لزعم عنها يخرج الاستقراء والتمثيل
 فان مقدماهما لا سلمت لا يلزم عنهما شيء لا يمكن تخلف مدلوليهما عنهما
 وقوله لانهما يخرج زعمهما ايلزم لانهما ايلزم باسطة مقدمة غير متكافئة
 قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول لونهما يكون موضع
 الاخرى كقولنا امساو لب وب مساو لج فانهما يستلزمان ان امساو لج
 لانهما يتبعهما بل بواسطة مقدمة غير متكافئة وهما ان كل مساو للمساوي للمساوي
 ولذلك لم يتحقق ذلك الاستلزام الا حيث تصدق هذا المقدم متكافئ قولنا
 ملزوم لب وب ملزوم لج فالملزوم لج لان ملزوم الملزوم للشئ ملزوم لملزومه
 الدرة في الحق والحق في البيت فالدرة في البيت لان مافي الشئ الذي هو
 في شئ اخريكون فيه لما اذ لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيء كما
 اذا قلنا امساو لب وب مساو لج ولم يلزم من ان امساو لج لان مافي الشئ

لشي لا يجبان يكون مباثله كذلك اذا قلنا انصف بوب نصف ج لم يلزم منه
ان نصف ج لان نصف النصف لا يكون نصفه وقوله قول آخر ادب ان القول
اللازم يجبان يكون مغايرا لكل واحد من هاتين المقدمات فانه لو لم يقتض
في القياس لزمن ان يكون كل قضيتين قياسا كيف كانتا لاستلزامهما احدهما
وهذا الحد منقوض بالقضية المركبة المستلزقة لعكسها المستوى في عكس
تقيضها فانه يصدق عليها ان قول مؤلف من قضيتين يستلزم لذاته
قولا آخر لكن لا يسمى قياسا قال وهو استثنائي ان كان عين النتيجة
او تقيضها مذكورا فيه بالفعل لقولنا ان كان هذا اجساما فهو متخير لكنه جسم
ينتجانه متخير وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بمتخير ينتج انه ليس
بجسم وتقيضه مذكور فيه اقتراني ان لم يكن كذلك لقولنا كل جسم مؤلف
وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا تقيضه مذكور فيه
بالفعل اقول القياس اما استثنائي او اقتراني لانه لما ان يكون عين
النتيجة او تقيضها مذكورا فيه بالفعل ولا يكون شي منها مذكورا فيه بالفعل
والا لكان استثنائي لقولنا ان كان هذا اجساما فهو متخير لكنه جسم ينتج انه
متخير فهو بعينه مذكور في القياس او لكنه ليس بمتخير ينتجانه ليس

فان لم يثبت ذلك فانه لم يثبت من ان ادب ان نصف ج لم يلزم منه ان نصف ج لان نصف النصف لا يكون نصفه وقوله قول آخر ادب ان القول اللازم يجبان يكون مغايرا لكل واحد من هاتين المقدمات فانه لو لم يقتض في القياس لزمن ان يكون كل قضيتين قياسا كيف كانتا لاستلزامهما احدهما وهذا الحد منقوض بالقضية المركبة المستلزقة لعكسها المستوى في عكس تقيضها فانه يصدق عليها ان قول مؤلف من قضيتين يستلزم لذاته قولا آخر لكن لا يسمى قياسا قال وهو استثنائي ان كان عين النتيجة او تقيضها مذكورا فيه بالفعل لقولنا ان كان هذا اجساما فهو متخير لكنه جسم ينتجانه متخير وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بمتخير ينتج انه ليس بجسم وتقيضه مذكور فيه اقتراني ان لم يكن كذلك لقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا تقيضه مذكور فيه بالفعل اقول القياس اما استثنائي او اقتراني لانه لما ان يكون عين النتيجة او تقيضها مذكورا فيه بالفعل ولا يكون شي منها مذكورا فيه بالفعل والا لكان استثنائي لقولنا ان كان هذا اجساما فهو متخير لكنه جسم ينتج انه متخير فهو بعينه مذكور في القياس او لكنه ليس بمتخير ينتجانه ليس

لو كان ان نصف ج لم يلزم منه ان نصف ج لان نصف النصف لا يكون نصفه وقوله قول آخر ادب ان القول اللازم يجبان يكون مغايرا لكل واحد من هاتين المقدمات فانه لو لم يقتض في القياس لزمن ان يكون كل قضيتين قياسا كيف كانتا لاستلزامهما احدهما وهذا الحد منقوض بالقضية المركبة المستلزقة لعكسها المستوى في عكس تقيضها فانه يصدق عليها ان قول مؤلف من قضيتين يستلزم لذاته قولا آخر لكن لا يسمى قياسا قال وهو استثنائي ان كان عين النتيجة او تقيضها مذكورا فيه بالفعل لقولنا ان كان هذا اجساما فهو متخير لكنه جسم ينتجانه متخير وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بمتخير ينتج انه ليس بجسم وتقيضه مذكور فيه اقتراني ان لم يكن كذلك لقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا تقيضه مذكور فيه بالفعل اقول القياس اما استثنائي او اقتراني لانه لما ان يكون عين النتيجة او تقيضها مذكورا فيه بالفعل ولا يكون شي منها مذكورا فيه بالفعل والا لكان استثنائي لقولنا ان كان هذا اجساما فهو متخير لكنه جسم ينتج انه متخير فهو بعينه مذكور في القياس او لكنه ليس بمتخير ينتجانه ليس

سنة ١٢٤٤
بسم الله الرحمن الرحيم

ونقيضها أي قولنا أنا جسم مذكور في القياس بالفعل وإنما سمي استثنائيا
لأنه لا يعلو حرف الاستثناء أعني لكن والثاني اقترااني لقولنا الجسم هو
وكل مولف محدث فالجسم محدث فليس هو ولا نقيضه مذكور في
القياس بالفعل وإنما سمي اقتراانيا لاقتران المحدود فيه وإنما قيد ذكر
النتيجة ونقيضها في التعريفين بالفعل لأنه لو لم يقيد لدخل الاقترااني
في حد القياس الاستثنائي إذ النتيجة مركبة من مادة وهي
طرقها ومن صورته هي هياتها التاليفية ومادتها مذكورة في الاقترااني
ومادة الشيء ما يحصل بالقوة فيكون النتيجة مذكورة فيها بالقوة
فلو أطلق ذكر النتيجة في التعريف لا شقص تعريف الاستثنائي منعا وتغيز
الاقترااني جمعا لا يقال أحد الأمرين لأنه وهو ما بطلان تعريف القياس
أو بطلان تقسيمه إلى قسمين لأن الاستثنائي إن لم يكن قياسا بطل
التقسيم ولا لكان تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غير طن كان قياسا
بطل التعريف لأنه اعتبر فيه أن يكون القول اللازم مغاثر الكل
واحد من المقدمات وإذا كانت النتيجة مذكورة في القياس بالفعل
لم يكن مغاثر الكل واحد من مقدماته لانا نقول لاسم النتيجة

الاستثناء هو لا يعلو حرف الاستثناء أعني لكن والثاني اقترااني لقولنا الجسم هو
وكل مولف محدث فالجسم محدث فليس هو ولا نقيضه مذكور في
القياس بالفعل وإنما سمي اقتراانيا لاقتران المحدود فيه وإنما قيد ذكر
النتيجة ونقيضها في التعريفين بالفعل لأنه لو لم يقيد لدخل الاقترااني
في حد القياس الاستثنائي إذ النتيجة مركبة من مادة وهي
طرقها ومن صورته هي هياتها التاليفية ومادتها مذكورة في الاقترااني
ومادة الشيء ما يحصل بالقوة فيكون النتيجة مذكورة فيها بالقوة
فلو أطلق ذكر النتيجة في التعريف لا شقص تعريف الاستثنائي منعا وتغيز
الاقترااني جمعا لا يقال أحد الأمرين لأنه وهو ما بطلان تعريف القياس
أو بطلان تقسيمه إلى قسمين لأن الاستثنائي إن لم يكن قياسا بطل
التقسيم ولا لكان تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غير طن كان قياسا
بطل التعريف لأنه اعتبر فيه أن يكون القول اللازم مغاثر الكل
واحد من المقدمات وإذا كانت النتيجة مذكورة في القياس بالفعل
لم يكن مغاثر الكل واحد من مقدماته لانا نقول لاسم النتيجة

الاستثناء هو لا يعلو حرف الاستثناء أعني لكن والثاني اقترااني لقولنا الجسم هو
وكل مولف محدث فالجسم محدث فليس هو ولا نقيضه مذكور في
القياس بالفعل وإنما سمي اقتراانيا لاقتران المحدود فيه وإنما قيد ذكر
النتيجة ونقيضها في التعريفين بالفعل لأنه لو لم يقيد لدخل الاقترااني
في حد القياس الاستثنائي إذ النتيجة مركبة من مادة وهي
طرقها ومن صورته هي هياتها التاليفية ومادتها مذكورة في الاقترااني
ومادة الشيء ما يحصل بالقوة فيكون النتيجة مذكورة فيها بالقوة
فلو أطلق ذكر النتيجة في التعريف لا شقص تعريف الاستثنائي منعا وتغيز
الاقترااني جمعا لا يقال أحد الأمرين لأنه وهو ما بطلان تعريف القياس
أو بطلان تقسيمه إلى قسمين لأن الاستثنائي إن لم يكن قياسا بطل
التقسيم ولا لكان تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غير طن كان قياسا
بطل التعريف لأنه اعتبر فيه أن يكون القول اللازم مغاثر الكل
واحد من المقدمات وإذا كانت النتيجة مذكورة في القياس بالفعل
لم يكن مغاثر الكل واحد من مقدماته لانا نقول لاسم النتيجة

[illegible]

٢٤٩

اذا كانت المذكورة بالفعل في القياس لم تكن مغايرة لكل واحد من
 المقدمات وانما يكون كذلك لو لم يكن النتيجة جزءا المقدمات هو
 ممنوع فان المقدمة في الاستثنائي ليس قولنا الشمس طالعت ^{استلزام}
 لوجود النهار لا يقال النتيجة ونقيضها قضية لاحتمالها الصدق والكدب
 اي القضية التي يفيد استلزامه لوجود النهار ^{اي}
 والمذكورة في القياس الاستثنائي ليس بقضية فلا يكون عينا النتيجة
 ولا نقيضها في المذكورين بالفعل لانقول المراد بذلك ان يكون طرفا
 النتيجة لو نقيضها المذكورين في بالترتيب الذي يكون في النتيجة ^{وعلى}
 هذا فلا اشكال قال وموضوع المطلوب في يسمى اصغرو محموله
 والكبرى القضية التي جعلت جزء قياس يسمى مقدمة والمقدمة التي فيها
 الاصغر الصغرى والتي فيها الاكبر الكبرى والمكرر بينهما حدا واسطو ^{ون}
 الصغرى بالكبرى يسمى قريئة وضربا والمهيئة الحاصلة من كيفية وضع
 الحد الاوسط بالنسبة عند الخبرين الاخرين يسمى شكلا وهو اربعة
 لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو
 الشكل الاول وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا
 فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى

[illegible]

بیار الجعفری
والکبری والمکریینہا
وغیرہا

نفیض التیج مقدا
 علی القاسم و مع
 التصدیق بتیقین التیج
 لا یصور التصدیق
 بما هو لو
 بدونی علی سلسله
 التولی سلسله قول
 علی هذا علم حال
 اسن الله هذا حال
 علی هذا انه لا یصور
 الجارود الموم

وہی کہ وہاں سے آئے ہیں

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible][illegible]

الاخرين بحسب جمل عليهما ووضعهما اوجدا على احدهما ووضعهما للآخر
يسمى شكلا وهو اربعة لان الاوسطان كان محمولين في الصغرى وموضوعا
في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان
موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا
في الكبرى فهو الشكل الرابع وانما وضعت الاشكال هذه للارتكاب
الاول في النظر الطبيعي لان النظر الطبيعي هو انتقال موضوع للطلب الى الاوسط
ثم مني الى محمول حتى يلزم منه الانتقال من موضوع الى محمول وهذا يكون
الاول في الاوسط والاول في الكبرى
الاشكال الباقية اليه لمشاركته اياه في صغر او هو اشرف المقدمتين
لاشتهاءها على موضوع المطلوب الذي هو اشرف المحمول اذ المحمول انما
يطلب لاجله اما ايجابا او سلبا ثم الشكل الثالث لان له قربا اليه لمشاركته
اياه في اخس المقدمتين ثم الرابع اذ اقرب له اصلا لمخالفتهم اياه في المقدمتين
ويعلم عن الطبع جدا قال لما للشكل الاول فتنظر انتاج ايجاب الصغرى
ولا كونه يدبج الاصغر في الاوسط وكنية الكبرى ولا لا احتمال ان يكون البعض
المحكوم عليه بأكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر وضروبه الناتجة

مولوي روني على سنده القوي

بشكل

في الشكل الثاني فان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع وانما وضعت الاشكال هذه للارتكاب
الاول في النظر الطبيعي لان النظر الطبيعي هو انتقال موضوع للطلب الى الاوسط ثم مني الى محمول حتى يلزم منه الانتقال من موضوع الى محمول وهذا يكون
الاول في الاوسط والاول في الكبرى
الاشكال الباقية اليه لمشاركته اياه في صغر او هو اشرف المقدمتين
لاشتهاءها على موضوع المطلوب الذي هو اشرف المحمول اذ المحمول انما
يطلب لاجله اما ايجابا او سلبا ثم الشكل الثالث لان له قربا اليه لمشاركته
اياه في اخس المقدمتين ثم الرابع اذ اقرب له اصلا لمخالفتهم اياه في المقدمتين
ويعلم عن الطبع جدا قال لما للشكل الاول فتنظر انتاج ايجاب الصغرى
ولا كونه يدبج الاصغر في الاوسط وكنية الكبرى ولا لا احتمال ان يكون البعض
المحكوم عليه بأكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر وضروبه الناتجة

ترتيب نتائجها شرافا قدم المنهج للاشرف على غيره **قال** واما الشكل
 الثاني فشرطه اختلاف مقدمتيه بالكيف فكلية الكبرى والا حصل الاختلاف
 للوجوب لعدم الاستنتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تناقض ومع سلبها
 اخرى **اقول** الاستنتاج الشكل الثاني ايضا شرطان بحسب الكيفية الكلية
 اما بحسب الكيفية فاختلاف مقدمتيه في الكيف بان يكون احدهما
 موجبة والاخرى سالبة واما بحسب الكلية فكلية الكبرى وهذا لان
 لو لم يتحقق احدا الشرطين لحصل الاختلاف وهو صدق القياس تناقض
 مع الايجاب واخرى مع السلب ^{الا} اختلاف موجب للعقم اما لزوم
 الاختلاف على تقدير انتقاء الشرط الاول فلان لو اتفقت المقدمتان
 في الكيف فلما ان يكونا موجبتين او سالبتين واياما كان يتحقق الاختلاف
 اما اذا كانتا موجبتين فلان يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق
 حيوان والحق الايجاب لو بد لنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان ^ع
 الحق السلب اما اذا كانتا سالبتين فلصدق قولنا لا شئ من الانسان
 بحجر ولا شئ من الفرس حجر فالحق السلب ولو قلنا فلا شئ من الناطق
 بحجر فالحق الايجاب واما لزوم الاختلاف على تقدير انتقاء الشرط الثاني

[illegible]

٢٨٥

ترتيب نتائجها شرافقدم المنتج للاشرف على غيره قال واما الشكل
الثاني فشرطه اختلاف مقدمتين بالكيفية الكلية الكبرى ولا يحصل الاختلاف
للموجب لعدم الاتباع وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تناقض مع سلبها
اخرى اقول الاتباع الشكل الثاني ايضا شرطان بحسب الكيفية الكلية
اما بحسب الكيفية فالخلاف مقدمتين في الكيفية ان يكون احدهما
موجبة والاخرى سالبة واما بحسب الكلية فكلية الكبرى وذلك لانه
لو لم يتحقق احد الشرطين لحصل الاختلاف وهو صدق القياس تناقض
مع الايجاب واخرى مع السلب فالخلاف موجب للعقم اما لزوم
الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فلان لو اتفقت المقدمتان
في الكيفية فلما ان يكونا موجبتين او سالبتين واياما كان يتحقق الاختلاف
اما اذا كانتا موجبتين فلان يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق
حيوان والحق الايجاب لو بد لنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان
الحق السلب اما اذا كانتا سالبتين فاصدق قولنا لا شئ من الانسان
يجوز ولا شئ من الفرس يخرج فالحق السلب ولو قلنا فلا شئ من الناطق
يخرج فالحق الايجاب واما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثاني

فلان لو كانت الكبرى جزئية فهي إما أن يكون موجبة أو سالبة وعلى كلا التقديرين
يتحقق الاختلاف أما على تقدير إيجابها فصدق قولنا لا شيء من الإنسان
بفرس وبعض الحيوان فرس والصادق لا إيجاب ولو بد لنا الكبرى بقولنا
وبعض الصاهل فرس كان الصادق السلب وإما على تقدير يسلبها فصدق
قولنا كل إنسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والصادق لا إيجاب
أو بعض الجسم ليس بحيوان والحق السلب أما أن الاختلاف موجب لعقم
القياس فلأنه لما صدق مع الإيجاب لم يكن منتجاً للسلب ولما صدق
مع السلب لم يكن منتجاً للإيجاب لأن المعنى بالاشتراك استنزاه القياس^{الاشتراك} لا
على التعيين قال وضربنا الناتجة أيضاً أربعة أمثلة من كليتين واحدة
موجبة ينتج سالبة كقولنا كل ج ب ولا شيء من آ ب فلا شيء من ج
آ بالخلف وهو م نقيض النتيجة إلى الكبرى لينتج نقيض الصغرى فينتج
الكبرى ليتردد إلى الشكل الأول والثاني من كليتين والكبرى موجبة
كلمية ينتج سالبة كقولنا لا شيء من ج ب وكل آ ب فلا شيء من ج آ
بالخلف وبالعكس الصغرى وجعلها الكبرى ثم عكس النتيجة الثالث
من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية

كقولنا بعض ج ب ولا شيء من آ ب فليس بعض ج آ بالخلف وبالعكس الكبرى
ليرجع الى الاول ونفرض موضوع الجزئية فكل ج ب ولا شيء من آ ب
فلا شيء من د آ ثم نقول بعض ج د ولا شيء من ح آ فبعض ج ليس الرابع
من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
بعض ج ليس ب وكل آ ب فبعض ج ليس آ بالخلف الافتراض ان كانت
السالبة مركبة **اقول** الضرب المنتجة في الشكل الثاني بحسب مقتضى
الشرطين ايضا اربعة لانه تسقط باعتبار الشرط الاول ثمانية ضرب
السالبتان والموجبتان الكليتان والجزئيتان المختلفتان وباعتبار
الشرط الثاني اربعة اخرى الكبرى للموجبة الجزئية مع السالبتين والجزئيتين
السالبتين مع الموجبتين فبقية الضرب الناقصة اربعة الاول من كليتين
والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من آ ب فلا شيء
من ج آ بيان بالخلف والعكس اما الخلف فهو في هذا الشكل ان يوجد
نقيض النتيجة ويجعل الصغرى لان يتأخر هذا الشكل سالبة فقيضها
وهو للموجبة يصلح لصغرية الشكل الاول ويجعل الكبرى للقياس كبرى
لانها الكلية تصلح لكبروية الشكل الاول فينتظرهما قياسي الشكل الاول

لعل قولنا ان يكون ج ب ولا شيء من آ ب فليس بعض ج آ بالخلف وبالعكس الكبرى
ليرجع الى الاول ونفرض موضوع الجزئية فكل ج ب ولا شيء من آ ب
فلا شيء من د آ ثم نقول بعض ج د ولا شيء من ح آ فبعض ج ليس الرابع
من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
بعض ج ليس ب وكل آ ب فبعض ج ليس آ بالخلف الافتراض ان كانت
السالبة مركبة **اقول** الضرب المنتجة في الشكل الثاني بحسب مقتضى
الشرطين ايضا اربعة لانه تسقط باعتبار الشرط الاول ثمانية ضرب
السالبتان والموجبتان الكليتان والجزئيتان المختلفتان وباعتبار
الشرط الثاني اربعة اخرى الكبرى للموجبة الجزئية مع السالبتين والجزئيتين
السالبتين مع الموجبتين فبقية الضرب الناقصة اربعة الاول من كليتين
والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من آ ب فلا شيء
من ج آ بيان بالخلف والعكس اما الخلف فهو في هذا الشكل ان يوجد
نقيض النتيجة ويجعل الصغرى لان يتأخر هذا الشكل سالبة فقيضها
وهو للموجبة يصلح لصغرية الشكل الاول ويجعل الكبرى للقياس كبرى
لانها الكلية تصلح لكبروية الشكل الاول فينتظرهما قياسي الشكل الاول

ان نقول ان ج ب ولا شيء من آ ب فليس بعض ج آ بالخلف وبالعكس الكبرى
ليرجع الى الاول ونفرض موضوع الجزئية فكل ج ب ولا شيء من آ ب
فلا شيء من د آ ثم نقول بعض ج د ولا شيء من ح آ فبعض ج ليس الرابع
من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
بعض ج ليس ب وكل آ ب فبعض ج ليس آ بالخلف الافتراض ان كانت
السالبة مركبة **اقول** الضرب المنتجة في الشكل الثاني بحسب مقتضى
الشرطين ايضا اربعة لانه تسقط باعتبار الشرط الاول ثمانية ضرب
السالبتان والموجبتان الكليتان والجزئيتان المختلفتان وباعتبار
الشرط الثاني اربعة اخرى الكبرى للموجبة الجزئية مع السالبتين والجزئيتين
السالبتين مع الموجبتين فبقية الضرب الناقصة اربعة الاول من كليتين
والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من آ ب فلا شيء
من ج آ بيان بالخلف والعكس اما الخلف فهو في هذا الشكل ان يوجد
نقيض النتيجة ويجعل الصغرى لان يتأخر هذا الشكل سالبة فقيضها
وهو للموجبة يصلح لصغرية الشكل الاول ويجعل الكبرى للقياس كبرى
لانها الكلية تصلح لكبروية الشكل الاول فينتظرهما قياسي الشكل الاول



عنه الذی یجری فی الضرب الثانی والرابع لان کبر الحامو جنبه کل منکس موصو به جنبه ذی الایساع کل منکس انکل الاول بخلاف الضرب الاول وانک فان کبر الحامو لیس کل منکس نفسہ الیوم . یومہ یطی

بما الضرب
المنتجة في
الثالث

[illegible]

وقد نكل آت ولاشي من ب ج ينتج من ثاني الشكل الاول لاشي من آ ج
وهو ينكس الى لاشي من ج آ وهو المطلوب الثالث من صغرى موجبة
جزئية وكبرى سالبة تكلية ينتج سالبية جزئية لقولنا بعض ج ب لاشي
من آت فبعض ج ليس آ بالخلاف والعكس كما مر ولا افتراض وهو ان
يفرض ذات موضوع الصغرى كل د ب وكل ج آ ثم يضم المقدمة الاولى
الى الكبرى ويقال كل د ب ولاشي من آت لينتج من اول هذا الشكل
لاشي من د آ ثم بعكس المقدمة الثانية الى بعض ج د وتضم مع نتيجة
القياس الاول هكذا بعض ج د ولاشي من د آ لينتج من الشكل الاول
بعض ج ليس آ وهو المطلوب فلا افتراض يكون ابدا من قياس ارجح
من ثلث الشكل ولكن من ضرب اجل فلا اخر من الشكل الاول الرابع
من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة تكلية ينتج سالبية جزئية لقولنا
بعض ج ليس ب وكل آت فبعض ج ليس آ ولا يمكن بيانه بالعكس
لا بعكس الكبرى لانها جزئية والجزئية لا تصلح للكبروية الشكل الاول
ولا بعكس الصغرى لانها لا تقبل العكس بتقدير قبولها لا تقع في كبرى
الشكل الاول فبيان امائها بخلافها ولا افتراض اذا كانت السالبة الجزئية

وقلمنا كل آت ولاشي من ب ج ينتج من ثاني الشكل الاول لاشي من آ ج
 وهو يعكس الى لاشي من ج آ وهو المطلوب الثالث من صغرى موجبة
 جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب كاشي
 من آت فبعض ج ليس آ بالخلاف والعكس كما مر ولا افتراض وهو ان
 يفرض ان موضوع الصغرى كل ب وكل ج ثم يضم المقدمة الاولى
 الى الكبرى ويقال كل ب ولاشي من آت لينتج من اول هذا الشكل
 لاشي من د آ ثم بعكس المقدمة الثانية الى بعض ج د وتضم مع نتيجة
 القياس الاول هكذا بعض ج د ولاشي من ب آ لينتج من الشكل الاول
 بعض ج ليس آ وهو المطلوب فالافتراض يكون ابدا من قياس سيرا ج
 من ذلك الشكل ولكن من ضرب اجل والاخر من الشكل الاول الرابع
 من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا
 بعض ج ليس ب وكل آت فبعض ج ليس آ ولا يمكن بيانه بالعكس
 لا بعكس الكبرى لانها جزئية والجزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول
 ولا بعكس الصغرى لانها لا تقبل العكس بتقدير قبولها لا تقع في كبرى
 الشكل الاول فبيانها بالخلاف والافتراض اذا كانت السالبة الجزئية

مركبة ليتحقق وجود الموضوع وانما ثبت الضر وبذلك الترتيب لان
الضريين الاولين منتجان للكل فلا بد من تقدمهما على الآخرين وقدم
الاول على الثاني والثالث على الرابع لاشتمالهما على صغرى الشكل الاول بخلاف
الثاني والرابع قال واما الشكل الثالث فشطره ايجاب الصغرى فيحصل
الاختلاف وركلية احدى مقدماته ولا لكان البعض المحكوم عليه بالصغرى
غدا البعض المحكوم عليه بالا كبر فيجب التعدية وضروب النتائج مسته
الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية تكقولنا كل ب ج وكل ب آ
فبعض ج آ بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى ينتج نقيض الكبرى
وبالد الى الاول بعكس الصغرى الثاني من كليتين والكبرى سالبة
ينتج سالبة جزئية تكقولنا كل ب ج ولا شى من ب آ فبعض ج ليس آ
بالخلف بعكس الصغرى الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج
موجبة جزئية تكقولنا بعض ب ج وكل ب آ فبعض ج آ بالخلف بعكس
الصغرى بفرض موضوع الجزئية فكل آ ب وكل ب آ فكل آ آ ثم نقول
ج وكل ب آ فبعض ج آ وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية تكقولنا بعض ب ج ولا شى من ب آ

الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية تكقولنا كل ب ج وكل ب آ فبعض ج آ بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى ينتج نقيض الكبرى وبالد الى الاول بعكس الصغرى الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية تكقولنا كل ب ج ولا شى من ب آ فبعض ج ليس آ بالخلف بعكس الصغرى الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية تكقولنا بعض ب ج وكل ب آ فبعض ج آ بالخلف بعكس الصغرى بفرض موضوع الجزئية فكل آ ب وكل ب آ فكل آ آ ثم نقول ج وكل ب آ فبعض ج آ وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية تكقولنا بعض ب ج ولا شى من ب آ

الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية تكقولنا كل ب ج وكل ب آ فبعض ج آ بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى ينتج نقيض الكبرى وبالد الى الاول بعكس الصغرى الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية تكقولنا كل ب ج ولا شى من ب آ فبعض ج ليس آ بالخلف بعكس الصغرى الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية تكقولنا بعض ب ج وكل ب آ فبعض ج آ بالخلف بعكس الصغرى بفرض موضوع الجزئية فكل آ ب وكل ب آ فكل آ آ ثم نقول ج وكل ب آ فبعض ج آ وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية تكقولنا بعض ب ج ولا شى من ب آ

فبعض ج ليس آبا الخلف وبعكس الصغرى والا ففرض الخامس من
موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية فقولنا كل ب ج وبعض ب آ
فبعض ج آبا الخلف بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة
والافتراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى
ينتج سالبة جزئية فقولنا كل ب ج وبعض ب ليس آ فبعض ج ليس آ
بالخلف والا ففرض ان كانت السالبة مركبة **قول** يشترط في انتاج
الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمات ايجاب الصغرى وبحسب
الكلية كلية احدى المقدمتين اما ايجاب الصغرى فلا انها لو كانت
سالبة فالكبرى اما ان تكون موجبة او سالبة واياما كان يحصل الاختلاف
الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانت موجبة فقولنا كل اشئ من الانسان
يفرس وكل انسان حيوان وانطلق فالحق في الاول الايجاب وفي الثاني
السلب ولما اذا كانت سالبة فكما اذا بدلتا الكبرى بقولنا كل اشئ من
الانسان بصها ل او حمارا والصدق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب
اما كلية احدى المقدمتين فلا انها لو كانت جزئيتين احتمل ان يكون
البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاكبر غير البعض من الاوسط

[illegible]

۲۹۲

[illegible][illegible]

وبعكس الصغرى كما سلف في الضرب الاول بلا فرق وانما المنتج هـ
الضربان الكلية لجواز ان يكون الاضغراع من الاكبر وامتناع ايجاب
الاخص لكل افراد الاعماوسلب عنهم كقولنا كل انسان حيوان وكل
انسان ناطق ولا شئ من الانسان بفرس واذا لم ينتج الكل لم ينتج شئ
من الضرب الباقية لان الضرب الاول الاخص الضرب المنتج لا ايجاب
والضرب الثاني الاخص الضرب المنتج للسلب عدم انتاج الاخص مستلزم
لعدم انتاج الاعم الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة
جزئية كقولنا بعض بـ وكل بـ افعض جـ آبا خلفه بعكس الصغرى
وهو ظاهر وبلا افتراض هو ان يفرض موضوع الجزئية فكل دـ بـ وكل دـ جـ
فيضم المقدمة الاولى الى الكبرى القياس ينتج من الشكل الاول كل دـ اشم
تجمعها الكبرى للمقدمة الثانية لينتج من اول هذا الشكل بعض جـ آو هو
المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
جزئية كقولنا بعض بـ جـ ولا شئ من بـ افعض جـ ليس آبا لطروت
الثلاثة والكل ظاهر الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة
جزئية كقولنا كل بـ جـ وبعض بـ افعض جـ آبا خلفه لا افتراض وهو

٢٩٥

مع تكلية أحدهما ولا يحصل الاختلاف الموجب لعدم الاشراج من
النتيجة ثلثية الاول من موجبتين تكليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا
كل ب ج وكل آ ب فبعض ج آ بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثانية
من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض
آ ب فبعض ج آ اما الثالث من تكليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة
تكلية كقولنا لاشي من ب ج وكل آ فلاشي من ج آ الرابع من تكليتين
والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولاشي من آ ب
فبعض ج ليس آ بعكس المقدمتين الخامس من موجبة جزئية
صغرى وسالبة تكلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج
ولاشي من آ ب فبعض ج ليس آ اما السادس من سالبة جزئية
صغرى وموجبة تكلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس
ج وكل آ ب فبعض ج ليس آ بعكس الصغرى ليرتد الى الثاني السابع
من موجبة تكلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا كل ب ج وبعض آ ليس ب فبعض ج ليس آ بعكس الكبرى ليرتد
الى الثالث الثامن سالبة تكلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة

مع كلية احدها والا يحصل الاختلاف الموجب لعدم الاستنتاج فخرج
النتيجة ثلثية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا
كل ب ج وكل آ ب فبعض ج آب عكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثانية
من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض
آ ب فبعض ج آ اما الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة
كلية كقولنا لاشي من ب ج وكل آ ب فلاشي من ج آ الرابع من كليتين
والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولاشي من آ ب
فبعض ج ليس آب عكس المقدمتين الخامس من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج
ولاشي من آ ب فبعض ج ليس آ اما السادس من سالبة جزئية
صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس
ج وكل آ ب فبعض ج ليس آب عكس الصغرى ليرتد الى الثالث السابع
من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا كل ب ج وبعض آ ليس ب فبعض ج ليس آب عكس الكبرى ليرتد
الى الثالث الثامن سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة

[illegible]

جزئية كقولنا لاشي من ب ج وبعض ا ب فبعض ج ليس أبعكس الترتيب
ثم عكس النتيجة **اقول** شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكيفية
والكمية احدا الامرين وهو اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى
واختلافهما بالكيف مع كلية احداهما وذلك لان لولا احد هما
لزم احدا الامور الثلاثة اما سلب المقدمتين او ايجابهما مع جزئية
الصغرى واختلافهما بالكيف مع جزئيتهما وعلى التقادير يتحقق
الاختلاف الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانتا سالبتين فاصدا
قولنا لاشي من الانسان بفرس ولاشي من الحمار يا انسان والحق
السلب ولاشي من الصاهل يا انسان والحق الايجاب واما اذا
كانتا موجبتين والصغرى جزئية فلانه يصدق قولنا بعض الحيوان
انسان وكل ناطق حيوان مع حقيقة الايجاب او كل فرس حيوان
مع حقيقة السلب اما اذا كانتا مختلفتين بالكيف مع كونها جزئيتين
فلان الموجبة ان كانت صغرى صدق قولنا بعض الناطق انسان
وبعض الحيوان ليس بناطق وبعض الفرس ليس بناطق والصدق
في الاول الايجاب وفي الثاني السلب ان كانت كبرى صدق

[illegible]

1. *Handwritten text in a box, likely a signature or name.*

بعض الانسان لس بفوس وبعض الحيوان انسان والحق لايجاب
او بعض الناطق انسان والحق السلب وضربه الناتجة بحسب هذه
الاشترط ثمانية لسقوط اربعة تضارب باعتبار عقول السالبتين وخر
لعقول الموجبتين مع جزئية الصغرى واخرين لعقول المختلفين من
الجزئيتين الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا
كل ب ج وكل آ ب فبعض ج آ بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة فاما اذا
عكسنا الترتيب ارتد الى الشكل الاول هكذا كل آ ب وكل ب ج ينتج كل
آ ب وهو ينعكس الى بعض ج آ وهو المطلوب ولا ينتج كل ج آ لان يكون
الا صغرى من الاكبر ولما منع حمل الاخص على كل افراد الاعم كقولنا
كل انسان حيوان وكل ناطق انسان مع ان الحق بعض الحيوان ناطق
الثاني من موجبتين والاكبر جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ج آ وبعض
آ ب فبعض ج آ بعكس الترتيب ايضا كما مر الثالث من كليتين والصغرى
سالبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من ب ج وكل آ ب فلا شئ
من ج آ بعكس الترتيب ايضا كما مر الرابع من كليتين والصغرى
موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شي من آ ب فبعض ج آ

بعض الانسان لس بفوس وبعض الحيوان انسان والحق لايجاب
او بعض الناطق انسان والحق السلب وضربه الناتجة بحسب هذه
الاشترط ثمانية لسقوط اربعة تضارب باعتبار عقول السالبتين وخر
لعقول الموجبتين مع جزئية الصغرى واخرين لعقول المختلفين من
الجزئيتين الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا
كل ب ج وكل آ ب فبعض ج آ بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة فاما اذا
عكسنا الترتيب ارتد الى الشكل الاول هكذا كل آ ب وكل ب ج ينتج كل
آ ب وهو ينعكس الى بعض ج آ وهو المطلوب ولا ينتج كل ج آ لان يكون
الا صغرى من الاكبر ولما منع حمل الاخص على كل افراد الاعم كقولنا
كل انسان حيوان وكل ناطق انسان مع ان الحق بعض الحيوان ناطق
الثاني من موجبتين والاكبر جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ج آ وبعض
آ ب فبعض ج آ بعكس الترتيب ايضا كما مر الثالث من كليتين والصغرى
سالبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من ب ج وكل آ ب فلا شئ
من ج آ بعكس الترتيب ايضا كما مر الرابع من كليتين والصغرى
موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شي من آ ب فبعض ج آ

بعض الانسان لس بفوس وبعض الحيوان انسان والحق لايجاب
او بعض الناطق انسان والحق السلب وضربه الناتجة بحسب هذه
الاشترط ثمانية لسقوط اربعة تضارب باعتبار عقول السالبتين وخر
لعقول الموجبتين مع جزئية الصغرى واخرين لعقول المختلفين من
الجزئيتين الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا
كل ب ج وكل آ ب فبعض ج آ بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة فاما اذا
عكسنا الترتيب ارتد الى الشكل الاول هكذا كل آ ب وكل ب ج ينتج كل
آ ب وهو ينعكس الى بعض ج آ وهو المطلوب ولا ينتج كل ج آ لان يكون
الا صغرى من الاكبر ولما منع حمل الاخص على كل افراد الاعم كقولنا
كل انسان حيوان وكل ناطق انسان مع ان الحق بعض الحيوان ناطق
الثاني من موجبتين والاكبر جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ج آ وبعض
آ ب فبعض ج آ بعكس الترتيب ايضا كما مر الثالث من كليتين والصغرى
سالبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من ب ج وكل آ ب فلا شئ
من ج آ بعكس الترتيب ايضا كما مر الرابع من كليتين والصغرى
موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شي من آ ب فبعض ج آ

ليس أبعكس المقدمتين ليرجع إلى الشكل الأول هكذا بعض ج ب
ولاشي من ب أبعض ج ليس آ وهو المطلوب ولا ينتج كليا لاحتمال عدم
الأصغر كقولنا كل إنسان حيوان ولاشي من الفرس بإنسان مع أن
الصادق ليس بعض الحيوان فرسا الخامس من موجبة جزئية صغيرة
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ولاشي من
آ ب فبعض ج ليس أبعكس المقدمتين كما مر السادس من سالبة
جزئية صغيرة وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض
ب ليس ج وكل آ ب فبعض ج ليس أبعكس الصغيرة ليرتد إلى
الشكل الثاني وينتج النتيجة المذكورة بعينها السابع من موجبة
كلية صغيرة وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب
ج وبعض آ ليس ب فبعض ج ليس أبعكس الكبرى ليرجع إلى الشكل
الثالث وينتج النتيجة المطلوبة الثامن من سالبة كلية صغيرة
وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لاشي من ب ج وبعض
آ ب فبعض ج ليس آ بعكس الترتيب ليرتد إلى الشكل الأول ثم بعكس
النتيجة وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار انتاجها لأنها البعد

۳ استعارہ فی ما بعد از ظاہر بنیادی محقق السلب الجہزی نے ما بعد ۱۲ مولانا عصام رحمہ اللہ

[illegible]

ان ولائی بعض اللہوتیوں میں ہے

[illegible]

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قرأ سورة النجم لم يمت حتى يرى مقادير حياته

المندوب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الآن لا بد من

[illegible]

من الاصل من لا يبيع

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

مدرسه دارالعلوم دیوبند

[illegible]

لا یتھو
میں نے
فرعون
باعتبار

1

10

1

قوله المثلث الاول والثاني والثالث والرابع
 اي الاول والثاني والثالث والرابع
 اي الاول والثاني والثالث والرابع
 اي الاول والثاني والثالث والرابع

عن الطبع لم يعتد باننا جامل باعتبار انفسه افا لا بد من تقديم
 الاول لان من موجبتين كليتين ولايجاب الكلي اشرف الارباع
 وقدم الثاني ايضا وان كان الثالث والرابع من كليتين والكلي اشرف
 وان كان سلبا من الجزئي وان كان ايجابا للمشاكته الاول في ايجاب
 للمقدمتين وفي حكم الاختلاف كما استعرفه ثم الثالث لا تداخه الى الشكل
 الاول بعكس الترتيب ثم الرابع لكونه خاصا الخامس في الخامس على السادس
 لا تداخه الى الشكل الاول بعكس المقدمتين ثم السادس في السابع
 على الثامن لا تداخه الى ايجاب الكلي وانه وقدم السادس على السابع
 لا تداخه الى الشكل الثاني دون السابع **قال** ويمكن بيان الخمسة
 الاول بالخلاف وهو ضم نقض النتيجة الى احد المقدمتين ينتج
 ما يعكس الى نقض الاخرى والثاني والخامس لا افتراض لنبين
 ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس ليكن البعض الذي هو اذ فكل
 اذ وكل د ب فقول كل ب ج وكل د ب فبعض ج د ثم نقول بعض ج د
 وكل د آ فبعض ج آ وهو المطلوب **اقول** يمكن بيان انتاج الضم
 الخمسة الاول بالخلاف وهو ضم نقض النتيجة الى احد المقدمتين ينتج

اي الاول والثاني والثالث والرابع
 اي الاول والثاني والثالث والرابع
 اي الاول والثاني والثالث والرابع
 اي الاول والثاني والثالث والرابع

بما انتاج
 الضم في الخمسة اول
 في الرابع

الذي ليس موجبا
 الذي ليس موجبا
 الذي ليس موجبا
 الذي ليس موجبا

من ملوك
 من ملوك
 من ملوك
 من ملوك

ما ينعكس اللفظ في الاخرى اما في الضربين الاولين المنتجين
 للايجاب فيجعل نقيض النتيجة لكونه كليا كبيرا وصغر القياس لا يما يصغر
 فينتظم ان على هيئة الشكل الاول كما مر في الخلف المستعمل في الشكل الثاني

٣٠٠

ويحصل نتيجة تنعكس الى ما يينا في الكبرى فلو لم يصدق بعض ج آ
 لصدق لاشي من ج آ فبجعلها الكبرى لصغرى القياس وهي كل ب
 ج لينتج لاشي من ب آ وتنعكس الى لاشي من آ ب وهو تضاد الكبرى
 الضرب الاول وتناقض الكبرى الضرب الثاني واما في الضرب المنتجة
 للسلب فيجعل نقيض النتيجة لايجاب صغرى وكبرى القياس كلينهما
 الكبرى كما عملنا في الضرب الاول من الشكل الثاني لينتج من الشكل
 الاول نتيجة تنعكس الى ما يينا في الصغرى مثالا لو لم يصدق كل لاشي
 من ج آ لصدق بعض ج آ فبجعلها صغرى الكبرى القياس هو كل
 آ ب لينتج بعض ج ب فبعض ب ج وقد كان صغرى القياس لاشي
 من ب ج هذا الخلف كذلك يمكن بيان الضرب الثاني والخامس
 بالافتراض ما يينا في الثاني فهو ان يفرض البعض الذي هو آ
 لا فكل د آ وكل د ب فبعض كل د ب الكبرى الى صغرى القياس نقول

فينتظم ان على هيئة الشكل الاول كما مر في الخلف المستعمل في الشكل الثاني
 ويحصل نتيجة تنعكس الى ما يينا في الكبرى فلو لم يصدق بعض ج آ
 لصدق لاشي من ج آ فبجعلها الكبرى لصغرى القياس وهي كل ب
 ج لينتج لاشي من ب آ وتنعكس الى لاشي من آ ب وهو تضاد الكبرى
 الضرب الاول وتناقض الكبرى الضرب الثاني واما في الضرب المنتجة
 للسلب فيجعل نقيض النتيجة لايجاب صغرى وكبرى القياس كلينهما
 الكبرى كما عملنا في الضرب الاول من الشكل الثاني لينتج من الشكل
 الاول نتيجة تنعكس الى ما يينا في الصغرى مثالا لو لم يصدق كل لاشي
 من ج آ لصدق بعض ج آ فبجعلها صغرى الكبرى القياس هو كل
 آ ب لينتج بعض ج ب فبعض ب ج وقد كان صغرى القياس لاشي
 من ب ج هذا الخلف كذلك يمكن بيان الضرب الثاني والخامس
 بالافتراض ما يينا في الثاني فهو ان يفرض البعض الذي هو آ
 لا فكل د آ وكل د ب فبعض كل د ب الكبرى الى صغرى القياس نقول

فينتظم ان على هيئة الشكل الاول كما مر في الخلف المستعمل في الشكل الثاني
 ويحصل نتيجة تنعكس الى ما يينا في الكبرى فلو لم يصدق بعض ج آ
 لصدق لاشي من ج آ فبجعلها الكبرى لصغرى القياس وهي كل ب
 ج لينتج لاشي من ب آ وتنعكس الى لاشي من آ ب وهو تضاد الكبرى
 الضرب الاول وتناقض الكبرى الضرب الثاني واما في الضرب المنتجة
 للسلب فيجعل نقيض النتيجة لايجاب صغرى وكبرى القياس كلينهما
 الكبرى كما عملنا في الضرب الاول من الشكل الثاني لينتج من الشكل
 الاول نتيجة تنعكس الى ما يينا في الصغرى مثالا لو لم يصدق كل لاشي
 من ج آ لصدق بعض ج آ فبجعلها صغرى الكبرى القياس هو كل
 آ ب لينتج بعض ج ب فبعض ب ج وقد كان صغرى القياس لاشي
 من ب ج هذا الخلف كذلك يمكن بيان الضرب الثاني والخامس
 بالافتراض ما يينا في الثاني فهو ان يفرض البعض الذي هو آ
 لا فكل د آ وكل د ب فبعض كل د ب الكبرى الى صغرى القياس نقول

فينتظم ان على هيئة الشكل الاول كما مر في الخلف المستعمل في الشكل الثاني
 ويحصل نتيجة تنعكس الى ما يينا في الكبرى فلو لم يصدق بعض ج آ
 لصدق لاشي من ج آ فبجعلها الكبرى لصغرى القياس وهي كل ب
 ج لينتج لاشي من ب آ وتنعكس الى لاشي من آ ب وهو تضاد الكبرى
 الضرب الاول وتناقض الكبرى الضرب الثاني واما في الضرب المنتجة
 للسلب فيجعل نقيض النتيجة لايجاب صغرى وكبرى القياس كلينهما
 الكبرى كما عملنا في الضرب الاول من الشكل الثاني لينتج من الشكل
 الاول نتيجة تنعكس الى ما يينا في الصغرى مثالا لو لم يصدق كل لاشي
 من ج آ لصدق بعض ج آ فبجعلها صغرى الكبرى القياس هو كل
 آ ب لينتج بعض ج ب فبعض ب ج وقد كان صغرى القياس لاشي
 من ب ج هذا الخلف كذلك يمكن بيان الضرب الثاني والخامس
 بالافتراض ما يينا في الثاني فهو ان يفرض البعض الذي هو آ
 لا فكل د آ وكل د ب فبعض كل د ب الكبرى الى صغرى القياس نقول

سبحه الله العلي
موفق ع
فلما مضى من يوم
الجمعة ١٢ من شهر
الرجب سنة ١٢٤٠
هـ الموافق ١٨٢٤
م

من الاوسط الى الاصغر لان الكبرى تدل على ان كل ما هو اوسط بالفعل
محكوم عليه بالا كبر ولا اصغر ليس مما هو اوسط بالفعل بل بالامكان
فما زان يبقى بالقوة ولا يخرج منها الى الفعل فلم يتعد الحكم الا اوسط
اليه مثلا يصدق في الفرض المذكور كل حار مركوب زيد بالامكان العام
وكل مركوب زيد بالفعل فوس بالضرورة ولا يصدق كل حار فربا بالامكان
العام لان معنى الكبرى ان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو فوس بالضرورة
والحكم ليس بمركوب زيد بالفعل صا لا حكم على المركوب بالفعل لا يتعد
اليه قال والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشترطتين لقول
ولا افك اصغرى يحدد وفاقها قيد اللادوام واللا ضرورة والضرورة
المخصوصة بالصغرى ان كانت الكبرى احدى العاليتين بعد
صمد اللادوام اليها ان كانت احدى الخاصيتين اقول قد عرفت
ان الموجبات المعتبرة ثلث عشرة فاذا اعتبرنا هاهنا في الصغرى والكبرى
حاصل ما تواتر تسعة وستون اختلاطا وهي الحاصل من ضرب ثلثة
عشر في نفسها لكن اشتراط فعلية الصغرى اسقط من تلك الحجة ستة
وعشرين اختلاطا وهي حاصلة من ضرب الممكتنين في ثلثة عشر

ان كان من غير الاوسط الى الاصغر لان الكبرى تدل على ان كل ما هو اوسط بالفعل محكوم عليه بالا كبر ولا اصغر ليس مما هو اوسط بالفعل بل بالامكان فما زان يبقى بالقوة ولا يخرج منها الى الفعل فلم يتعد الحكم الا اوسط اليه مثلا يصدق في الفرض المذكور كل حار مركوب زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد بالفعل فوس بالضرورة ولا يصدق كل حار فربا بالامكان العام لان معنى الكبرى ان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو فوس بالضرورة والحكم ليس بمركوب زيد بالفعل صا لا حكم على المركوب بالفعل لا يتعد اليه قال والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشترطتين لقول ولا افك اصغرى يحدد وفاقها قيد اللادوام واللا ضرورة والضرورة المخصوصة بالصغرى ان كانت الكبرى احدى العاليتين بعد صمد اللادوام اليها ان كانت احدى الخاصيتين اقول قد عرفت ان الموجبات المعتبرة ثلث عشرة فاذا اعتبرنا هاهنا في الصغرى والكبرى حاصل ما تواتر تسعة وستون اختلاطا وهي الحاصل من ضرب ثلثة عشر في نفسها لكن اشتراط فعلية الصغرى اسقط من تلك الحجة ستة وعشرين اختلاطا وهي حاصلة من ضرب الممكتنين في ثلثة عشر

ان يكون في الصغرى احدى العاليتين بعد صمد اللادوام اليها ان كانت احدى الخاصيتين اقول قد عرفت ان الموجبات المعتبرة ثلث عشرة فاذا اعتبرنا هاهنا في الصغرى والكبرى حاصل ما تواتر تسعة وستون اختلاطا وهي الحاصل من ضرب ثلثة عشر في نفسها لكن اشتراط فعلية الصغرى اسقط من تلك الحجة ستة وعشرين اختلاطا وهي حاصلة من ضرب الممكتنين في ثلثة عشر

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

والدوام على الصغيرى ويكون للكبرى من القضايا المنعكسة السوالب
والثانى ان لا يستعمل الممكنة كلام الضرورية المطلقة او مع الصغريين
المشروطتين اقول يشترط في انتاج الشكل الثانى بحسب الجهة
امران كل واحد منهما احد الامرين الاول صدق الدوام على
الصغرى اى كونه ضرورية ودائمة او كون الكبرى من القضايا الستة
المنعكسة السوالب فلا يكون او تنقيها كانت الصغرى غير الضرورية
والدائمة وهى احدى عشرة والكبرى من القضايا السبع الغير المنعكسة
السوالب اخص الصغريات المشروطة الخاصة والوقفية لان المشروطة
الخاصة اخص من المشروطة العامة والعرفيتين والوقفية من السبع
الباقية واخص الكبرى ات السبع الوقفية واخص الصغريين معنى
المشروطة الخاصة والوقفية مع الكبرى الوقفية غير متنج لاخلاف
الموجب لعدم الانتاج فانه يصدق قولنا لا شئ من المنخفض مضئ
بالضرورة تمام ادم منخفضا وفي وقت معين لاداء ما وكل قروض بالضرورة
في وقت معين لاداء ما مع امتناع السلب بالامكان للعام لصدق

(٣١٠)

قال واما الشكل الثانى فشرطه بحسب الجهة امران احدهما صدق
الدوام على الصغيرى ويكون للكبرى من القضايا المنعكسة السوالب
والثانى ان لا يستعمل الممكنة كلام الضرورية المطلقة او مع الصغريين
المشروطتين اقول يشترط في انتاج الشكل الثانى بحسب الجهة
امران كل واحد منهما احد الامرين الاول صدق الدوام على
الصغرى اى كونه ضرورية ودائمة او كون الكبرى من القضايا الستة
المنعكسة السوالب فلا يكون او تنقيها كانت الصغرى غير الضرورية
والدائمة وهى احدى عشرة والكبرى من القضايا السبع الغير المنعكسة
السوالب اخص الصغريات المشروطة الخاصة والوقفية لان المشروطة
الخاصة اخص من المشروطة العامة والعرفيتين والوقفية من السبع
الباقية واخص الكبرى ات السبع الوقفية واخص الصغريين معنى
المشروطة الخاصة والوقفية مع الكبرى الوقفية غير متنج لاخلاف
الموجب لعدم الانتاج فانه يصدق قولنا لا شئ من المنخفض مضئ
بالضرورة تمام ادم منخفضا وفي وقت معين لاداء ما وكل قروض بالضرورة
في وقت معين لاداء ما مع امتناع السلب بالامكان للعام لصدق

ولا يامع كسبهم راحة
ولا يامع كسبهم راحة
ولا يامع كسبهم راحة
ولا يامع كسبهم راحة
ولا يامع كسبهم راحة
ولا يامع كسبهم راحة
ولا يامع كسبهم راحة
ولا يامع كسبهم راحة
ولا يامع كسبهم راحة
ولا يامع كسبهم راحة

ان لا يكون شئ من القضايا المنعكسة السوالب
والثانى ان لا يستعمل الممكنة كلام الضرورية المطلقة او مع الصغريين
المشروطتين اقول يشترط في انتاج الشكل الثانى بحسب الجهة
امران كل واحد منهما احد الامرين الاول صدق الدوام على
الصغرى اى كونه ضرورية ودائمة او كون الكبرى من القضايا الستة
المنعكسة السوالب فلا يكون او تنقيها كانت الصغرى غير الضرورية
والدائمة وهى احدى عشرة والكبرى من القضايا السبع الغير المنعكسة
السوالب اخص الصغريات المشروطة الخاصة والوقفية لان المشروطة
الخاصة اخص من المشروطة العامة والعرفيتين والوقفية من السبع
الباقية واخص الكبرى ات السبع الوقفية واخص الصغريين معنى
المشروطة الخاصة والوقفية مع الكبرى الوقفية غير متنج لاخلاف
الموجب لعدم الانتاج فانه يصدق قولنا لا شئ من المنخفض مضئ
بالضرورة تمام ادم منخفضا وفي وقت معين لاداء ما وكل قروض بالضرورة
في وقت معين لاداء ما مع امتناع السلب بالامكان للعام لصدق

الشكل الثانى بحسب
الجهة

لا يتحقق في كل وقت واحد ولا إذا اصدق كل وقت معين في وقت معين
 لا يتحقق في كل وقت واحد ولا إذا اصدق كل وقت معين في وقت معين
 لا يتحقق في كل وقت واحد ولا إذا اصدق كل وقت معين في وقت معين

(٣١١)

كل مخفف قمر بالضرورة ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل شمس ضيئة
 في وقت معين كدائم امتناع الإيجاب متى لم ينتج هذا ان الاختلاف
 لم ينتج سائر الاختلافات لاستلزام عدم انتاج الاخص عدم انتاج
 الأعم والثاني عدم استعمال الممكنة الأعم الضرورية المطلقة أو مع
 الكبرى في المشروطتين ومحصل ان الممكنة ان كانت صغرى
 لم تستعمل الأعم الضرورية المطلقة والمشرطتين وان كانت كبرى
 لم تستعمل الأعم الضرورية المطلقة اما الأول فلانه قد ظهر من
 الشرط الأول ان الممكنة الصغرى لا ينتج مع السبع الغير المنعكسة
 السؤال لعدم صدق الدائم على الصغرى وعدم كون الكبرى الستة
 للمنعكسة السؤال بفلاستعمل الممكنة الصغرى مع غير الضرورية
 الثالث لكان اختلاطها مع الدائم الثالث التي هي الدائمة
 والعرفيتان لكن اختلاطها مع الدائمة عقيم مجازان يكون الثابت
 شيء بلا مكان مسلويا عنه انما نقولنا كل شيء فهو اسود بلا مكان
 ولا شيء من الرومي باسود دأما مع امتناع سلب الشيء عن نفسه
 ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من التركي باسود دأما امتناع الإيجاب

بإشارة
 الشكل الثاني
 الوجهة

الحكم ان الزعم ان كل شيء
 لا يتحقق في كل وقت واحد
 لا يتحقق في كل وقت واحد
 لا يتحقق في كل وقت واحد

هذا يجب ان
 لا يكون
 لا يكون
 لا يكون

[illegible]

الانسان جبريا بالاطلاق
 بالضرورة او دائما
 بالاضطرار
 الانسان ليس بالاضطرار
 بالضرورة او دائما
 بالاضطرار
 الانسان جبريا بالاطلاق
 بالضرورة او دائما
 بالاضطرار

٣١٢

او كما صغري فبالبرهانين المذكورة في المطلقات من الخاف والعكس
 ولا افتراض مثلا اذا اصلق كل ج ب بالاطلاق ولاشي من آت
 بالضرورة او دائما فلاشي من ج آ دائما ولا بعض ج آ بالاطلاق فيجمله
 صغري لكبرى القياس هكذا بعض ج آ بالاطلاق ولاشي من آت بالضرورة
 او دائما ينتج من الاول بعض ج ليس ب بالضرورة او دائما وقد كان
 كل ج ب بالاطلاق هذا خلفا وبالعكس الكبرى الى لاشي من ب آ دائما
 لينتج النتيجة المطلوبة ومن ههنا يظهر ان السالبة الضرورية لو
 انعكست كفسرها انتج الضرورية في هذا الشكل ضرورية فلا
 لمبين ذلك اقتصر في النتيجة على الدوام لا يقال للمقدمتان
 اذا كانتا ضروريتين لم يكن بهمن صدق النتيجة ضرورية
 لان الاوسط اذا كان ضروري الثبوت لاحد الطرفين
 وضروري السلب عن الاخر يكون احدهما طرفين ضروري
 السلب عن الاخر فكان بين الطرفين مباينة ضرورية فيكون
 نتيجة الطرفين ضرورية لان نقول الحكم في المقدمتين ليس
 الا بان الاوسط ضروري الثبوت لذات احد الطرفين

الانسان جبريا بالاطلاق
 بالضرورة او دائما
 بالاضطرار
 الانسان ليس بالاضطرار
 بالضرورة او دائما
 بالاضطرار
 الانسان جبريا بالاطلاق
 بالضرورة او دائما
 بالاضطرار
 الانسان ليس بالاضطرار
 بالضرورة او دائما
 بالاضطرار
 الانسان جبريا بالاطلاق
 بالضرورة او دائما
 بالاضطرار

ملاحظ
 النتيجة في الشكل
 الثاني

الانسان جبريا بالاطلاق
 بالضرورة او دائما
 بالاضطرار
 الانسان ليس بالاضطرار
 بالضرورة او دائما
 بالاضطرار
 الانسان جبريا بالاطلاق
 بالضرورة او دائما
 بالاضطرار

وضوري السلب عن ذات الاخر واللازم منها ان ذات احد الطرفين ضرورة
 السلب عن ذات الاخر وهو ليس بمطلوب بل المطلوب
 ان وصف احد الطرفين ضروري السلب عن ذات الاخر
 ولا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف صدق
 قولنا في المثال المشهور كاشي من الحمار يفرس بالضرورة وكل
 مركوب زيد يفرس بالضرورة مع كذب قولنا كاشي من الحمار مركوب
 زيد بالضرورة لان كل حمار مركوب زيد بالامكان واما احد وقيد
 الوجود من الصغرى فلا انها ان كانت مع كبرى بسيطة كان قيد
 وجودها موافقا لها في الكيف وان كانت مركبة لم ينتج مع اصلها كما
 ذكرنا ولا مع قيد وجودها لان قيدي الوجود اما مطلقا او مكنيا
 او مطلقا مكنيا فهو انتاج في هذا الشكل منهما واما احد والضرورة
 من الصغرى فلان المقدار الدائم لا يصدق على الصغرى فلو
 كان فيها ضرورة لكانت اما الضرورة المشروطة او الضرورة
 الوقتية او الضرورة المنتشرة وانخص الاختلافات مرادها
 من مقدمة اخرى الاختلاف من مشروطتين او من وقتيتين

لا بد ان يندى الجيد
 او اى سلبه بعد بين
 عطفان على ما في
 بالادوام او مكنيا
 ان لا يفتقر بين
 او مطلقا مكنيا
 فتفتين الامور
 صوابا كجسم من
 مع قولنا ان الدائم
 لا يصح ان الصغرى
 خصيب الصغرى
 لان الحكم
 المتبقي في الشكل
 الثاني
 عدم صدق الدوام على
 شي من القديس طين
 كان لا يخلو من ذلك ان
 انخص الاختلافات
 انخص الاختلافات
 الشرطية مع الضرورية
 والوقتية من الضرورية
 هو لا ناعا و

المتبقي في الشكل
 الثاني

قال واما الشكل الثالث فشرطه فعليه الصغرى والنتيجة كما الكبرى

ان كانت الكبري غير الاربع والا فنعكس الصغرى محدثا فاعنيها

البلاد وام ان كانت الكبرى احدا العامين ومضموا اليها انت

أحدى الخاصتين **أقول** شرط إنتاج الشكل الثالث بحسب

الجمعة ان يكون الصغرى فعلية لانها لو كانت مكنية لم يلزم تعدد

الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما هو اوسط

بالفعل والاوسط ليس باصغري الفعل بل بالامكان فجاء ان لا يصح

الأصغر بالفعل على الأوسط فلم يندرج الأصغر تحتها فإلزام من

الحكم بالاكبر على الاوسط الحكم على الاصغر كما اذا فرضنا ان زيد

يركب الفرس لم يركب الحمار وعمر يركب الحمار دون الفرس بصديق

قولنا كما هو مركوب زيد مركوب عمرو بلا مكان وكل مركوب زيد

فَرسٌ بِالْفَعْلِ مَعَ كَذِبٍ قَوْلُنَا بَعْضُ مَا هُوَ مَرْكُوبٌ عَمَّ وَفَرَسٌ بِالْفَعْلِ يَلِي الْأَمَانَةَ

العام لان كل ما هو مركوب عمر وحمايا بالضرورة فلما لم يصدق

مركوب عمر وبال فعل على مركوب زيد المندرج تحتة حتى يتعدا

الحكومة اليه وباعتبار هذا الشرط سقط من الاختلافات

١٠٠

فان انشاء في معنى الادب
الخاص منسوخ
في معنى الادب
الاول من فنون
المعجم

فان انشاء في معنى الادب
الخاص منسوخ
في معنى الادب
الاول من فنون
المعجم

مجردان	الحكمة والعلم	العرفية العامة	الحكمة والحكمة	العرفية العامة
ضربية	جنبية مطلقة	جنبية مطلقة	جنبية مطلقة	جنبية مطلقة
دائمة	جنبية مطلقة	جنبية مطلقة	جنبية مطلقة	جنبية مطلقة
مشتركة عامة	جنبية مطلقة	جنبية مطلقة	جنبية مطلقة	جنبية مطلقة
عرفية عامة	جنبية مطلقة	جنبية مطلقة	جنبية مطلقة	جنبية مطلقة
مشتركة خاصة	جنبية مطلقة	جنبية مطلقة	جنبية مطلقة	جنبية مطلقة
عرفية خاصة	جنبية مطلقة	جنبية مطلقة	جنبية مطلقة	جنبية مطلقة
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
مجردة دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
مجردة مؤقتة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وقفية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
متشعبة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة

جدول
مختلطات الشكل
الثالث

سليم بن ابي اسحق
مولى رقيق على
الاب كاتب العمريه
بالعمرة كان الحداد
من النيسين يثايق
الحري ولا شدة
ظلمة فاقها جمل
والاني الغرير المراج
مع حقبة الاب كاتب
بالعمرة وصادقا
مع ان كاتب السلب
دولة تادم

وكل فرس صاهل بالضرورة مع صدق كل مركوب زيد فرس
بالضرورة واما اذا كانت كبرى فقلونا كل مركوب زيد فرس
بالضرورة وكل حمار مركوب زيد بالامكان الخاص مع امتناع
الاجاب ولو بد لنا الكبرى بقولنا كل صاهل مركوب زيد بالامكان
كان الحق لايجاب الشرط الثاني ان يكون السالبة المستعمل فيه
منعكسة لان اخص السوالب الغير المنعكسة هي السالبة
الوقية وهي اما ان تكون صغرى او كبرى واياما كان لا ينتج
اما اذا كانت صغرى فلصدق قولنا كل شي من القمر منخسف
بالتوقيت لادام كل ذي محاق فهو قمر بالضرورة والحق لايجاب
واما اذا كانت كبرى فلصدق قولنا كل منخسف فهو ذو محاق
بالضرورة لولا شي من القمر منخسف بالتوقيت لادام مع امتناع
السلب الشرط الثالث ان يصدق الدوام في الضرب الثالث على
صغرى بان تكون ضورية او دائمة او عرفى العام على كبرى بان
تكون من القضايا الست المنعكسة السوالب فانه لو اتفق الامر
كانت الصغرى لحدى القضايا الغير الضرورية والدائمة

ما دام مركوب زيد بالامكان الخاص مع صدق كل مركوب زيد فرس بالضرورة واما اذا كانت كبرى فقلونا كل مركوب زيد فرس بالضرورة وكل حمار مركوب زيد بالامكان الخاص مع امتناع الاجاب ولو بد لنا الكبرى بقولنا كل صاهل مركوب زيد بالامكان كان الحق لايجاب الشرط الثاني ان يكون السالبة المستعمل فيه منعكسة لان اخص السوالب الغير المنعكسة هي السالبة الوقية وهي اما ان تكون صغرى او كبرى واياما كان لا ينتج اما اذا كانت صغرى فلصدق قولنا كل شي من القمر منخسف بالتوقيت لادام كل ذي محاق فهو قمر بالضرورة والحق لايجاب واما اذا كانت كبرى فلصدق قولنا كل منخسف فهو ذو محاق بالضرورة لولا شي من القمر منخسف بالتوقيت لادام مع امتناع السلب الشرط الثالث ان يصدق الدوام في الضرب الثالث على صغرى بان تكون ضورية او دائمة او عرفى العام على كبرى بان تكون من القضايا الست المنعكسة السوالب فانه لو اتفق الامر كانت الصغرى لحدى القضايا الغير الضرورية والدائمة

ان يكون الشرط الثاني ان يكون السالبة المستعمل فيه منعكسة لان اخص السوالب الغير المنعكسة هي السالبة الوقية وهي اما ان تكون صغرى او كبرى واياما كان لا ينتج اما اذا كانت صغرى فلصدق قولنا كل شي من القمر منخسف بالتوقيت لادام كل ذي محاق فهو قمر بالضرورة والحق لايجاب واما اذا كانت كبرى فلصدق قولنا كل منخسف فهو ذو محاق بالضرورة لولا شي من القمر منخسف بالتوقيت لادام مع امتناع السلب الشرط الثالث ان يصدق الدوام في الضرب الثالث على صغرى بان تكون ضورية او دائمة او عرفى العام على كبرى بان تكون من القضايا الست المنعكسة السوالب فانه لو اتفق الامر كانت الصغرى لحدى القضايا الغير الضرورية والدائمة

ان لا يتقبل الا انعكاس كذا عرفت فيما سبق وثانيهما ان يكون
 الكبري الموجبة معها على الشرائط المعتبرة بحسب الجهة في
 الشكل الثاني ليحصل النتيجة وشرطه انه اذا لم يصدق الدوام على
 صفرا لا يكون كبرا من الست المنعكسة السوالب فيجب ان يكون
 الكبري الضرب السادس كذلك الشرط الخامس كون صفري الضرب
 الثامن من احدى الخاصتين وكبرا هو اصدق عليه العرفي
 العام لان انتاجه انما يظهر بعكس الترتيب ليرجع الى الاول ثم
 عكس النتيجة فلا بد ان يكون مقدمتها بحيث اذا بدلت لحدتها
 بالآخرى انتج سالبة خاصة لتقبل الانعكاس الى النتيجة
 المطلوبة والشكل الاول انما ينتج سالبة خاصة لو كان كبرا
 احدى الخاصتين و صفرا احدى القضايا الست للتبريد
 عليها العرفي العام اما اذا كانت صفرا احدى الوصفيات
 الاربع فظاهرا ما اذا كانت احدى الدائمتين فلان النتيجة
 ح ضرورية لادائمة ادمائة لادائمة وهما الخص من العرفية
 الخاصة فيصدق على النتيجة السالبة الجزئية العرفية الخاصة

٣٣٣

او سالبه في ذلك لا يعزى
 الى استنباطها في ذلك
 اي التفتت الى ضرورة
 السوالب في ضرورة
 الوقيفة في الاستنباط
 الضرورية التي لا تتغير
 بساطة الشرط في الاستنباط
 والوقفة في الاستنباط
 المراتب في الضرب
 الثالث والضرب الرابع
 الذي هو اخص من اخص
 والشرط الثالث ان
 يكون صفري الضرب
 الثامن من احدى الخاصتين

استنتاج الشكل الرابع
 بحسب جهة

المذكورة في الشكل
 السوالب في ضرورة
 دون ذلك على سبيل
 على ضرورة كون صفري
 الضرب او احدى الخاصتين
 الخامس ان يكون صفري
 الضرب الثامن ان يكون
 الخاصتين احدى الشرطين
 خاصة وعرفية خاصة
 خاصة ما يصدق عليه
 وكبرا ما يصدق عليه
 العرفي العام فيكون
 كبري الضرب الثامن

ضرورية لادائمة ادمائة لادائمة وهما الخص من العرفية
 الخاصة فيصدق على النتيجة السالبة الجزئية العرفية الخاصة
 العرفي العام فيكون كبري الضرب الثامن
 ضرورية لادائمة ادمائة لادائمة وهما الخص من العرفية
 الخاصة فيصدق على النتيجة السالبة الجزئية العرفية الخاصة

وهي تنعكس الى النتيجة المطلوبة فيجب ان يكون صغرى هذا
الضرب احدى الخاصيتين لانها الكبرى الشكل الاول وكبراه من
القضايا الست لانها صغرى الشكل الاول ومن ههنا يظهر ان
الضرب السابع كان انتاجه انما يتبين بعكس الكبرى ليرجع الى
الشكل الثالث وجب ان يكون السالبة المستعملة فيه قابلة للانكسار
وان يكون الموجبة مع عكسها على شرائط انتاج الشكل الثالث
فلا بد فيه ايض من شرطين احدهما ان يكون السالبة لها
الخاصتين وثانيهما ان يكون الموجبة فعلية لان الصغرى
الممكنة عقيمة في الشكل الثالث وانما لم يذكر ذلك في الكتاب
لان الشرط الاول قد علم في فصل القياس والشرط الثاني
قد علم من اول الشروط وهو عدم استعمال الممكنة في هذا
الشكل قال والنتيجة في الضربين الاولين بعكس الصغرى
ان صدق الدوام عليها او كان القياس من الستة المنعكسة
السوالب ولا فمطلقة عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان
صدق الدوام على احدى مقدمتيه او لا فعكس الصغرى

[illegible][illegible][illegible]

صغرى هـ
ل وكبراه ص
ن ههنا يظهر
الكبرى ليبيع
فيه قابلية
الشكل التال
ون السالبة
لان الصغرى
ذلك فى الكتا
والشرط التال
الممكنة فى هـ
يعكس الصغرى
الستة المنعكك
الث دائمة ار
انعكس الصغرى

يجب ان يكون
 الشكل الاول
 كل الاول ومن
 يتبين بعكس
 شراطينا
 احدهما ان يكون
 لوجبة فعلية
 وانما لم يذكر
 اصل القياس
 لم استعمال
 بين الاولين
 القياس من
 في الضرب الثاني
 قد ميتة الاول

٢٥
بجاء المطلوب في
صتين لا تكمل
ما صغرى الشك
ان انتاجه انما
بان يكون الس
مع عكسها عل
ن شرطين ا
هما ان يكون
شكل الثالث
قد علم في
شروط وهو
نتيجة في الض
م عليها او كان
ملققة عامة و
على احدى م

فنعكس الى النتيجة
 في احدى الناحية
 في السابعة ملكا
 الثالث وجب
 يكون الموجبة
 فيه ايضا من
 صتين وثاني
 سقيمة في الد
 الشرط الاول
 بل من اول الث
 كل قال والا
 صدق الدوام
 والب لا انقض
 ق الدوام

و هي ت
الضرب
القضا
الضرب
الشك
وان ي
غلاب
الحاج
الممكن
لان
قاع
الشك
ان ص
السو
صد
المو
الفا
و
و

الاول من الضربين
 الثاني من الضربين
 الثالث من الضربين
 الرابع من الضربين
 الخامس من الضربين
 السادس من الضربين
 السابع من الضربين
 الثامن من الضربين
 التاسع من الضربين
 العاشر من الضربين
 الحادي عشر من الضربين
 الثاني عشر من الضربين
 الثالث عشر من الضربين
 الرابع عشر من الضربين
 الخامس عشر من الضربين
 السادس عشر من الضربين
 السابع عشر من الضربين
 الثامن عشر من الضربين
 التاسع عشر من الضربين
 العشرون من الضربين

٣٢٤

الاول من الضربين
 الثاني من الضربين
 الثالث من الضربين
 الرابع من الضربين
 الخامس من الضربين
 السادس من الضربين
 السابع من الضربين
 الثامن من الضربين
 التاسع من الضربين
 العاشر من الضربين
 الثاني عشر من الضربين
 الثالث عشر من الضربين
 الرابع عشر من الضربين
 الخامس عشر من الضربين
 السادس عشر من الضربين
 السابع عشر من الضربين
 الثامن عشر من الضربين
 التاسع عشر من الضربين
 العشرون من الضربين

النتائج

الاول من الضربين
 الثاني من الضربين
 الثالث من الضربين
 الرابع من الضربين
 الخامس من الضربين
 السادس من الضربين
 السابع من الضربين
 الثامن من الضربين
 التاسع من الضربين
 العاشر من الضربين
 الثاني عشر من الضربين
 الثالث عشر من الضربين
 الرابع عشر من الضربين
 الخامس عشر من الضربين
 السادس عشر من الضربين
 السابع عشر من الضربين
 الثامن عشر من الضربين
 التاسع عشر من الضربين
 العشرون من الضربين

وفي الضرب الرابع والخامس دأمة ان صدق الدولم على
 الكبرى ولا فعكس الصغرى مجد وظاعها الاول دولم وفي السادس
 كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في الشكل
 الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن كعكس النتيجة بعد
 عكس الترتيب **اقول** المنتج من الاختلاطات بحسب الشرائط
 المذكورة في كل واحد من الضربين الاولين مائة وواحد
 وعشرون وهي الحاصلة من ضرب اللوحات الفعلية
 الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث ستة
 واربعون وهي الحاصلة من الضربين الدائمتين مع
 الفعليات الاحدى عشرة ومن الصغريات المشروطتين
 والعريقتين مع الستة المنعكسة السوالب وفي الرابع والخامس
 ستة وستون وهي التي تحصل من الصغريات الفعلية
 احدى عشرة مع الستة المنعكسة السوالب وفي السادس
 والثامن اشاعشر تحصل من الضربين الخاصتين مع
 الستة المنعكسة السوالب وفي السابع اثنان وعشرون

الاول من الضربين
 الثاني من الضربين
 الثالث من الضربين
 الرابع من الضربين
 الخامس من الضربين
 السادس من الضربين
 السابع من الضربين
 الثامن من الضربين
 التاسع من الضربين
 العاشر من الضربين
 الثاني عشر من الضربين
 الثالث عشر من الضربين
 الرابع عشر من الضربين
 الخامس عشر من الضربين
 السادس عشر من الضربين
 السابع عشر من الضربين
 الثامن عشر من الضربين
 التاسع عشر من الضربين
 العشرون من الضربين

٢٤
 يحصل من الكبريين الخاصتين مع الفعلين الاحد
 عشرة والنتيجة في الضريين الاولين عكس الصغرى
 ان كانت ضرورية او دائمة او كان القياس من الستة
 المنعكسة السوالب والا فمطلقة عامة وفي الضرب الثالث
 دائمة ان كانت لحدى المقدمتين ضرورية او دائمة
 والا فعكس الصغرى وفي الرابع والخامس ائمة ان كانت
 الكبرى ضرورية او دائمة والا فعكس الصغرى
 محدوفاعنه اللادوام وبيان الكل بالبراهين المذكورة
 في المطلقات وفي السادس كما في الشكل الثاني بعد
 عكس الصغرى وفي السابع كما في الشكل الثالث بعد
 عكس الكبرى وفي الثامن كما في الشكل الاول بعكس
 النتيجة بعد عكس الترتيب وبالحجالة لما كانت هذه
 الضروب الثلاثة الاخيرة تترد الى الاشكال الثلاثة
 المذكورة لما ذكرنا من الطرق كانت نتائج تلك الاشكال
 بعينها في السادس والسابع وبعكسها في الثامن عليك بمطالعة

فان كانت النتيجة في الضريين الاولين عكس الصغرى
 ان كانت ضرورية او دائمة او كان القياس من الستة
 المنعكسة السوالب والا فمطلقة عامة وفي الضرب الثالث
 دائمة ان كانت لحدى المقدمتين ضرورية او دائمة
 والا فعكس الصغرى وفي الرابع والخامس ائمة ان كانت
 الكبرى ضرورية او دائمة والا فعكس الصغرى
 محدوفاعنه اللادوام وبيان الكل بالبراهين المذكورة
 في المطلقات وفي السادس كما في الشكل الثاني بعد
 عكس الصغرى وفي السابع كما في الشكل الثالث بعد
 عكس الكبرى وفي الثامن كما في الشكل الاول بعكس
 النتيجة بعد عكس الترتيب وبالحجالة لما كانت هذه
 الضروب الثلاثة الاخيرة تترد الى الاشكال الثلاثة
 المذكورة لما ذكرنا من الطرق كانت نتائج تلك الاشكال
 بعينها في السادس والسابع وبعكسها في الثامن عليك بمطالعة

ان كانت النتيجة في الضريين الاولين عكس الصغرى
 ان كانت ضرورية او دائمة او كان القياس من الستة
 المنعكسة السوالب والا فمطلقة عامة وفي الضرب الثالث
 دائمة ان كانت لحدى المقدمتين ضرورية او دائمة
 والا فعكس الصغرى وفي الرابع والخامس ائمة ان كانت
 الكبرى ضرورية او دائمة والا فعكس الصغرى
 محدوفاعنه اللادوام وبيان الكل بالبراهين المذكورة
 في المطلقات وفي السادس كما في الشكل الثاني بعد
 عكس الصغرى وفي السابع كما في الشكل الثالث بعد
 عكس الكبرى وفي الثامن كما في الشكل الاول بعكس
 النتيجة بعد عكس الترتيب وبالحجالة لما كانت هذه
 الضروب الثلاثة الاخيرة تترد الى الاشكال الثلاثة
 المذكورة لما ذكرنا من الطرق كانت نتائج تلك الاشكال
 بعينها في السادس والسابع وبعكسها في الثامن عليك بمطالعة

جدول نتائج الضربين الأولين

[illegible]

جدل نتائج الضرب الرابع والخامس

[illegible]

جملہ نتائج
کُل واحد من الرابع
والخامس

جدل نتائج الفرضيات

عَفِيفَةٌ خَاصَّةٌ	عَفِيفَةٌ خَاصَّةٌ	عَفِيفَةٌ خَاصَّةٌ
عَفِيفَةٌ دَائِمَةٌ	عَفِيفَةٌ دَائِمَةٌ	عَفِيفَةٌ دَائِمَةٌ
عَفِيفَةٌ دَائِمَةٌ	عَفِيفَةٌ دَائِمَةٌ	عَفِيفَةٌ دَائِمَةٌ
عَفِيفَةٌ عَامَّةٌ	عَفِيفَةٌ عَامَّةٌ	عَفِيفَةٌ عَامَّةٌ
عَفِيفَةٌ عَامَّةٌ	عَفِيفَةٌ عَامَّةٌ	عَفِيفَةٌ عَامَّةٌ
عَفِيفَةٌ عَامَّةٌ	عَفِيفَةٌ عَامَّةٌ	عَفِيفَةٌ عَامَّةٌ
عَفِيفَةٌ عَامَّةٌ	عَفِيفَةٌ عَامَّةٌ	عَفِيفَةٌ عَامَّةٌ
عَفِيفَةٌ عَامَّةٌ	عَفِيفَةٌ عَامَّةٌ	عَفِيفَةٌ عَامَّةٌ

جدل نتائج الضرب الثامن

[illegible]

جدد نتائج الضرب السليم

[illegible]

جدل ضرر
السادس السابع
والثامن

[illegible]

بينهما اما في جزء تام من كل واحد منهما وهو المقدم بكماله والتالي
بكماله واما في جزء غير تام منهما اى جزء من المقدم والتالي ولما في جزء
تام من احدهما غير تالم من الاخرى فهذه ثلاثة اقسام لكن القريب
بالطبع منهما الاول وهو ما يكون الشركة في جزء تالم من المقدّمين
وينعقد في الاشكال الاربعة لان الاوسط وهو المشترك بينهما
ان كان تاليا في الصغرى ومقدما في الكبرى فهو الشكل الاول ^{لنا} كقولنا
كلما كان آب فح د وكلما كان ج د ف ه وكلما كان آب ف ه و ان كان
تاليا فيهما فهو الشكل الثانى كقولنا كلما كان آب فح د وليس البتة
اذا كان ه ز فح د فليس البتة اذا كان آب ف ه ز وان كان مقدما
فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان ج د ف آب وكلما كان ج د ف ز
فقد يكون اذا كان آب ف ه ز وان كان مقدما في الصغرى وتاليا
في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان ج د ف آب وكلما كان
ه ز فح د فقد يكون اذا كان آب ف ه ز و شرائط انتاج هذه الاشكال
كما فى المحليات من غير فرق حتى يشترط فى الاول ايجاب الصغرى
وكيفية الكبرى الى غير ذلك وكذلك عدد ضروبها الاشكال

[illegible]

بیان
نظامیات الشریعہ

سليم الله تعالى
و قد علي
ما خلفنا من كبره و عظمته
الرحماني العفو
اصدق المصدقين
الحامضين في كبره
الحاكمي على الامان
احكامهم في حق
والله اعلم بالصواب

فان ضرب ههنا خمسة لان انتاج الضرب الثلاثة الاخيرة
 بحسب تركيب السالبة وهو غير معتبر في الشرطيات وكذلك
 حال النتيجة في الكمية والكيفية فتكون نتيجة الضرب الاول من
 الشكل الاول موجبة كلية ومن الشكل الثاني سالبة كلية وعلى
 هذا القياس قال القسم الثاني ما يتركب من المنفصلات
 والطبوع منها كانت الشركة في جزء غير تام من المقدمتين
 كقولنا دائما ماكل آب اوكل ج دود دائما ماكل دة اوكل دز ينتج
 دائما ماكل آب اوكل ج دة اوكل دز لا متناع خلو الواقع عن
 مقدمتي التاليف عن احدي الاخرين فينعتقد فيه الاشكال
 الاربعة والشرائط المعتبرة بين الحكمتين معتبرة ههنا بين
 المتشركين اقول القسم الثاني من الافتراضات الشرطية
 ما يتركب من منفصلتين وايضا ينقسم الى ثلاثة اقسام لان الشركة
 بينها اما في جزء تام منها او في جزء غير تام منها او في جزء تلزم
 احدهما غير تام من الاخرى وان الطبوع من هذه الاقسام يكون
 الشركة في جزء غير تام من المقدمتين وشرط انتاجه

فان ضرب ههنا خمسة لان انتاج الضرب الثلاثة الاخيرة
بحسب تركيب السالبة وهو غير معتبر في الشرطيات وكذلك
حال النتيجة في الكمية والكيفية فتكون نتيجة الضرب الاول من
الشكل الاول موجبة كلية ومن الشكل الثاني سالبة كلية وعلى
هذه القياس قال القسم الثاني ما يتركب من المنفصلات
والطبيع ومنها كانت الشركة في جزء غير تام من المقدمتين
كقولنا دائما ما كل آ ب او كل ج د واما ما كل دة او كل دز فينتج
دائما ما كل آ ب او كل ج دة او كل دز لا متناع خلوا الواقع عن
مقدمتي التاليف عن احدى الآخرين فيعتقد فيه الاشكال
الاربعة والشرائط المعتبرة بين الحيليتين معتبرة ههنا بين
المتشاكلين اقول القسم الثاني من الاقترانيات الشرطية
ما يتركب من منفصلتين وايضا ينقسم الى ثلاثة اقسام لان الشركة
بينهما اما في جزء تام منهما او في جزء غير تام منهما او في جزء تلم من
احدهما غير تام من الاخرى وان الطبع من هذه الاقسام ما يكون
الشركة في جزء غير تام من المقدمتين وشرط انتاجه

[illegible]

ايجالا لقدمية كحلية لحد فلو صدق منع الخلو عليها القولنا دائما
 اما كل آت او كل آت ج د و دائما اما كل ده او كل د ز نتيجة دائما اما كل آت
 وكل ج ه او كل د ز لا متناع الخلو الواقع عن مقدمتي التاليف وهما
 كل ج د وكل د ه وعن لحدى الاخيرين اى كل آت وكل د ز فان لما
 كانت للتقدمتان مانعتي الخلو وجبان يكون لحد طرقي كل واحد
 منهما واقعا في الواقع والاخر غير واقع فالواقع من المنفصلة الاولى الطرف
 الغير المشترك والطرف المشترك فان كان الطرف غير المشترك فلوحد
 اجزاء النتيجة وان كان الطرف المشترك فالواقع معه من المنفصلة
 الثانية لما الطرف المشترك فيجتمع الطرفان المشاركان على الصدق
 ويصدق نتيجة التاليف وهى الجزء الاخر من النتيجة والطرف الغير المشترك
 وهو الجزء الثالث منها فالواقع لا يخلو عن نتيجة التاليف وعن الطرفين
 الغير المشاركين ويتعقد الاشكال الاربعة في هذا القسم ايضا
 الطرفين المشاركين ويعتبر فيهما ان يكونا على شرائط الاشباغ للعتبة
 بين الحليتين قال القسم الثالث ما يتركب من الحولية والمتصلة
 والطبيع منها كانت الحولية تكبرى والمشاركة تجمع تالى المتصلة ونتيجة

لحدى
 د و دائما اما كل ده او كل د ز نتيجة دائما اما كل آت
 وكل ج ه او كل د ز لا متناع الخلو الواقع عن مقدمتي التاليف وهما
 كل ج د وكل د ه وعن لحدى الاخيرين اى كل آت وكل د ز فان لما
 كانت للتقدمتان مانعتي الخلو وجبان يكون لحد طرقي كل واحد
 منهما واقعا في الواقع والاخر غير واقع فالواقع من المنفصلة الاولى الطرف
 الغير المشترك والطرف المشترك فان كان الطرف غير المشترك فلوحد

بيا القسم
 الثالث
 الشرطية

د و دائما اما كل ده او كل د ز نتيجة دائما اما كل آت
 وكل ج ه او كل د ز لا متناع الخلو الواقع عن مقدمتي التاليف وهما
 كل ج د وكل د ه وعن لحدى الاخيرين اى كل آت وكل د ز فان لما
 كانت للتقدمتان مانعتي الخلو وجبان يكون لحد طرقي كل واحد
 منهما واقعا في الواقع والاخر غير واقع فالواقع من المنفصلة الاولى الطرف
 الغير المشترك والطرف المشترك فان كان الطرف غير المشترك فلوحد

القسم
من إدارتنا
الشرطية

والشرائط المتعارفة بين الحملتين معتبرة ههنا بين التالي
والحمية قال القسم الرابع ما يتركب من الحمية والمنفصلة وهو
على قسمين الاول ان يكون عدد الحملات بعدد اجزاء الانفصال
ويشارك كل واحد منها واحدا من اجزاء الانفصال امام اتحاد التاليف
في النتيجة لقولنا كل ج ا م ا ب و ا م ا د و ا م ا ه وكل ب ط و كل د ط و كل ه ط
ينتج كل ج ط لصدق واحد من اجزاء الانفصال مع ما يشترك من الحمية
واما مع اختلاف التاليف في النتيجة لقولنا كل ج ا م ا ب و ا م ا د و ا م ا ه وكل
ب ج و كل د ط و كل ه ط ينتج كل ج ا م ا ب و ا م ا ط و ا م ا ن كما امر الثاني ان يكون
الحملات اقل من اجزاء الانفصال وليكن الحمية ذات جزء واحد
والمنفصلة ذات جرئين والمشاركة مع احدهما لقولنا ا م ا كل ا ط ا وكل
ج ب وكل ب د ينتج ا م ا كل ا ط ا وكل ج د كما متناع الخلو الواقع عن مقتضى
التاليف وعن الجزء الغير المشارك اقول رابع الاقسام ما يتركب
من الحمية والمنفصلة وهو قسمان لان الحملات امان تكون بعدد
اجزاء الانفصال او تكون اقل منها وهذه القسمة ليست بحاصلة لكون
كونها اكثر من اجزاء الانفصال الاول ان يكون الحملات بعدد اجزاء الانفصال

[illegible]

القسم الرابع
من لوائح
الشرطة

[illegible]

أو كذا بما موقوف على العلم بصدق طرفيها أو كذا به فلو استفيد العلم بصدق
 أحد الطرفين أو كذا به من الاتفاقية يلزم الدور ثالثها الحد الأمرين
 وهو إما كلية الشرطية أو كلية الاستثناء أي كلية الوضع أو الرفع فإنه
 لو اتفق الأمران احتمل أن يكون الزوم والعناد على بعض الأوضاع و
 الاستثناء على وضع آخر فلا يلزم من اثبات أحد جزئي الشرطية
 أو نفيه ثبوت الآخر واستقاء الهم لا إذا كان وقت الاتصال أو الانفصال
 ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضعهما فإنه ينتج القياس
 ح ضرورة أن قولنا إن قدم زيد في وقت الظهر مع عمر وأكرمه ولكنه قدم
 مع عمرو في ذلك الوقت فأكرمته والمراد بكلمة الاستثناء ليس تحققه
 في جميع الأزمنة فقط بل مع جميع الأوضاع التي لا ينافي وضع المقدم
 قلنا قد يكون إذا كان آ ب فـ ج د وكان آ ب واقعا دائما لم يلزم مجرد ذلك
 تحقق ج د في الجملة وإنما يلزم ذلك لو كان آ ب كما هو وقع دائما كما كان قعا
 مع جميع الأوضاع التي لا ينافي آ ب وليس يلزم من وقوعه دائما وقوعه
 مع جميع الأوضاع الغير المتنافية بجواز أن يكون له وضع غير منافي
 ولا يكون له تحقق أصلا والمذكور في بعض الكتب أن دوام الوضع والرفع

[illegible][illegible]

فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كان مانعة الجمع انتج القسم
الاول فقط اى استثناء عين اى جزء كان نقيض الآخر لامتناع
الاجتماع بينهما ولا ينتج استثناء نقيض شئ من جزئيهما عين الآخر
بحجوز ارتفاعهما فيكون لها نتيجة بحسب استثناء العين كقولنا
اما ان يكون هذا الشئ شجرة او حجرا لكنه شجرة فهو ليس بحجر لكنه حجر
فهو ليس بشجرة وان كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثاني فقط اى
استثناء نقيض اى جزء كل عين الآخر لامتناع ارتفاعهما ولا ينتج استثناء
عين شئ من جزئيهما نقيض الآخر لامكان اجتماعهما فيكون لها ايضا
نتيجة ثان بحسب استثناء النقيض كقولنا اما ان يكون هذا الشئ ^{شجرة} لا
او لا حجر لكنه شجرة فهو لا حجر لكنه حجر فهو لا شجرة **قال** الفصل الخامس
في لواحق القياس وهى اربعة الاول القياس المركب وهو يتركب من
مقدمات ينتج بعضها نتيجة تيلزم منها ومن مقدمات اخرى
نتيجة وهى اجز الى ان يحصل المطلوب وهو اما موصول النتائج كقولنا
كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم كل ج د وكل د آ فكل ج آ ثم كل ج آ
وكل آ د فكل ج د واما مفصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب د

العلم والعلوم ان كل انسان حيوان
 لا يخرج من الطوبى كما دلائل الطوبى
 وحي ان ان يكون العلم منقذ
 حيوان يخرج ان هذا حيوان
 هذا ان من قول اكل الانسان
 اول ضاحك الانسان يخرج ان
 لا ان يكون كذا هذا ضاحك
 كثره فحقا بس الذبح الطوبى
 بعضا من عقده انما سات
 العلم بقاء الطوبى بل يكون
 وان لم يكن بقاءه مشترك
 كذا من بقاءه مشترك
 العلم وحصل من ان
 ان الطوبى

[illegible]

وليسى استقراء لان مقدما لا تحصل لا يتبع الجزئيات لقولنا
كل حيوان يحرك فله لا اسفل عند المضع لان الانسان والبهايم
والسباع كذلك وهو لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئى اخص يستقر
فيكون حكمه مخالفا لما استقرى كالتمساح في مثاله ذلك **قال** الرابع
التمثيل وهو اثبات حكم في جزئى وجد في جزئى اخر لمعنى مشترك
بينهما كقولنا العالم مولف فهو حادث كالبيت واثبتوا عليه للمعنى
بالدوران وبالتقسيم غير المرددين النفي ولا اثبات كقولهم علة
الحادث اما التاليف او كذا او كذا الاخير ان بالحلان بالتحالف
فتعين الاول وهو ضعيف اما الدوران فلان الجزء الاخير بالعلة
وسائر الشرائط مد ارفع انها ليست بعلة واما التقسيم فالحصر
ممنوع لجواز علية غير المدكور بتقدير تسليم علية المشتركة في
المقيس عليه لا يلزم علية في المقيس لجواز ان يكون خصوصية
المقيس عليه شرط للعلية او خصوصية المقيس مانعة عنها **اقول**
التمثيل اثبات حكم واحد في جزئى لثبوته في جزئى اخر لمعنى مشترك بينهما
والفقره يسمون قياسا وجزئى الاول هو الثاني اجمالا والمشاركة علة جامعة

فان قيل لا بد من ان يكون الحكم في الجزئيين على معنى مشترك
فان قيل لا بد من ان يكون الحكم في الجزئيين على معنى مشترك
فان قيل لا بد من ان يكون الحكم في الجزئيين على معنى مشترك

سواء كان هو بالعلم او بالاعتقاد
فان قيل لا بد من ان يكون الحكم في الجزئيين على معنى مشترك
فان قيل لا بد من ان يكون الحكم في الجزئيين على معنى مشترك
فان قيل لا بد من ان يكون الحكم في الجزئيين على معنى مشترك

التمثيل

فان قيل لا بد من ان يكون الحكم في الجزئيين على معنى مشترك
فان قيل لا بد من ان يكون الحكم في الجزئيين على معنى مشترك
فان قيل لا بد من ان يكون الحكم في الجزئيين على معنى مشترك

ان الدوران لازم من العلة
فلا بد من كون الملة علة للملكية

بما يقال العالم مولف فهو حادث كالبيت يعني البيت حادث لأن لفظة
 وهذه العلة موجودة في العالم فيكون حادثا كالبيت ولتبتوا علية
 المشترك بوجهين أحدهما الدوران وهو افتراض الشيء بغير وجوده
 أو عدمه كما يقال الحادث دائر مع التاليف وجودا وعدما أما وجود
 ففي البيت وأما عدمه ما ففي الواجب تعالى والدوران أية كون للدار
 علة للدائر فيكون التاليف علة للحادث وثانيهما السبب والتقسيم
 أي أراد أوصاف الأهل وأبطال بعضهم كالتعين الباقي للعلية كما يقال
 علة الحادث في البيت أما التاليف أو الأمكان والثاني باطل بالتخلف
 لأن صفات الواجب ممكنة وليست بمحاذثة لها فتعين الأول
 والوجهان ضعيفان أما الدوران فلا يجوز إلا خيرا من العلة التامة
 والشرط المساوي مدار للمعلول مع أنه ليس بعلة وأما السبب والتقسيم
 فلا يحصر العلة في الأوصاف المذكورة مما كان التقسيم ليس محذورا
 بين النفي والإثبات فجاز أن يكون العلة غير ما ذكرت ثم بعد تسليم
 صحة الحصر لا يسلم أن المشترك إذا كان علة في الأهل يلزم أن يكون
 علة في الفرع لجواز أن يكون خصوصية الأهل مشروطة للعلية

[illegible]

وخصوية الفرع مانعة عن اقل اما الخاتمة فغيرها بحثان الاول في مود
الاقيسة وهي يقينيات غير يقينيات اما اليقينيات فتست وليا
وهي قضايا تصو لم فيها كات للجزء بالنسبة بينهما اقولنا
الكل اعظم من الجزء ومشاهدات وهي قضايا يحكمها بقوى ظاهرة
او باطنة كالحكم بان الشمس مضيئة وان لنا جوعا وعجرات وهي قضايا
يحكمها المشاهدات متكررة مفيدة لليقين كالحكم بان شرب
السموم يوجب للاسهال وحديثات وهي قضايا يحكمها
الحديث اقوى من النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد
من الشمس والحديث هو سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالبات
ومتواترات وهي قضايا يحكمها اكثر الشهادات بعد العلم بعدم
امتناعها ولا من من التواطؤ عليها كالحكم بوجود مكة وبغداد
ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضي بكمال العادة
والعلم الحاصل من التجربة والحديث والتواتر ليس حجة على الغير فظن
قياسا تمامها وهي التي يحكمها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور
حددها كالحكم بان الاربع قروج لا تقسمها اثناسا وبين اقول

الصور مقصود
باحتاد الادوات
ان العكس ليس
ادوات مقصودة
عكس الصورة
لعدم معرفة
الصور اقل
لان الصورة اقرب
من المادة فان
الشيء من الصورة
بالفعل ومن المادة
بالقوة فظاهرة
تقدم بالشرط
على المادة لا بالذات
فبما ان
الصور مقصود
باحتاد الادوات
ان العكس ليس
ادوات مقصودة
عكس الصورة
لعدم معرفة
الصور اقل
لان الصورة اقرب
من المادة فان
الشيء من الصورة
بالفعل ومن المادة
بالقوة فظاهرة
تقدم بالشرط
على المادة لا بالذات
فبما ان
الصور مقصود
باحتاد الادوات
ان العكس ليس
ادوات مقصودة
عكس الصورة
لعدم معرفة
الصور اقل
لان الصورة اقرب
من المادة فان
الشيء من الصورة
بالفعل ومن المادة
بالقوة فظاهرة
تقدم بالشرط
على المادة لا بالذات
فبما ان

من الاقسام
التي هي اقرب
من المادة
فان ان
المادة فان
باحتاد
الصور مقصود
باحتاد الادوات
ان العكس ليس
ادوات مقصودة
عكس الصورة
لعدم معرفة
الصور اقل
لان الصورة اقرب
من المادة فان
الشيء من الصورة
بالفعل ومن المادة
بالقوة فظاهرة
تقدم بالشرط
على المادة لا بالذات
فبما ان

الأربعة زوج ^١ فإن من تصور الأربعة والزوج تصور الأقسام
بمتساويين في الحال وترتب في ذهنه أن الأربعة منقسمة
بمتساويين وكل منقسم بمتساويين فهو زوج فهي قضية قياسها
معها في الذهن وإن كان الحاكم هو المحس فهو المشاهدات ^٢ فكان
من الحواس الظاهرة سميت حسيات كالحكم بان الشمس مضيئة
وإن كان من الحواس الباطنة سميت وجدانيات كالحكم بان لنا
خوفاً وغضباً وإن كان مركباً من المحس والعقل فالمحس إما أن يكون
حس السمع أو غيره فإن كان حس السمع فهي التواترات فهي قضايا
يحكم العقل بها بواسطة السماع من جمع كثير أحال العقل نواطئهم
على اللذنب كالحكم بوجود مكة وبغداد ومبلغ الشهادات غير منحصرة
في علاج بل الحاكم يكمل العدم حصول اليقين ومن الناس من عين ^٣ علاج
التواترات وليس بشيء وإن كان غير حس السمع فإما أن يحتاج العقل
في الجرم إلى تكرر المشاهدات مرة بعد أخرى أو لا يحتاج فإن احتاج
فهي الجبريات كالحكم بان شرب السموم يمسها ^٤ بواسطة مشاهدات
متكررة وإن لم يحتج ^٥ إلى تكرر المشاهدات فهي الحدسيات كالحكم بان نور القمر

الاربعة زوج فان من تصور الاربعة والزوج تصولا لا نقسم
 بمساويين في الحال وترتب في ذهنه ان الاربعة منقسمة
 بمساويين وكل منقسم بمساويين فهو زوج فهي قضية قياسها
 معها في الذهن وان كان الحاكم هو المحس فهو المشاهدات فلكان
 من الحواس الظاهرة سميت حسيات كالحكم بان الشمس مضيئة
 وان كان من الحواس الباطنة سميت وجدانيات كالحكم بان لنا
 خوافا وغضبا وان كان مكريا من المحس والعقل فالمحس اما ان يكون
 حس السمع او غيره فان كان حس السمع فهي المتواترات فهي قضايها
 يحكم العقل بها بواسطة السماع من جمع كثير احوال العقل وتواطؤهم
 على الكذب كالحكم بوجود مكة وبغداد ومبلغ الشهادات غير منحصرة
 في علاج بل الحاكم يكال العدم حصول اليقين ومن الناس من عين علاج
 المتواترات وليس بشئ وان كان غير حس السمع فاما ان يحتاج العقل
 في الجرم الى تكرر المشاهدات مرة بعد اخرى او لا يحتاج فان احتاج
 فهي المجربات كالحكم بان شرب السموم يمسها بواسطة مشاهدات
 متكررة وان لم يحتج الى تكرر المشاهدات فهي الحديسيات كالحكم بان ثوب
 القهر

FOIA

[illegible][illegible]

بیان
اقسام غیر یقینیات

عالمه مسبب الوجود العلم بوجوده
المعلوم في الذهن والاعمال
ثم لم يكن معلولا في كماله
عنه بل يكونان معلولين في ذاته
كما يقال في العلم في ذاته
في ذاته في ذاته في ذاته
فان اشتد له في ذاته في ذاته
لا تراق ولا تفسد في ذاته
فان اشتد له في ذاته في ذاته
لا تراق ولا تفسد في ذاته
فان اشتد له في ذاته في ذاته
لا تراق ولا تفسد في ذاته

[illegible]

فوقه شهورات أو
أولها الشهورات
ففي هذا العبري
الكل عليها
الاحسان إلى الإله
أولها الأثر كوصف
الآثار أعلامها
فموصلة كاستقامة
التمثيل فان قلت
فالشهورات قد تكون
ففي هذا العبري
ففي هذا العبري
ففي هذا العبري

فلو لم يخل من غير
 اليقينات قلت الماردان
 المشهورات لا يعرف فيها
 اليقين ومطابقة الواقع
 بل الشبهة وتطابق الادعاء
 سواء كانت يقينية ام لا
 بنقض القضايا يكون الا
 باعتبار مشهور ما بمقتضى
 و قد نرى مشهور ما بمقتضى
 رتبة الشهادة الى حيث
 يبينها الاولات ويعرف
 منها العقل الصحيح الذي
 لا ينظر الى غير تصور الطرفين
 بل الى الاوليات من غير
 دون الاوليات من غير
 فتنطبق النسخة اليك
 فتنطبق الكذب
 كاستحسان الكذب
 على صلتها بغير خلاف
 الاوليات بان كل الاصل
 بالاحتباس الى يومه صلا
 والاسلمات في القضايا
 واخذ احد الخصمين
 من صاحبه في طلبها
 او يكون مسئلة فيجب ان
 تكون انصافه وان كان
 في احواله والاحسان الموفق
 في الشهوات والاسلمات
 سواء كانت مقدما من
 نوع واحد او نوعين
 جلافة

بیان
اقسام غیر الی

[illegible]

بيان
المشهورات

وهو هيأت وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة
 لقولنا كل موجود مشار اليه ووراء العالم قضاء لانهاية لها
 ولو لا دفع العقل والشرائع لكانت من الاوليات وعرفت كذب
 الوهم لو وافقة العقل في مقدمات القياس الناتج لنقيض حكمه
 وانكاره ونفيه عند الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف منها
 يسمى سفسطة والفرض منه انحام الخصم وتعليطه **اقول** من
 غير البقينيات المشهورات وهي قضايا يعترف بها جميع الناس
 وسبب شهرتها في ما بينهم ما اشتد لها على مصلحة عامة لقولنا
 العدل حسن والظلم قبيح واما ما في طباعهم من الرقة لقولنا
 مراعاة الضعفاء همودة واما ما فيهم من الحمية لقولنا كشف
 العورة مذموم واما انفعالهم من عاداتهم كقبح ذبح الحيوانا
 عند اهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم واما من شرائع واذا
 كمال امور الشرعية وغيرها وربما تبلغ الشهرة بحيث تلتبس بالاوليات
 ويقرق بينهما بان الانسان لو فرض نفسه خالية عن جميع الامور
 المغائرة لعقله حكم بالاوليات دون المشهورات وهي قاتكة جاذبة

فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق فضلا عن سارق
والقياس المركب من المقبولات والمظنونات يسمى خطابة والقر
منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم
كما يفعل الخطباء والوعاظ ومنها الخيلات وهي قضايا يخيل بها
فيتأثر النفس منها قبضا وبسطا فتغتر وتزغب كما اذا قيل الخمر باقية
سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة
مهوعة انقبضت عنه وتنفرت عنه والقياس المؤلف منها يسمى
شعرا والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب
ويزيد في ذلك ان يكون الشعر على وزن لطيف او يندش
ابصوت طيب ومنها الوهيات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم
في امور غير محسوسة وانما قيد بالاهور الغير المحسوسة لان حكم الوهم
في المحسوسات ليس بكاذب كما اذا حكم بحسن الحساء فبحسب السوء
وذلك لان الوهم قوة جسمانية للانسان يدرك بها الجزئيات
المنترعة من المحسوسات فهي تابعة للحس فاذا حكم على المحسوسات
كان حكما صحيحا وان حكم على غير المحسوسات باحكامها كانت كذبا

اللفظ كقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الحائط هذا افرس
وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهال اقوام من جهة المعنى
كعدم مراعات وجود الموضوع في اللوجبة كقولنا كل انسان فرس
فهو انسان وكل انسان و فرس فهو فرس ينتج بعض الانسان
فرس ووضع الطبيعة مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحمار
جنس ينتج ان الانسان جنس واخذ الامور الذهنية مكان
العينية توي العكس فعليك بمراعات كل ذلك لئلا تقع في الغلط والمستعمل
للمغالطة يسمى سوفسطائيا ان قابل بها الحكيم مشاغبا ان قابل بها الجاهل
اقول المغالطة قياس فاسد اما من جهة الصورة او من
جهة المادة اما من جهة الصورة فبان لا يكون على هيئة منتجة
لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية او الكيفية او الجهة
كما اذا كان كبرى الشكل الاول جزئية او صغراة سألبة او
ممكنة واما من جهة المادة فبان يكون المطلوب وبعض
مقدوماته شيئا واحدا وهو المصادرة على المطلوب
كقولنا كل انسان بشرو كل بشر ضحالك فكل انسان ضحالك

بيان
المغالطة

اللفظ كقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الحائط هذا افرس
وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهال اقوام من جهة المعنى
كعدم مراعات وجود الموضوع في اللوجبة كقولنا كل انسان فرس
فهو انسان وكل انسان و فرس فهو فرس ينتج بعض الانسان
فرس ووضع الطبيعة مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحمار
جنس ينتج ان الانسان جنس واخذ الامور الذهنية مكان
العينية توي العكس فعليك بمراعات كل ذلك لئلا تقع في الغلط والمستعمل
للمغالطة يسمى سوفسطائيا ان قابل بها الحكيم مشاغبا ان قابل بها الجاهل
اقول المغالطة قياس فاسد اما من جهة الصورة او من
جهة المادة اما من جهة الصورة فبان لا يكون على هيئة منتجة
لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية او الكيفية او الجهة
كما اذا كان كبرى الشكل الاول جزئية او صغراة سألبة او
ممكنة واما من جهة المادة فبان يكون المطلوب وبعض
مقدوماته شيئا واحدا وهو المصادرة على المطلوب
كقولنا كل انسان بشرو كل بشر ضحالك فكل انسان ضحالك

من مراعات جميع ذلك لتلايق فيه الغلط وفي أخذ في الطبيعة
مقام الكلية من باب فساد المادة نظرا لان الفساد فيه ليس اختلال
شرط الاشراج الذي هو الكلية فحيكون من باب فساد الصو
ر المادة ومن يستعمل المغالطة فان قابل بها الحكيم فهو سوفسطائي
وان قابل بها الجدل في فهو مشاغبي قال بالبحث الثاني في اجزاء العلوم
وهي موضوعات وقد عرفتها ومبادئ وهي حاد والموضوعات اولها
واعراضها الالهية والمقدمات غير البينة في نفسها اما اخرها على
سبيل الوضع كقولنا ان نفصل بين كل نقطتين بخط مستقيم
وان نعمل باي بعد على كل نقطة شيئا دائريا والمقدمات البينة
كقولنا المقادير المساوية لمقادير متساوية ومساائل وهي القضايا
التي يطلب بها نسبة محمولاتها الى موضوعاتها في ذلك العلم
وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اثنان
للافراد مبائن وقد تكون هو مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار
وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان وقد تكون نوع
كقولنا كل خط يمكن تنصيفه وقد تكون نوعه مع عرض ذاتي كقولنا

بيان
اجزاء العلوم

[illegible]

